الاصباح شرح تلخيص المفتاح

سعد الدين التفتازاني

٨١٩

١٠ س الاصباح شرح تلخيص المفتاح، تأليف السعد التفتازاني

مسعود بن عمر - ٧٩٣هـ. بخط عبدالرحمن البحراوي

الحنفي - ١٢١٦هـ.

٤٠٩ ق ٢٣ س ٢٣x١٦,٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٨٩٢ الاعلام ٨ : ١١٣، الظاهرية (علوم اللغة العربية): ٥٦٠

١- البلاغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

ج- تاريخ النسخ د- شرح تلخيص المفتاح.

١٨

٦٤

هذا شرح تلخيص المفتاح المسمى بالإصباح الذى
اشتهر بالمطول للعلامة سعد
الدين التفتازانى
الخراسانى
الحنفى صاحب التلويح فى أصول الحنفية

كتبه لنفسه الفقير
عبد الرحمن
الجاوى
الحنفى
وذلك لأزهى الحضور
في ابتداء ١٢١٦

شرح تلخيص المفتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى الهمنا حقائق المعانى ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الايادى وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام فى طرق الانعام والافضال والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسنها فى انجاح التعظيم هو التحلى بحقائق العلوم والمعارف والتصدى للاحاطة بما فى الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التاويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية فى ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب اثار زبيه وصنعه ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصيغه

لا يدرك

لا يدرك الواصف المطرى خصائصه وان يكن سابقا فى كل ما وصفا ثم انه قد وقع فى ايدى جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون فى تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح فى رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقائق التعقل فى ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز الدقيقة الشان او التفطن للمحة الخفية المكان وانى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطرى واجلت فى مستودعات اسراره قداح نظرى بعثنى صدق الهمة فى الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله تعالى عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاد الاناسى من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضماره

وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد
في بحاره • وكثيرا ما كان يخالج قلبي ان اشرح كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة
الاسلام • قدوة الانام • افضل المتاخرين • اكمل
المتبحرين • جلال الملة والدين • محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شآبيب الغفران • واسكنه فراديس الجنان • اذ
قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده • حاويا لنكت مسائله وعوائده • محتويا
على حقائق هي لباب آراء المتقدمين • منطويا على دقائق
هي نتائج افكار المتاخرين • مائلا عن غاية الاطناب
ونهاية الايجاز • لا تخلو عليه مخايل السحر ودلائل
الاعجاز • ففي كل لفظ منه روض من المنى • وفي كل
سطر منه عقد من الدر • وكان يعوقني عن ذلك
اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده
ومعاهده • وسدت مصادره وموارده • وخلت
دياره ومراسمه • وعفت اطلاله ومعالمه حتى
اشفت شموس الفضل على الافول • واستوطن الافاضل
زوايا الخمول • يتلهفون من اندراس اطلال العلوم
والفضائل • ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا
والافاضل • وهكذا يذهب الزمان على العبره
ويبقى العلم فيه ويندرس الاثر • لكن لما رايت
توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب

وتحصيله

بيت من الطويل

وتحصيله • وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله • واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما
فيه من مطويات الرموز والاسرار • اذ لم يتبع
له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار • وترى
بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال •
وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل • اختلست
من اثناء التحصيل فرصا • مع ما اتجرع من الزمان
غصصا • وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا
في لجج الافكار • والتقط فرائد الفكر من مطارح
الانظار • وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء
المشار اليهم بالبنان • وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان • لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة
فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع
والطاقة • ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل
صعاب عويصاته الابية • ويسهل طريق
الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية • واودعته
فرائد نفيسة • سمحت بها كتب القدما • وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكيا • وغرائب
نكت اهتديت اليها بنور التوفيق • ولطائف
فقر اخذتها من عين التحقيق • وتمسكت في دفع
اعتراضاته بذيل العدل والانصاف • وتجنبت

عن اوراق

في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل
اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض
ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه
الصناعة واغضيت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب
من غير بضاعة ورفضت التأسي بجماعة حظروا
تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم
في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد
الصحائف بتلك اللطائف رماني الدهر بالارزاء
حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني
سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من نوادر
الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان
عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما
ديار بها حل الشباب تميمتي واول ارض مس جلدي
ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان
واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها
الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزنها
الا قوم بسلح محجمي كان لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله
تعالى المشتكى من دهر اذا ا ساء اصر على اساءته

وان

هو الشيرازي

وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط
الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض
وتجري من رفع الى خفض حتى انخت بمحروسة
هراة حماها الله تعالى عن البليات ففتح الله
عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام
كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها
الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد
سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران
الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الورع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رونقه و
روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد
الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات
واستظل الانام بظل العدل والاحسان وارتعوا
في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة
سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك
رقاب الامم خليفة الله تعالى في العالم حامي
بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة
المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء
الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل
لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص

الافغان

قوله خليفة نظم

طويته في اعلا كلمة الله · الصادق نيته في احيا سنة
رسول الله · خليفة ملك الافاق سطوته · والحق
كان مداه ابدا سلكا · يحوم حول ذراه العالمون
كما ترى الحجيج بيت الله معتركا · يجني نسيم
رضى منه الزمان وكم · مكافح بلظى من سخطه هلكا
اطار صاعقة من نصله فيها · الى السماك لواء
الشرع قد سمكا · وصادف الرشد منها كل منتسف
قد كان في ظلمات الغي منهمكا · فالدين صار قرير
العين مبتسما · والملك اقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح يدعوه الورى ملكا · وربما فهو اعينهما
غدا ملكا · وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل
الله معز الحق والدنيا والدين · غياث الاسلام
ومغيث المسلمين · ابو الحسين محمد كرت لا زالت
اعلام دولته محفوفة بالنصر والتاييد · وخيام
عظمته ملفوفة بالعز والتابيد · واقطار الارض
مشرقة بانوار معدلته · واغصان الخيرات
مورقة بسحائب رافته · هو الذي صرف عنان
العناية نحو حماية الحق والاسلام · وشيد بنيان
الهداية اثر ما اشرف على الانهدام · وامطر على العالمين
سحائب الافضال والانعام · وخص من بينهم
العالمين بمزيد الاشبال والاكرام · اقامت
في الرقاب لذ اياديه هي الاطواق · والناس الحمام ·
فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ·

ووكمت

اللطافة المعارضة واللظى النار سيرامي

قوله اطار صاعقة شبه قتاله مع المبطلين لاعلا كلمة الله تعالى بمن قدح الزناد فخرج نار اعظمة كالصاعقة وجاع الظها را لمنافع سيرامي

قطيعة من قبيل جر

نسيانا لاحبة والوطن كناية عن كونه مشغول في احسان الممدوح

ووهمت بنسيان الاحبة والوطن · وصرت بعميم
لطفه مغبوطا محظوظا · وبعين عنايته ملحوظا
محفوظا · فشد ذلك عضدي · وهز من عطفي ·
ثم هداني الله سبحانه الى سوا الطريق · وافاض علي
سجال التوفيق · حتى رجعت الى ما جمعت من المسائل
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه · واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه · واضفت
اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر · وسنح بعون
الله للمنظر القاصر · فجا بحمد الله كنزا مدفونا
من جواهر الفوائد · وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد · فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة
لسدته السنية · لا زالت ملجا لطوائف الانام ·
وملاذا لهم من حوادث الايام · وحصنا حصينا
للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم الصلاة والسلام ·
والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يتشفعوني
بصالح الدعا وبشكر والى ما عانيت في هذا
التاليف من الكد والعنا · والى الله اتضرع في ان
ينفع به المحصلين الذين للحق هم طالبون ·
وعن طريق العناد هم ناكبون · وغرضهم تحصيل
الحق المبين · لا تصوير الباطل بصورة اليقين ·
وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود
في هذه الايام · فلقد غلب على الطبايع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد · ولئن فاتني

من الناس الثنا الجميل في العاجل وحسبي ما ارجو من الثواب
الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال المص رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه ادا
لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف
هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثنا باللسان
على الجميل سوا تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سوا
كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او
عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم
اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما
في الثنا باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثنا بالجنان في مقابلة
الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل لم يتعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاق فيه وقدم الحمد

لاقتضا

[illegible]

لاقتضاء
المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه
على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة
على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان
ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس
دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى
فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد
من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات
والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب
الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك
وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفا قرائن الاستغراق او على ان
اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل
الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة
~~اما لفظا~~ اما لفظا فلاحتياج
الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم
مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان

اي مع كون الحمد معرفة تامل منه

[illegible]

مالم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدإ
محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف
وأمّا معنى فلأنّ الحمد على الانعام الذي هو
من أوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء
ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم إنه صرح ببعض النعم إما الى أصول
ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيانه أن الانسان
مدني بالطبع اى محتاج في تعيشه
الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء
واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره
والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله
عليهم بتعليم البيان وهو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة
وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد
يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من
يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع
والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات

الغير

الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها
على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو
الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق
الطاعة وهو انما يتقرر بان يدل على ان
شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق
والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيه
على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله
تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان لقوله مالم نعلم قدم عليه رعاية للسجع
والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب
دعا للشارع المعيّن للقوانين وافضل من اوتي
الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم
الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ
أوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجز لان
الفصل التمييز ويقال للكلام البيّن فصل
بمعنى مفصول ففصل الخطاب البيّن
من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب
به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل

اى الفاصل من الخطاب الذى ينفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطابة دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ
الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له
خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا
يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شى
بعد الحمد والثنا فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها
معنى الشرط لزمتها الفا اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها
معنى الابتدا لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضا
لحق ما كان وابقاله بقدر الامكان وسيجى لهذا زيادة
تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لما
ظرف بمعنى اذا ستعمل استعمال الشرط يليه فعل
ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع
غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف
شرط كلو الا ان لو لانتفا الثانى لانتفا الاول
ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم
علم البلاغة هو المعانى والبيان وعلم توابعها
هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا
لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعل
اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل

منها

منها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعا منه
وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم
يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم
القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا
لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلا
مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص
الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق
النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما جاء به ليقتفى اثره
فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون هذا العلم
من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم
وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
هنا وبين ما ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو
الذوق ليس الا وتفسير وجه الاعجاز لا يمكن كشف
القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هنا
لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا
العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب
تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا فى مواضع
من المفتاح كقوله فى علم الاستدلال وجه الاعجاز امر
من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طو

حذمة هذين العلمين وفى موضع اخر لا علم بعد علم الاصول
اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل
كما ذكره فى المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس
بالاشيا المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر
الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة
استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا فى هذا
على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول
جعل اسما للكلام المنزل على النبى عليه الصلاة
والسلام ونظمه تاليف كلماته مترتبة
المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا توالبها فى النطق وضم بعضها الى بعض
كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها
فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو
قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس
للاعجاز لمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف
المعانى مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ
فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كانه

القسم

اى علم البلاغة

قوله وتشبيه وجوه الاعجاز اى هذا التركيب الاضافى ان يبلى معناه

قوله وقد جرينا ما جرى على مذهبه فى ... لان المستعير ...

قوله وضم عطف تفسير له

القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل
العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف
السكاكى تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان
فيه اى فى علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون
القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
وهو وضع كل شئ فى مرتبته فلكل مسئلة مثلا
مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت
لآليه ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه
اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره
قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند
العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول حرفى ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشئ
المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان
المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعى ولا
تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير فى الكلام والتقدير تكلف
وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف
مما تكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله
من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه
ولهذا اتسع فى الظروف ما لا يتسع فى غيرها ولكن كان

القسم الثالث غير مصون اى محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل
المراد بلا فائدة وسيجىء الفرق بينهما فى باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يبطؤ على الذهن
تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اى كان قابلا
للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اى
كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى
التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما
اى كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه
اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم
كلى ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه
كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه
ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك
مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد
ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا
من الامثلة وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد
لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق
بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم آل من الالو
وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد

وعن

وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة
وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا معدى
الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا
فى تحقيقه اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه
من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى
المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى الاصل
مد اليد الى الشىء ليؤخذ من ترتيبه اى ترتيب
السكاكى او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ فى اختصار لفظه اى المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه
قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا
لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه فهمه
على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفى بالمثبت
على ما ذكرنا كان المعنى ان المبالغة فى الاختصار
لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبنى
على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمرى لقد افرط المص فى وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا ولاو تلويحا

ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
بانه مختصر منقح سهل الماخذ اى لا تطويل فيه
وللحشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث **واضفت**
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها **فوائد عثرت** طلعت
فى بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد
لم اظفر لم افز فى كلام احد من القوم بالتصريح بها اى
بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصد وها
ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد
ومخترعات خاطره زوائد **وسميته تلخيص المفتاح**
وانا اسال الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه
ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى
فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
وما يقال انه قصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله
من المضارع نفسه كما سيجئ فى قوله تعالى لو يطيعكم
من فضله حال من **ان ينفع به** اى بهذا المختصر **كما نفع**
باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه **انه**
اى الله **ولى ذلك** النفع **وهو حسبى** اى محسبى
وكافى لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول
والله اسال بتقديم المفعول **ونعم الوكيل** عطف اما
على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله
تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى
اى

منه نحو المؤمن والكافر والصابغ والحائك فهو
كالصفة المشبهة واللام فيهما حرف التعريف اتفاقا
وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك
فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا ياتى للاستغراق نحو اكرم الذين
ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا
ظ **واستغراق المفرد** سواء كان بحرف التعريف
او غيره **اشمل** من استغراق المثنى والمجموع
لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافى
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول
كل جماعة جماعة ولا ينافى خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة **لا رجال فى الدار اذا كان**
فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح
اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان
بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى والنهى
والاستفهام ظاهرة فى الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة
نحو ما جائنى رجل بل رجلان فانه ح يتحقق
عدم الاستغراق والنكرة فى الايجاب ظاهرة
فى عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا

قوله واستغراق المفرد اشمل هذه مسالة
مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق بما
قبلها وحاصلها ان اسم الجنس المفرد اذا دخل
عليه اداة الاستغراق كان شموله للافراد
وتناوله لها اكثر من شمول المثنى والجمع
الداخل عليهما اداة الاستغراق ومراده
بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا
فى اللفظ ايضا اولا كالجمع المحلى باللام
الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو لا اتزوج
النساء فان المراد واحدة من النساء
والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان
جمعا فى اللفظ ايضا اولا نحو قوم ورهط
والمراد الاشملية بحسب الوضع والنظر
الى المدلول المطابقى فلا ينتقض بقولك لا رجل
هذا الحجر العظيم كل رجال فانه اشمل من قولك
لا يرفعه كل رجل لزاما فى عبد الحكيم

فى المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وتقليلا فى غيره نحو علمت
نفس ما قدمت وفى المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا وامااذا كانت
النكرة مع من ظاهرة نحو ما جانى من رجل
اومقدرة نحو لا رجل فى الدار فهو نص فى الاستغراق
حتى لايجوز ما من رجل او لا رجل فى الدار بل
رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف
حيث قال ان قراة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان
يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل
فى النكرة المنفية فلا نسلم ذلك فى المعرف باللام
بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة اللغة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقرا وصرح
به ائمة التفسير فى كل ما وقع فى التنزيل
من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات اى كل اسماء
وعلم آدم الاسما كلها واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما
هى من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما
للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف
جانى القوم او العلما الا زيدا او الا الزيدين
مع امتناع قولك جانى كل جماعة من العلما
الا زيدا على الاستثنا المتصل فان قيل

المفرد

٢١

المفرد يقتضى استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضى
الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا
جانى الرجال جانى كل جمع من جموع الرجال وهذا
لا ينافى خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف
المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد اخر جمع من الجموع
والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل فى الحكم
على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل فى الحكم
باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى
يصح جانى جمع من الرجال باعتبار مجى فرد او
فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى
انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن
للعظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع
بوهن البعض دون كل فرد بمعنى يصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد فرد ولا يصح ذلك فى المفرد وذلك
لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن البعض بل الوجه فى افراد العظم ما ذكر
صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال

قوله فظهر بطلان الخ اى اذا ثبت ان
الجمع والمفرد متساويان فى العموم
عبد الحكيم وحاصل اعتراض الشارح على المصنف
انه لا تصح دعوى شمولية المفرد على الجمع
فيما اذا كان الجمع معرفا بلام الاستغراق
وقد يجاب بان لام الجنس اذا دخلت
على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فصار
مساويا للمفرد فى الشمول فكلام المصنف تبعا
لعلما المعانى على تقدير ما اذا بقى الجمع
على معناه الاصلى ولم يبطل منه معنى
الجمعية التى اقلها ثلاثة افراد بدخول
ال الجنسية عليه وكلام علما الاصول
والنحو والتفسير فيما اذا زال منه معنى
الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر بذلك من هذا
ان الخلاف الواقع فى ان الجمع آحاده افراد او
والحق الثانى هذا

عامعنى الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس
الذى هو العمود والقوام واشد ماتركب منه
الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها بمعنى لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو
بعض العظام بل كلها كأنه وقع من سامع
شك فى الشمول والاحاطة لان القيد فى الكلام
ناظر الى نفى مايقابله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح فى ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث
لايخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح فى انه
يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد فالتنافى بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لامنافاة بينهما بناء
على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع
لكان قصد الى ان بعض عظامه مالم يصبه
الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث
هو والبعض بقى خارجا كالواحد والاثنين
ومنشا هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق
الحكم بكل فرد مما هو مقرر فى علم الاصول
والنحو وكلامه فى الكشاف ايضا مشحون به

حيث

١٢

حيث قال فى قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفى قوله تعالى وما
الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
وفى قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما
اى ولا تخاصم عن خائن قط وفى قوله رب
العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى بالعالم
يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول
والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل
ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد
هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون
العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك
انه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ماهى
لمفرده فكيف يكون العالمين متناولا لكل جنس
مما سمى بالعالم فهذا هذا الانهافت وايضا لادلالة
لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا
ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة يتناولها
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه
التفرقة مما لايؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد متناسبا كان او متخالفا مما قرره الائمة وشهد

به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف فى غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع فى المعرف بلام
الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
منه كما فى قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
لا الى الواحد لان وزانه فى تناوله الجمعية فى الجنس
وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى جمل
الجنس لا فى وحداته كذا فى الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب منها واحدا
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم فان قلت قد روى
عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه
صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة فى وحدات الجنس
كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا كلام مبنى على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى
كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس
رضى الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل
انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا

يشهد

يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام فى هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم
زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون
الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة
والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله ولا تنافى بين
الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال
على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف
انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه
مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد
عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه
بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظى ولانه اى المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند
الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان الثوب مولف من قطع
كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشيا
كل منها مشيج فوصف المولف بوصف مجموع الاجزا
لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف

المسند اليه باضافته الى اى شئ من المعارف لانها
اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى اى مهويى
وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه
فى السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض
وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق
والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف
او غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى
عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان
عندى تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند
اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه
وهو المراد بقوله او غيرها او تضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او
للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما
نحو ولد الحجام جالس زيدا ونادمه وقد
تكون الاضافة لاعتنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر

نحو

نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل
مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو
حضر اليوم علما البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم
نحو علما البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المتكلم
او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن
الاضافة تعريضا على اكرام او اذلال او نحوهما
نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله
تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له
بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف
الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم
الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا
مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير
تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه
لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام
زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
وتعميما كقولهم تدلك على خزامى الارض
النفحة من رائحتها يعنى على جنس الخزامى
وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية
والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص
الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس
كالوصف فى نحو قوله تعالى ولا طائر يطير
بجناحيه على ما يجئ ان شاء الله تعالى

بعدهم

واما تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد
الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجا
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية
اى القصد الى نوع منه نحو على ابصارهم
غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس وهو غطا التعامى عن ايات الله
وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة
تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود بيان بعدهم
عن الادراك والتعظيم ادل عليه وادخل فى
تاديته او التعظيم او التحقير بمعنى انه
بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن
ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط
له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه
اى يعيبه وليس له عن طالب العرف
اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما
او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر
والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا
او تقديرا كما فى المعدودات والموزونات
والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل

والى

وصد الاتيان ثم اقتضا العطف
الغايتين

١٥

والى الفرق اشار بقوله وقد جا للتعظيم
والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
اى ذوو اعداد كثيرة هذا ناظر الى التكثير
واياتٌ عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجى
للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيا
اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير و
والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة
او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله

اذا سَئِمَتْ مُهَنَّدَه يمينٌ
لِطُولِ الحَمْلِ بَدَّلَه شِمالا

لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة
السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب
المفتاح التنكير فى قوله تعالى ولئن
مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض
المص عليه بان التحقير مستفاد من بناء
المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت
الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب
اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان
بنا المرة ونفس الكلمة مدخلا فى افادة
التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير

لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد من الاية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة
من العذاب وبينه في نفخة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى
اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب
هائل او شى من العذاب ولا دلالة للفظ المس
واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم
عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم
اشد لقوله عليه الصلاة والسلام اعوذ بالله
من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند
اليه للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء
اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
الذى يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه
من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية
لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ما فتوهم بعضهم
انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل
بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل
دابة خلقها الله من ماء او مخصوص خلق الله كل

دابة

وهذا التقدير نظر لان دابة ... بل مضاف ... اليه المسند اليه كذا خطى ... ثم رايت الغزى به وقال اذا قلنا بالاتحاد بين ... اختصا ... بكون فيه تفسيرها بما ...

دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه
له وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله
وللتحقير ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا
ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد
وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم
والتحقير والتكثير وكون ذلك في كل ما وقع
بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال
الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالا وليس
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن
حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير
اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله
وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا
الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان
قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب

قوله ومثله من كلام بعض المتاخرين ... مثله في التقديم والتاخير وعلى ما قاله الشيخ معناه ما اغتره الشيب الا اغترارا عظيما والمقصود ان من شان الشيب تضعيف الغرور وشيب هذا الرجل قد قوى غروره ...

قوله غير الضرب اى يتوهم ... مع الضرب ... المخاطب ... الضرب ... انه حصل ... ما ... مثلا ... غير الضرب ... المستثنى منه ... اهـ

وغيره من حيث التوهم فكانك تعلمت ما فعلت
شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة
وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا
اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران
وللتقليل قوله

فيوما بخيل تطرد الروم عنهم
ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا

اى بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشئ يسير
من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما
ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع
بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله
عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء
قدره مما لا يخفى ومثله قوله

او يرتبط بعض النفوس حمامها

اراد نفسه
وقد يقصد به التحقير نحو هذا كلام ذكره بعض
الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض
اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند
اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر
التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكى
على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا
من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف

المسند

قوله تراك امكنة اذا لم ارضها

قوله حمامها اى الموت المقدر بها

قوله اهتمامه اى الممدوح اى قليل من همتك يكفى هذا الامر له

المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد
يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف
اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف
مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ
يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم
ويقع تعريفا له ونحوه فى الكشف قوله
اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف
لا فى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر
فى مرثية فضالة ابن كلدة من قصيدة
اولها

ايتها النفس اجملى جزعا
ان الذى تحذرين قد وقعا

الى قوله

ان الذى جمع السماحة والنجـ
ـدة والبر والتقى جمعا
الالمعى الذى يظن بك الظـ
ـن كان قد راى وقد سمعا

الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع
خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير

اعني وخبرات في قوله بعد عدة ابيات
أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْإِشَاحَةُ مِنْ
أَمْرٍ لِمَنْ قَدْ يُحَاوِلُ الْبِدَعَا
فان الالمعي ليس بمستند اليه وقوله الذي يظن بك
الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه
ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع
عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير
او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت
عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال
وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف

اعني

١٨

اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او
بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط ذلك لئلا يصير الوصف مخصصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
الوصف نحو أَمْسِ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا
فان لفظة امس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد و[illegible] الاعتبار افاد
هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب
صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون
هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة
ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب
ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها

ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب
كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها
صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو
المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن انه التقدير من
اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من
قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم
وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم
والانشا انما هو نفس الجملة القسمية مثل
قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا
كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط
فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب
العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا
ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا
انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم
نزلت

نزلت ولا مكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه
الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها
الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون
لما سمعوا الاية علموا ذلك ثم خوطبوا في سورة
البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا
محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني
زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل
هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او
السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير
والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب
المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما
كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه
فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم
ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا
به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان

قيل انه لم يورد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير
نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو
التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم بانه ليس
في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم
وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي
لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير
المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله
كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب
انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
كما يجعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا
ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند
اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك
اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل من انه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده
في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان
حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول
مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي

ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا
حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر
ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط
فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه
الصحيح **او دفع توهم التجوز** اي التكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما
القاطع بعض غلمانه مثلا **او لدفع توهم السهو**
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما
ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم
بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر **او لدفع توهم
عدم الشمول** نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك
جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين
كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال
كل منهم بشان وبهذا يزداد التعميم والتقريع على ابليس

ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد
على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والاظهر من قبيل دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل
التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه
من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره
ومتجوزا فيه اه كلامه واما نحو جاءني الرجلان
كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان
المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى لدفع توهم ان
يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه
جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما
وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض بالبعث
ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند
لان توهم التجوز انما وقع فيه **واما بيانه**
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلا يضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك

قال

قال لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر
في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت
الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا
كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا
بعد الياد فهم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه
الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا
في قوله تعالى من الحائض الطهر ان الطهر
عطف بيان له وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف
نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن
ان الموصوف فيه عطف بيان لا بدل ويمنعنا يضاح الصفة
المبهمة وتعيين المقدار بكونه علما في هذه الصفة
فلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا
القبيل فالحق في ذلك قلت ليس في كلام
السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي
لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير

وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في بحث التاكيد على ما هو داب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح
والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع
في كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى
العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له
الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين
باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا
وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث
قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال
على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص
فاذا اريد الدلالة على ان المعنى به منهما والذي
يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده
هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه
ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون
بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع
في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد

قوله فما وقع اي رد على العلامة الرازي حيث قال في شرح المفتاح اعلم ان مذهب صاحب الكشاف ان ... واحد تاكيد لا ... كواحدة في نفخة واحدة ... حملا للكلام على ظاهره

الصناعي

الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه
بل لو ورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا
للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا
من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان
والتفسير كما في قوله وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل
على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف فالاثنان يشتركان في ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث ان في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون
العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرته مما لا مزيد
عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه البعض
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على
عطف بيان للوصف بان معنى قولهم الصفة
تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين
بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما

تفريع على قوله وتلك ... وتعليل لما ... انه تاكيد صناعي

ولا يمكن ... وما من دابة

لما اعتقد انه لا خلاف بين السكاكي والمص والكشاف وكان كلام العلامة مخالفا لذكره حاول ابطاله

الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة فوق
الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير
صفة توضح متبوعه فيكون مطمئنا للصفة
واقول ان اريد انه ذكر لا ليدل على معنى
في متبوعه فلا يصح فيما نحن فيه شيء
من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص
او توكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه
ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من الدلالة
عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرها
فيجوز ان يكون ذكر الاثنين والواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر
ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي
جعل من الوصفية ما هو كاشف وموضح ولم
يخرج هذا عن الوصفية ثم قال اي العلامة واما انه
ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه نظر ايضا لانا لا نسلم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن ان لله مفعولا لجعل والجن
بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن مع انه لا يبعد ان يتعلق الاولى انه بدل

لانه

اي في رد كلام العلامة في قوله ذكر ليدل على معنى في متبوعه

لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ
الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال
منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان
المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر
حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد
هو زيد اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق
هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو
الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان
مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم
في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا جعلنا
بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق
عليه اثنين عين ما صدق عليه العين وسلب
زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون
عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل
منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو
مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان

قلت لم قال هنا الزيادة التقرير وفى التوكيد
للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح
على عادته فى اتيانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر
الى المعمول او من اضافة البيان اى الزيادة التى هى
التقرير والنكتة فيه الايما الى ان البدل هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف
التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان
التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير مقال
صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط الذين انعمت
عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية
والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض
والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع
اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما
فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جانى زيد
غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما
يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال
لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون
فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح

واما

واما العطف اى جعل الشى معطوفا على المسند
اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جانى
زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة
على تفصيل الفعل اذ الواو انما هى للجمع المطلق
اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض
لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار
من نحو جانى زيد وجانى عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل
من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل
من احد المذكورين اوله وعن الاخر بعده مترا خيا
او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن نحو
جانى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه
ذلك نحو جانى زيد فعمرو او ثم عمرو وجا القوم
حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك فى تفصيل
المسند وتختلف من جهة ان الفا بدل على ملابسة
الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة
وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه
دلالة على ان ما قبلها مما ينقضى شيا فشيا
الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
فى حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسة الاخر نحو مات كل اب لى حتى ادم او فى اثنائها

للاجزا
صح

قوله متراخية اى فى كونها مع مهلة الا انها فى حتى [illegible] ثم ... متوسطة بين الفا وثم كما قال الخزولى [illegible] ... حتى العاطفة تفيد ان ... اجزا المعطوف عليه ... التدريج ... شيا فشيا حتى تبلغ ... الاخر الاعلى او الادنى ... قوله الا ان فيه دلالة ... [illegible]

نحو مات الناس حتى الانبيا او في زمان واحد
نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وبكون
خالد اضعفهم او اقواهم بمعنى تفصيل المسند
في حقه انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع او لا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزا المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند
اليه بالفا وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند
اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيله
معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان
النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما
يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة
الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات
الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه اه كلامه ففي نحو جاني زيد
فعمرو يكون الغرض اثبات مجي عمرو بعد مجي زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير
حتى لو قلت ما جاني زيد فعمرو كان نفيا
لمجيئه عقيب مجي زيد ويحتمل انهما جاآك
معا او جاك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت قد يجي العطف على المسند اليه

بالفا

قد سبق ان توجه النفي الى القيد خاصة انما هو اذا اعتبر القيد اولا ثم النفي بلا هذا على هذا التقدير ايهم ليس يكلي بل اكثري وشمل الاثبات فكانه بنى الامر على الاكثر اه
سمرقندي

اي تفصيل وان عد تفصيل المسند اليه قصده

بالفا من غير تفصيل للمسند نحو جاني الاكل فالشارب
فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا
في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه
في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم
فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطا في الحكم
الى الصواب وسيجي تحقيقه في بحث القصر
نحو جاني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا
جاك دون زيد او انهما جاك جميعا وما
جاني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاك
دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره
المص ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب
الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان
لكن في نحو ما جاني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بنا على ملابسة بينهما
وملايمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثنا
وهذا صريح في انه انما يقال ما جاني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد انتفا المجي عنهما
جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون
عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال

اي لكن

لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد
فلم يقل به احد **او صرف الحكم** عن المحكوم
عليه **الى اخر نحو جاءنى زيد بل عمرو او ماجاءنى**
زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو
جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه
وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجئ
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل
عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما النفى
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع
السكوت عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع ففى
ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال
مجئ زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء (اليه ذهب ابن مالك)
الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى المثال
المذكور عدم مجئ زيد البتة كما فى لكن وبهذا (اى البتة المذكور)
يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد
انه بعد النفى (اى بل) يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع
كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له ففى
ماجاءنى زيد بل عمرو بل ماجاءنى عمرو فعدم مجئ عمرو متحقق
ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه
متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا

(راجع على جميع ما سبق ه)

فى المنفى

فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن
الحاجب بان بل فى المثبت مطلقا وفى المنفى
على مذهب المبرد لا يقع فى كلام فصيح وكان
الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض
بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل
الغلط مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **او الشك**
من المتكلم **او التشكيك** اى ايقاع المتكلم
السامع فى الشك **نحو جاء زيد او عمرو** او للابهام
نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين
او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم
لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
امر خارج ومما عده السكاكى من حروف العطف
اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير
اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا لا يلائم الا طائل
تحته **واما الفصل** اى تعقيب المسند
اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند
اليه لانه يقترن به اولا ولانه فى المعنى عبارة

الفصل
صح

عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من راى
قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص
المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند
اليه وجعله بحيث لا يعدوه وغيره كما قال في المفتاح
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند
على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند
على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا
به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه
بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى
قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان
قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان
المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند
وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك
نعبد

نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن
الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما
يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين
ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة اه كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه
عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلانه هذا اشارة الى معنى اخر
للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى
غير ما ذكرنا فيقال مثل قولك هو البطل المحامي
لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل
عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان
يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه
فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك
يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته

طريقيه وقولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته
فزيد هو هو بعينه هنا كلامه واما ثانيا فلان
صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه
الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان
الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان
فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة ان هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رزاق الا هو
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى
والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اى لا حياة
الا الحمام واما تقديمه اى تقديم المسند
اليه على المسند فان قلت كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار

في مكانه

وصرح العلامة [illegible] في هذه الا[ية] وتقديم المسند اليه في ان الله هو الرزاق على مذهب صاحب الكشاف يفيد التخصيص وانما اسند التخصيص في ان الله هو الرزاق الى اللام دون الفصل [illegible] اعتبارا [illegible] مقدم [illegible] المقدم متقدم في الاعتبار [illegible] عند اجتماعه مع ضمير الفصل [illegible] اجتماعها ان [illegible] الى اللام و التقديم للتقوى او التاكيد لا الاختصاص اه [illegible]

[illegible] من ابيات [illegible]

في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير
كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم
وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل
على الفاعل ونحوك بان تجيء الى اسم فتقدمه تارة على الفعل
فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا
نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني
ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول
وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب
الثاني فلكون ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم
للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص
الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم
المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد
من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول
عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون
سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي
العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية

قوله فيه اى في ذلك معنى اى معنى مناسب [illegible] لا الاهتمام [illegible] [illegible] العناية [illegible] للعناية [illegible] شرح المفتاح [illegible] ١٥ منه [illegible]

فان كون المسند الیه هو العامل یقتضی العدول
عن تقدیم المسند الیه لان مرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وكذا كلما كان معه شیء مما یقتضی تقدیم
المسند على ما سیجیء تفصیله واما لیتمكن الخبر
فی ذهن السامع لان فی المبتدا تشویقا
الیه ومن هذا كان حق الكلام تطویل المسند
الیه ومعلوم ان حصول الشیء بعد التشوق
الذ واوقع فی النفس كقوله ای قول ابی
العلا المعری من قصیدة یرثی بها فقیها حنفیا
والذی حارت البریة فیه ٭ حیوان مستحدث من جماد
یعنی تحیرت البریة فی المعاد الجسمانی والنشور
الذی لیس بنفسانی وفی ان ابدان الاموات
كیف تحیی من الرفات كذا فی ضرام السقط
وقبله ٭ ٭ ٭
بان امر الاله واختلف الناس فداع الی ضلال وهادی
یعنی بعضهم یقول بالمعاد وبعضهم لا یقول به
وبهذا تبین ان لیس المراد بالحیوان المستحدث
من الجماد ادم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسی
ولا القفنس على ما وقع فی الشروح لانه
لا یناسب السیاق واما لتعجیل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطیر نحو سعد فی دارك والسفاح
فی دار صدیقك واما لایهام انه لا یزول عن الخاطر
او انه یستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظیمه

نحو

قوله فی المعاد الجسمانی بكسر الجیم وضمها ای العود المتعلق بالا جسام وكذا بالارواح اه

قوله بان ای ظهر والبیت من الخفیف نصفه الاولی اه

نحو رجل فاضل فی الدار وعلیه قوله تعالى واجل مسمی
عنده نحو رجل جاهل فی الدار ومثل الدلالة على ان
المطلوب انما هو اتصاف المسند الیه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد
یشرب ویطرب دلالة على انه یصدر الفعل عنه
حالة فحالة على سبیل الاستمرار بخلاف قولك
یشرب الزاهد فانه یدل على مجرد صدوره عنه فی الحال
او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر یكون هو المطلوب
لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر
الثانی الاخبار والمص لما فهم من الثانی ایضا معنی
خبر المبتدا اعترض علیه بان نفس الخبر تصور لا تصدیق
والمطلوب بالجملة الخبریة انما یكون تصدیقا لا تصورا
وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا ای اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا یصح لما سیاتی فی احوال متعلقات
الفعل انه لا تعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند الیه اصلا بل یقال وقع الشرب مثلا
نعم لو قیل على المفتاح لا نسلم ان للتقدیم دخلا
فی الدلالة على الاستمرار بل انما یدل علیه الفعل
المضارع كما سنذكره فی بحث لو الشرطیة ان
شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زیادة
تخصیص كقوله ٭ ٭
متى تهز بنی قطن تجدهم ٭ سیوفا فی عواتقهم سیوف ٭

والمراد هم خفوف

حلوس في مجالسهم رزان، وان ضيف الم فهم خفوف،
كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد قولهم خفوف بتقديم
المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه
ليس بشيء واعترض ايض بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما يأتي
في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل
لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع
هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله
تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه
صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم
فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص
بالذكر الذى اشار اليه في قوله واما الحالة
التى تقتضى المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفا عبد القاهر
قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه
المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد
التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر
الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ
وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا

كان

اى وهو نعم الوكيل وحينئذ فالمخصوص هو
الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله
تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على راى لكنه
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا
اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر
على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون
من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثانى المقدمة
والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء
في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض
منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل
رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى
ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما يتبين
هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر
المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة
صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم
يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة
اى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة

واختصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل
بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف
على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة
ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة
الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم
فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما
الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم
الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره
صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان
حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان
هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير
الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها
الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر
في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي
وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته
من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح

يوصف

يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة
وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة
وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف
اي اذا وصفت بهما الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم تقال بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة
من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان
سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة
والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص رحمه الله
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما
لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة
الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام
كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان

عبر بمهد والمقصود ما بعده والاخفا
عين الدوران فالاولى حذفه او يقال
اي سلسة بالطبيعة تامل جدا

مخصوصا لها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان
كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى
اخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا
له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به
لتعذر جمع الحقائق المختلفة فى تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى اللفظ وكذا
البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل
للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجد فى كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ
لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراى فى تفسير
الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس
الناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها
ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة
الكائنة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شى من هذه الثلاثة لا تكون

فصيحة

فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها نحو ما يوجب
التناهى فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة فى قول
اعرابى سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع
ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر فى قول امرئ
القيس غدائره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير
عائد الى الفرع فى البيت السابق مستشزرات
مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روى بالفتح من استشزره
رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى
تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل تغيب
والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة
من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط
وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان
كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا الثقل
فى مستشزر هو توسط الشين المعجمة التى
هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة
الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولو
قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان
الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون
مستشرف ايضا متنافرا بل منشا الثقل هو اجتماع

هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر
بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى المخرجين
الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال
من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير
متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي
وفي التنزيل الم اعهد وما ابعده ما هو
بخلافه كملح بخلاف في علم وليس ذلك بسبب
ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله
من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب
وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو
متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم
يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه
فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد
سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة المخرج سبب للتثقل المخل بفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج
سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم
بان انتفا وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا
لا يوجب انتفا وصف الكل وهذا غلط فاحش

النطق وهو الخروج من حيز الى اخر بلا قطع مسافة

قوله غير متنافر كذا اي ومتنافرا كما صحح من قوله وهو البعيد ما هو متنافر الاه وما هو غير متنافر فلا اليس البعد والتركيبين اذ لو كانا ... مث الصدد وقوله بخلاف في علم اي كلام متصل دفع بجري التنافر بخلاف ما يندفع مانع عبد الحكيم

لان

لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم
فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار
الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل
كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير
تسليم انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم
كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال
القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما
يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال عنه
ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب
اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر
النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه
ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني
اي اجتمعتم تنحوا عني ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة
ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم
يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم

وقال ما لكم تكأكأتم عليّ كما تكأكؤن على ذي جِنّة
افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم
بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد
نحو مسرج في قول العجاج ومُقلةً وحاجِبًا مُزَجَّجًا
اي مدققا مطولا وفاحمًا اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا
اي انفا مسرّجا اي كالسيف السريجي في الدقة
والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف
او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب
من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرّج الله
اي بهّجه وحسّنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه
لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا مولدا مستخرجا من السراج على انه لا يبعد ان يقال
ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما
صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسّنه
وبهّجه ثم انشد هذا المصراع لابقال الغرابة كما يفهم
من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي
في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم و
والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبة فلا يجوز تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد
زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا
فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم

حيث

٣٤

حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن
القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي
قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن
هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وذلك مثل شَرَنْبَث واشمخرّ واقمطرّ وهي
في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية يمتنع كونه مخلا بالفصاحة
المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت
بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيأ من التنافر
والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة
ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام
في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط
شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليس من المخالفة في شيء لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال

غريب القرآن كالأبّ في قوله تعالى وأبًّا
وغريب الحديث كقول احدى النسوة
زوجي لحم جمل غث

انه جهو اصطلاح اخر ولا مناقشة
فيه لكن تفسير الاصطلاح المشهور بلا
ضرورة في تحرير الخطا عند المحصلين
سيراهى

نعق الجيم وكسر
الحاء وباهم
الجيم تصغير
جحيش
وحشي وتوحش

القياس كذا الا فى هذه الصور بل المخالفة ما لا تكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام
فى قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
فى السمع بان يتبرا السمع من سماعه كما يتبرا من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها
ما تستكرهه نحو الجرشى فى قوله ابى الطيب فى مدح
سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقته لاسم امير المومنين على رضى الله عنه واللقب
مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانه
داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان
الجرشى اما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا او الجحيش
والطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر الاول انها اذا ادت
الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل
بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل فى بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد
لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة
فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت
منكر

منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة
وصوت طيب وليس لشىء للقطع باستكراه الجرشى
دون النفس سواء ادى بصوت حسن او بغيره وكذا
جفخت وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل
ذلك واقع فى التنزيل كلفظة ضيزى ودسر ونحو
ذلك وفيه بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا
فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات
كما سيجىء فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك
و الفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف
التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة
كلماته واحترز به عن زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه
مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون كل كلام مشتمل على الكلمات
الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق
عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة
فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه
حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى

لسنة اقتضا الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عنى عدى ابن حاتم جزا الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله
لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع
ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب
الجزا واصحاب المصعب كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى اى العدل واما قوله
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله
الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمة ثقيلة
على اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره
وقبر حرب بمكان قفر اى خال من الما والكلا
ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اى ابى تمام
كريم متى امدحه امدحه والورى
معى واذا ما لمته لمته وحدى
الورى مبتدا خبره معى والواو للحال اى لا يشاركنى
احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملام
وفى استعمال اذا والفعل الماضى هنا اعتبار
لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم او الهجا مما عاب به الصاحب

قوله اى لا يشاركنى [illegible] واذا ما لمته الخ ه

قال

قال المص فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب
ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر
المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح
فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال
القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح
بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام
حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر ولو قال لان فى تكرير امدحه ثقلا
لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ
الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة
مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل
ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم
لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا
على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع
اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق
ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او حذف
او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد
وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فاسبب

قوله قال المص اى فى الايضاح موجها لما فى البيت من تنافر الكلمات قوله ولعله اى المص وهذا من كلام الش تصحيحا لكلام المص فان ظاهره الفساد ه

لان القاعدة الكلام انما الحمامى منه [illegible] حمامى غير سطل للحمامى [illegible] او الحمامى بنفسه هيهات لحامى سطل [illegible]

لم يذكر لهما لا والمراد بالقرينة واضحة والاكما فى قوة الابتدا

مثل الذكر [illegible] ومعنى وكما [illegible] او غير ذلك كالفصل بين المبتدا وخبره وقد اجتمعت فى بيت الفرزدق

التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع
الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد
حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد
واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر
التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق
في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم
ابن هشام بن اسماعيل المخزومي شعر
وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه
في الفضائل الا مملكا اعطي الملك المال والملك
اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي
ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا مثله
احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل
بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي
يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم
المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي
ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم
شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
قيل مثله مبتدا وحي خبره وملغى عاملة على اللغة
التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم
الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر
بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه

او

او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله
اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه
فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون
ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك
الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول
وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب
ترهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو
البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن
واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني
واضحكني اي ساءني وسرني وعليه قوله شعر
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي
ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي
والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال
ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة
الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله
عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن
فيها

لما كانها يخلان بالمطر واللبن قال الحماسي
الا ان عينًا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع
مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به
عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي
لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال
فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الصوا وطعن درجة
الاعتبار عند البلغا كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود
واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل
الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق
ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة
ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب
بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو
الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل
سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه
ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه

فيأتي

معنى بعيدا ان معنى قوله
اخطا اي حيث اتى
بكلام فيه تعقيد فخطا
فاجاب بان الخطا منتفي
والتعقيد حاصل والسوال
لم لا يجوز ان يكون من كمية
وكيفية ولا يكون فيه خطا
وحاصل الجواب ان الخطا
حاصل بسبب التعقيد كذا
قرر شيخنا وهو خلاف ما في
عبد الحكيم

قوله المعنوي الذي يوجد
البليغ وهو ما فيه نكات وقوله
الاول اي اللغوي وقوله الى الثاني
اي المطلوب اي المراد المشتمل
على النكات فالنكات معاني ثانوية
عند البليغ والمعنى المجازي
اولا بالنسبة الى المطلوب
انا الخالي عنه
التعقيد
ما انتقل منه الى المراد
بسهولة وفيه معاني ثانوية
فيرد عليه ان ما ليس فيه معاني
ثانوية يكون معقدا ولو طابق ولا قائل به
فاجاب عنه انه بانه ساقط عن الدرجة
عند البلغا والبيت المذكور فيه المطابقة
الثانوية كما تاكد من المعنى الا
هذا مراد عبد الحكيم شيخنا وهو حرج
لما كتبوه عليها منه عبد الحكيم

قوله واما
الكلام الخالي
الذي فلا فيه
النكات سواء كان
مجازيا او حقيقيا

فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة
من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر
مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد
والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع
من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز
وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا
وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار
كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة
الغمرة ما يغمرك من الما والمراد الشدة سبوح فهو
بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس فيستوي
فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب
راكبها كانها تجري في الما لها صفة سبوح منها حال من شواهد
وعليها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعني لها
لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان

لما من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات
مثل قوله اى ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى
ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات رمل مستوية
لا تنبت شيأ تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى الحومة وهى معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل
وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه
فانت بمراى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمراى منى ومسمع بحيث اراه
واسمع قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة
التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم
الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
ابن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال
الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن
وذكر انها تستعمل فى الهجاء كقوله
يا على بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة فى خيارة
ثم قال لا شك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله
وظلت تدير الكاس ايدى جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله
بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص فى الايضاح

من كلام

صدره ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
اى هدمت ملكهم [illegible]

[illegible]

٣٩

من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان
تكون مترتبة لا يقع بين المضاف شئ غير المضاف كما فى
البيت او غير مترتبة كما فى الحديث وانه اورد الحديث
مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه
اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من
اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا
ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة
كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم
نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة فى المتكلم
ملكة وهى قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة لذاتها
والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض
يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله
والمراد بالقارة الثابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول
الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثانى الكم
وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل
الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة
اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى
القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا فتتم الكيفية

حمامة جرعى
الكاس وعتاق
دنانير الوجوه
ملاح

اللتين فى المعلومة

اى فلا باس بالثقل

مثال التكرار

ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة
كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر
اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اى سوا
كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر
لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم
هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع
عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب
في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له
بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن
التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب
اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية
بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون بكلام فصيح
وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظ فان قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف
عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط
ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم
مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد

بالحال

بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يودى به اصل المعنى خصوصية ما وهو
مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي
تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال
ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند
اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل
المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى فصاحة الكلام
فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى
مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري
فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود
الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا
له وايضا المقام تعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام
ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار
اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك
ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او الجملتين

فصاعدا او لا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون
راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد
او موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشى من التوابع
او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا على المسند
اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر
مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره جملة اسمية او
فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير
مقيد على ما سيفصل واما الثانى فكوصل
الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة
والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة فى بابه
وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى اذا مهد
ذلك فنقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه
تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه
ومقام اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه
او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعوله او ما
يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او معا
متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره
يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف

كل

كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين
مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه
باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم
البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثانى
انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل
قوله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير
مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير
المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت
مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه
الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب
الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول
يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة والمعانى الخفية
ما لا يناسب الغبى وكان الانسب ان يذكر
مع الغبى الفطن لان الذكا شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن
وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير
الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه
فمقابل الغبى هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها
اى مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع

ما يشاركه تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا ان
الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع
وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا
له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا
مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة
الحقيقية او ما هو فى حكمها وايضا له مع المسند
السببى مقام ومع الفعلى مقام اخر الى غير ذلك
هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات
مناسبة والارتفاع شان الكلام فى الحسن
والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها
اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار الامر الذى اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغا يقال اعتبرت الشىء اذا
نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر
فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح

واراد

واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون
العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة **فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب** للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح
لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق
والفاء فى قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع
على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم
مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته
للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد
الحصر كما يقال ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام
انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احداهما
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار للاعتبار المناسب
والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى
الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين
او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو فيما
بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام
وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم

قوله والا لبطل الخ اقول ان كان بين الشيئين تباين
وجد كل منها بدون الاخر وان كان بينهما عموم وخصوص
مطلقا او من وجه وجد العام بدون الخاص تحقيقا
لمعنى العموم فلو كان بين الاعتبار المناسب
ومقتضى الحال تباين انتفى كل منهما حيث تحقق
الاخر فيبطل الحصر فى كل منهما وان كان بينهما عموم
مطلقا او من وجه وجد الاعم منهما بدون الاخص
فيبطل الحصر فى الاخص حيث انتفاؤه فيه ... ا ه سرامى

الان تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل
على قوانينه مثل ان تنظر فى الخبر مثلا الى الوجوه التى
تراها فى قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق وكذا فى الشرط والجزا نحو ان تخرج اخرج
وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا
فى الحال مثلا جاءنى زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجى به حيث ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى
تشترك فى معنى ينفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تاتى بما فى نفى
الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان
يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر
فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفى الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
الى غير ذلك وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى
له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير راجعة للالفاظ انفسها ومن حيث
هى هى ولكن تعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى
يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض
واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية

قوله راجعة وقع فى القرمى ان هذا تصحيف وان اصله واجبة اى ثابتة وهو الصحيحة

فى لفظ

وهو فى لفظ صح

فى لفظ اخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة
فى بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله وهى
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث
انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعنى
الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته
و ذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظ ان الكلام من حيث انه
الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى
عند التركيب لا تتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق
المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا
ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان
وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره
فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى فى كثير
من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز
فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة
الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
حتى ان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى
والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة
من صفات الالفاظ فتكون راجعة الى اللفظ دون

قوله الى اللفظ كان الداعى الى التعبير باللفظ المراعاة لعبارة الشيخ والا فالتعبير بالكلام ... الكلام بدل اللفظ الاصطلاحى ... شيخنا

المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها
من صفات الالفاظ اراد انهما من صفاتها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ
لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق
على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع
في رجوعهما الى نفس اللفظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه
تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك كالفصاحة
ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح
وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها
هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به
التفاضل هو الذي يدلك بلفظه على معناه
اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان
ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول مع ترتيبها

في النفس

في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة
التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها
فحيث يثبت انهما من صفات الالفاظ والمعاني
يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون
من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة
في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست
انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ
ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ
بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني
والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لم يفهم انها
صفات للمعاني الاول المفهومة اعني المزايا والكيفيات
والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا

قوله او نفيها كتقديم الخبر في قصر الحصر ... النفي لنفيه

اي المعروفة عندهم ١٢ سيد

اي كالاصطلاح ٥

اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى
والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا
فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى
في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك
الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته
في ذاك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور
في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة
وضرب من التصوير هذا المنتخب مما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال
سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل
امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة
التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق
بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته
من اللحن في الاعراب والخطا في اللفظ ثم انا لا ننكر
ان تكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب
الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما
اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح
والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق

اللفظ

اي مشاهدها ومحلها الا وصفه لا لانه علا التراكيب المناسبة ... ذ ... وصف اللفظ ... لا لانه ... التصريح ... بجمعنا ... فيسقط ... من الطائفة ... سوء الفهم

اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ
على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة
فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف
بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفا اعلى
اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق
البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن
اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق رعايته
فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار
اقصر سورة قلت لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا
الحال تقتضي ذلك باعتبار مجمل واما الاطلاع
على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ويحتمل ان امكان
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما يرى
وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف
كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما
يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو
فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية
ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي تنتهي اليه البلاغة

اذا المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية اونوعيا
كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز
في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول
حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما
يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
ففيه انه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة
الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او
غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق
هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة للبلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده
قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت
نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه
قاصرا عنه يمكن معارضته ومما البحث بين القوم
واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو
والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز
اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما
في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد
الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف
الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده
كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة

من

اذ ليس للتحصيل اثر ولا عبرة
في كلام المعجز

46

من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع
معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما
يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف
للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى المرتبة هي ادنى
منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب
عند البلغا باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب
ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة
على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة
متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة ويتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر
سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا
تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان
تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها
ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام
بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان
انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان واختصاص
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعرض

اى اقرب على جهة التنزل كما بينه
بقوله وانزل رتبتها

بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة
والنحو والصرف يعني علم مما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان
الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق
ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظ والثاني
ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
انطباق الحكم للواقع ولا انطباقه اي ما به يتحققان
ويحصلان الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى
المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة
والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما
اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح
فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه
قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة
بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤول المعنى
الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في ادا المقصود

وتمييز

وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان
غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد
هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها
وغاية لها فالرجوع الى الحق خير والحاصل ان
البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف
على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب
من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع
البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان
واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح
فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره
اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة
عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم اللغة
اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف
اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة
اذ بضدها تتبين الاشيا وتمييز السالم عن مخالفة
القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل
مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي

فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اى
يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة
لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية
او فى علم التصريف كمخالفة القياس او فى علم
النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان
مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اى ما يبين فى هذه العلوم او يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوى
اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم
من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا
الكلام تعيين ما يبين فى العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه
ليعلم انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطا فى التادية وتمييز السالم
من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطا وعلم به
يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة
لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله
وما يحترز به عن الاول يعنى الخطا فى التادية
علم المعانى فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين

اللذين

اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل
للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز
عن الخطا لا نفس الخطا وما يحترز به عن التعقيد
المعنوى علم البيان فظهر ان علم البلاغة
ينحصر فى علمى المعانى والبيان وان كانت البلاغة
ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل
فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا
لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا
المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
فى الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمى
الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول
علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع
علم البيان والثلاثة علم البديع ولا تخفى
وجوه المناسبة والله تعالى اعلم

الفن الاول علم المعانى

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
فى تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال ففيه زيادة اعتبار ليست فى علم المعانى
والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
فى مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط

وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة
ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة
باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول
تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها
بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته
فيما لا يعنيه فقال **وهو علم** اى ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية ويقال لها ايضا الصناعة
بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع
عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغا
تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهى العلم
ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي
ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل تريد
ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبدأ لتفاصيل مسائله
بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها
ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط
والعلم للكلى او المركب ولذا يقال عرفت الله دون
علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشئ واحد اذا تخلل بينهما
عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا

يقال

[illegible] مسائل صح

49

يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى
على استعمال المعرفة فى الجزئيات فقال **يعرف به احوال**
اللفظ العربى دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط
منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا
ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان
وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل
ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين
فلا دلالة وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير
ذلك ووصف الاحوال بقوله **التى بها**
يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال
التى ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه
فى تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد
رعاية المطابقة وهو قرينة تخفيه على ان
المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار
هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعانى

عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما
وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان
كانت لحوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث
عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها
مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي
ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار
المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد
او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال
التي يطابق اللفظ بها مقتضى الحال وليس مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا
في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد
وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام
موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى هو قائم

الهلال

انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل القسم واخره ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم
بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل
العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله
لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر
الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان
قوله ولقد علموا الاية خبر ألقي اليهم مع علمهم به لان هذا
الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به
وهو ظاهر على انه ليس من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان
هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره
في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت
اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر
من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله
بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد
فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم
ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد
فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن

ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشي من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ التسمية المبني للمفعول عن موكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكررها ونون التوكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بموكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقرا هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة

عن

الا ... وما ... وها ... كما تقرر ... المخاطب

... المخاطب

عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بموكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس

على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن
ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون
بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه
ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك
التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق
الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا
لان انتفا الخاص لا يوجب انتفا العام على انه
لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد
وتركه وكثيرا اما نصب على الظرف او المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه
في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه
اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء
اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب
نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب

عنهم

عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق
منه قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم
عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير
اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى
والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه
لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل
عليهم ان صلواتك سكن لهم ويا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير
ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في
التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه
المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج
له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفا
ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه
اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو
قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء
والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وتهيؤ امارة انه يعتقد انه لا رمح فيهم بل كلهم

عزله لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وهو طب خطاب
التفاته بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا ومثله ثم انكم
بعد ذلك لميتون موكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر
لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد
الموت من امارات الانكار و يجعل المنكر كغير المنكر اذا
كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء
من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له
او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم لكن لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة
لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر
في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به
لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني
نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يوكد الثاني انه قد ذكر في بحث
الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد
لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر
بل مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب
على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة

المرتابين

المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه
اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب
على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والله اعلم وجهين
احدهما ما ذكر في السوال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا
على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان
يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند
الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد
لكنه ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل
المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من
دل على نبوته بالمعجزات الباهرات وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان
نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز
فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز
يوكد السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول
هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية
لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح
ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى الملزوم فما
وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام

فى مقام لايناسبه بحسب الظ كناية عن انك نزلت هذا المقام
والحال المحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لاهذا المعنى
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا
قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالى الذهن نعويلا
على ما يز[illegible] يل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع
خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظيره ذلك
ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله، شعر
فى المهد ينطق عن سعادة جده، اثر النجابة ساطع البرهان،
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة
جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار وا لنطق
مع انه رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير
مقتضى الظ لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان
هذا لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع فى بادئ
الرأى ويتوجه الى السوال عن بيان كيفيته وثبات صدقه
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفية بيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس
على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه
اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا
اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى
وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد

بحسب

بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظ كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث
لابد من التنبه له وهو انه لا تنحصر فائدة إنّ فى تاكيد
الحكم نفيا لِشكٍّ او ردًّا لِانكارٍ ولا يجب فى كل كلام موكد
ان يكون الغرض منه ردا لانكار محقق او مقدر وكذا المجرد
عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة إنّ
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه
لا يكون كقولك للشئ وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه
فعل جزاى ما ترى وعليه رب انى وضعتها انثى ورب
ان قومى كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان
معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه
من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوأ وانه
لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان
تصلح مبتدأ كقوله، خارج عن البحور التى وضعها الخليل ابن احمد وعبارة عن ابيات بعد
إنَّ شِواءً وَنَشْوَةً، وَخَبَبَ البازِلِ الأَمونِ،
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله
إنَّ دهرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِسُعدى لَزَمانٌ يَهُمُّ بِالإِحْسانِ،
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز
اهـ كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس
المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له
او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد

ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا
به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء
حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان
انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك
من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ
التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يوكد الحكم بناء على ان
المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك
لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول
الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا
المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده
توكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه
وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به
وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام ثم الاسناد مطلقا سوا كان خبريا او انشائيا
ولم نذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل الحقيقة واما

مجاز

قوله مطلقا اي ناقصا او تاما
وقوله سوا كان الخ تعميم بعد التعميم
دفعا لتوهم تخصيص الاسناد
بقسميه بالخبري او يقال
معنى كونه خبريا الخ قوله سوا كان
خبريا اي ناقصا وتاما فالنقص اذا كان
ضمنا وتاما اذا كان صريحا وقوله او انشائيا اي ولا يكون ناقص
الا تاما وح يكون بيانا للاطلاق المفسر بالتمام والنقص
تامل هذا معنى عبد الحكيم

٥٥

مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما
اذا لم يكن المسند فعلا او ما في معناه كقولنا الحيوان جسم
فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام
كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال المص
وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى
قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد
يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار
انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم
بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة
فان ضرب مثلا لم يصر خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود
الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان
الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل
بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة
والمجاز العقليين في علم البيان كما جعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف
علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال
المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن الموكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة

وهو الاسناد

قوله لنفسه جر ان واللام للتعليل اي لاجل
ذاته اي بلا واسطة وبلا واسطة بغيره
لنفسه نسخة

أي على جعله صفة للاسناد

قوله فالاسناد تفريع على قوله
والحاكم بذلك هو العقل
وقوله والكلام تفريع عليه
ايضا بحسب ما يفهم منه
فتامل جدا

من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر
ان البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه
الحيثية فلا يكون داخلا فى علم المعانى والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
او المسند وهى اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا
عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اى شئ هو اى الفعل او معناه له
اى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد
عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان
الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره
صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق
بالظرف اعنى له وبهذا يدخل فيه ما يطابق
الاعتقاد دون الواقع لكن بقى خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فادرجه
بقوله فى الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اى الى ما يكون الفعل او معناه له عند
المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر
حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له
فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به
ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان
مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه

باختياره

٥٦

باختياره كضرب او لا كمرض ومات وله شرط صحة
حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا
فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول
المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله
الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر وانه لم يكن كذلك
فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن
وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد
وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم
يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو
له عنده فى الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة
على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند
اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ
فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ
عالما بان المتكلم يعلم بانه لم يجئ والثانى ان لا يكون
عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند
المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر لوجود القرينة
الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان
لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد

به ولا بعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما
يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره
انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان
الحقيقة هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم
فيه لامور الاول انه جعلهما صفة للكلام والمص للاسناد
الثاني انه غير مطرد لصدقه على كلام ليس المسند
فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى
حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكفاك قول الشيخ عبد القاهر اهل كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه
عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا
لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه
في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه
على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس

اما

اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار
مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي
نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم يرد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما
المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت
من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه
اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام
عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم تقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد
وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس
اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما
سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم
صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة
ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف
من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما
نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة
الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر
فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر
وجوابه ان معناه انه لو اعتبرنا الكلام مجردا عن النفي
وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له
لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما
هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام
زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد
الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا
الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك صائم
وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو
اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له
غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل
او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير
المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول
اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر
الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل
الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة
للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير

قوله والمآل المرجع كما تعلق تفسيره بلا انتهى تأمل

التعريف

التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى
اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل
او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان
مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة
فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر
من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل
والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل
وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل
مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته
اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجراة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي
الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة
الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز
ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل
به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف
ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل
اليه وهو مثل قولنا تشبه ما بلبس فرفع به الاسم

اي او معناه مفهوم الفعل او المراد به اسم الفاعل والمفعول فيشمل الاثنين ...

وينصب الخبر فان الغرض بيان تعذير قدروه في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطاءها حكم لبس في العمل كقولهم
عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول
به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم
اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند
الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى
ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ
المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته
ما ذكره المرزوقي وهو انه من شان العرب ان
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى
الامير المدينة في السبب الامر وضربه التاديب
في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله
لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد المجازي امران
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو
رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني
وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل
الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل
قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه
ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء

الكتاب

الكتاب وكلام مرظم فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا
يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي
يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد
والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو
المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف
وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند
ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس
بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون
بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل
الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد
واليم في ضلاله وعذابه فتكون مما بني للفاعل واسند
الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر
عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله
الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ويمكن ان
تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان
قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا
التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل
والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو
قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت
الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية

والابقاعية فالجواب ان المجاز العقلى اعم من ان يكون
فى النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل
الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه
ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان
يضاف اليه لانه جاز هو صنعه الاصلى فالمذكور فى الكتاب
اما تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او لمطلقه
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى التعريف
اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما
له كما فى هذه الامثلة فانه جعل فيها البين نشاقا
والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا
وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تمييزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز فى الاصل
فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز
قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا
فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل
الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم
وقس ولا تقصر المجاز العقلى على ما يفهم من ظاهر كلام
السكاكى والمص وقولنا فى التعريف بتاول يخرج
نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير
ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى
الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد
دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانها

لاتاول

لاتاول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة
هذا القيد وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب
ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت
السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى
انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسى الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت
بضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض
عليه المص بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه
بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما
ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس
الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل
ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو
كسى الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر
فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج
الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج
نحو قول الجاهل ايض فلا يبطل طرد تعريفنا
بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا

ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس
الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به
عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايض اذ لا امتناع
فى ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما
بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى
يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر
ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول
الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى
لانه السابق فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة
بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص
مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفى نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول
الجاهل والمعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر
بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه
اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان
اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظ تعريفه
ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل

والاقوال

والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظ وصار
قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له
مفهومه الظ الاعم اعنى ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع
او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظ وحينئذ
يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيها الى غير ما هو له فى الواقع وقول
المعتزلى لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقى التعريف سالما يخرج
عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول
الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق الله
الافعال بالتاول لكونه اسنادا الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع
البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما
هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله
البقل بتاوله عند اخفا حاله من الدهرى واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظ لا يقال
العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده
فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون
فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او الظاهر
لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين

تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما ينشا من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
فليتامل فان هذا المقام يستصعبه اقوام ولهذا
اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التاول فيه لم يحمل نحو قوله اى الصلتان العبدى
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى
على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله
لم يرد ظاهره لعدم التاول حينئذ بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما مر من نحو قول الجاهل كما استدل يعنى لم يعلم
ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل
الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى
فى قول ابى النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسى كراس الاصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع
اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الراس
جذب الليالى اى مضيها واختلافها وفى الاساس
جذب الشهر اى مضت عامته ابطى او اسرعى
حال من الليالى على تقدير القول او كون الامر بمعنى

الخبر

الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعى ما شئت
ايتها الليالى فيكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب
فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز
خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله
ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر راسه
قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى حتى
اذا واراك افق فارجعى فانه يدل على انه يعتقد
ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى
فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاول ولهنا على انه
زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة
لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان
وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة
اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو
فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان
تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض
الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين ولا وبا لكان

وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال
سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز
وازالة لما عسى انه يستبعد من اجتماع مجازين فى نحو
احيى الارض شباب الزمان او حقيقة ومجاز
فى كلام واحد وان كانا مختلفين واختصار الاقسام
فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط
فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا
زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار
وكذا فى قولنا الحبيب احيا لى ملاقاته المجاز اسناد
احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا
واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو
اى المجاز العقلى فى القران كثير واذا تليت عليهم
اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله
تعالى او نحو قوله تعالى ايهما للاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع
المجاز العقلى فى القران كثيرا والمقصود ان
اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل
الله والايات سببه لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون
التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سببه امر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو
فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل

من

من الشجرة وسببه الاكل وسوسته ومقاسمته
اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه
مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة
ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب
الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية
عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه
لان الشيب يسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى
مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص
بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات
ومن ذكره فى احوال الاسناد الخبرى بل يجرى فى
احوال الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا
وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البنا فعل
العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل
الله وابليس سببه ومثله فليبنت الربيع ما شا
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند
الامر والنهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل
او الترك عنه ومنه اجرا النهر ولانقطع امر فلان
على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهار جاد واصلواتك
تامرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلى من قرينة
صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم

اعادة توطئة للتقسيم والانتهاء عن [illegible]
ابتغائنا داره

عند انتفا القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول
ابي النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا
اي من جهة العقل بمعنى يكون بحيث لا يدعي احد
من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان
العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك
جات بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم
الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان
يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب
وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة
اي كصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق
انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي
قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع
البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم
بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقده الى ما هو له
لكن امثال هذا ليس مما يستحيله العقل والا لما
ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل
في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول
به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة
عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو
الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا

كما

٦٤

كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله
الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا
في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز ،
يرينا صفحتي قمر ، يفوق سناهما القمرا ،
يزيدك وجهه حسنا ، اذا ما زدته نظرا ،
اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من
دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان
وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي
اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك
جات بي اليك اي جات بي نفسي اليك
لمحبتك وقول الشاعر
وَصَيَّرَنِي هَوَاكِ وَبِي ، لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ ،
اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
وهو ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ
عبد القاهر رحمه الله تعالى وتعريض به حيث
قال واعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون

قوله وقال الامام الرازى تبعه فى المفتاح وقد رده الشارح فى المختصر وايده المحققون حيث وقعوا على مراد الشيخ وزيفوا ما فهمه السكاكى والرازى وما للتحمير ومسابقة الخيل فالعجب من جراءة الرازى على امام الفن لعارف بدقائقه وحقائقه والرازى اجنبى عن هذا الفن

للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت
حقيقة كما فى قوله تعالى فاربحت تجارتهم فانك لا تجد
فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على انسان فاعلا سوى
الحق وكذا لا تستطيع فى وصيرنى ويزيدك ان تزعم
ان له فاعلا وقد نقل عنه
الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون
المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام
على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف
هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة
من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان
الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف
اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره
اى المجاز العقلى السكاكى وقال الذى عندى
نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة
المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان
ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهى
عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة
قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية

للمشبه

المراد ما كان المجاز فيه فيكون فى الحكم اى اذا التجوز فى الكلمة فالتجوز فى الاسناد بسطامى

قوله والا فيمكن الاولى والا فلابد الان يحمل على الاسناد التجوزى

قوله فلا مجاز اى بل هو حقيقة لان وجود الفاعل الحقيقى مقدم

للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب
المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى
للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة
الانبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى
اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا
المثال يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى الحقيقى
بقرينة نسبة الشفا اليه وكذا المراد بالامير المدبر
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم
اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازى المذكور
بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر
وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى
وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر لانه يستلزم ان
يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة
راضية صاحبها لما سيأتى فى الكتاب من تفسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه
نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا فهو فى صاحب
عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص
يدفق الما اى يصبه فى قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة فى كل ما اضيف
الفاعل المجازى الى الحقيقى نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار
حينئذ فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة

ووقوعهما قال الله تعالى فاربحت تجارتهم ولو مثل بقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم او بقوله :.
فنام ليلي وتجلى همي، لكان ادفع للشغب لان قوله
نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة
في المثال ليس من داب المحصلين ويستلزم ان
لا يكون الامر بالبنا في قوله تعالى ياهامان ابن لي صرحا لهامان
لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسما الله تعالى توقيفية
لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح
شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع
واللوازم كلها منتفية لما ذكرنا فينتفي كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفا اللازم يوجب انتفا
الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعا السبعية له وجعل
لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعا كيف وقد قال

السكاكي

سكوت النبي والمراد به الاعتراض على المصنف في دعواه افحام الشيخ لنفسه مه

السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا
له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع
بادعا السبعية لها وانكاران تكون شيئا غير سبع وحينئذ
يكون المراد بعيشة صاحبها بادعا الصاحبية لها وبالنهار
الصائم بادعا الصائمية له لا بالحقيقة حتى تفسد المعنى
وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبنا لهامان كما ان
النداله بادعا انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المبالغة
ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع
اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعا انه قادر مختار
من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم
البيان ان شا الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه
وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به
في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي
الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه
سوا كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين
الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره
على القمر قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر

الطرفين على أنَّ المشبه به هاهنا هو شخص صائم
مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه
صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاستعارة انما هى فى ضمير راضية والمعنى فهو فى
عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحبها
والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام
الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة
وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان
على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبنا
لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا
كان المراد بلفظ هامان هو البانى حقيقة كما فهم
لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا
قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس
قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب
البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على اسم
تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة
بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب
عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا
التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع فى كلام
الجميع من غير توقيف

الباب الثانى

احوال المسند اليه اعنى الامور العارضة

قوله بان الامر لهامان مجاز فيصح نداؤه ولغيره حقيقة فيصلح الخطاب بالامر ورد بان المجازية واطلاق هامان على غيره مبنيا فى تعلق الامر به كما فى قولك ارم يا اسد وبانه اطلق هامان واريد به البانى استعارة بالكناية فهو ليس بامر حقيقة لانه ليس بان ولا مجازا لانه ليس بمراد فلا يصح نداؤه ... قال ولو عرف المحشى مراد السكاكى بالاستعارة المكنية كما ذكره الشارح فى جوابه لسلم من ارتكاب هذه التكلفات الكريهة

له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره
وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم
موكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند
مقدم او موخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتى بيان
كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدمه على سائر
الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم
على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف
يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون
السامع عارفا به لوجود القرائن والثانى الداعى الموجب
لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا
فى علم النحو ايضا ودون الثانى قصد الى تفصيل الثانى
مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز
عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بنا
على الحقيقة وفى نفس الامر بل بنا على الظاهر
والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث
نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز
ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او
تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى

لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى
العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل
الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال
عليه عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة
الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية
على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند
القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه
هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له واكراما او
عكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له
واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول
ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء تعينه اى التعين
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب
ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان
يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير
السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام ونشنشة

اى خلقه وطبيعة وعادة

اعرفه

امر جنا منه اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع
على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون
فيه المسند نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم
بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان
يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة
مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود
ان تقتل ليومن من شره وقد يكون حذف الشيء
اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال
الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اى
الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة
لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث
لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع
على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا
عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه
يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته
واضجاره المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه
لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه
اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة

[illegible] اشارة الى ان الاصالة بمجردها لا تكفي بل لا بد من ان ينضم اليها عدم الاقتضاء

والمراد عدم الاقتضا بحسب قصد المتكلم فالمقتضي للعدول وان كان موجودا لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكتة للحذف فتامل

السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم
المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبتت لهم الأثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الأثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه
او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغا مطلوب اي في مقام يكون
اصغا السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو
هي عصاي ولهذا ابطال الكلام مع الاحبا ويجوز
ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون
بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال نت
من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم
محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع
قيام القرائن ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب
وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت
قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان

ذكره

69

ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم
تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفا شرط الحذف لا لا
عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم
النسبة وارادة التخصيص تفصيل لا تنتفا قرينة
الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه
ان المراد كل احد ولا يعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شئ بعينه و
التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج مختص
اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب
اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة

المخاطب الحكم او لازمه وهو ايض حكم لان المتكلم كما حكم
فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين حكم هنا بانه عالم
بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم
متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى
وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك
زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة تقتضى
اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث
لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق
السما ولقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص
المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق
بها اغراض مختلفة اشار اليه بقوله فبالاضمار
لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم
المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب
ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا
وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره
اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم

اى عن الذهن وقوعه ه

لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور
وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا
الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى
منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض
النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب
او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف
قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين
نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان أُكرِمَ أو أُحسِنَ اليه فتخرجه فى صورة الخطاب
ليفيد العموم وهذا فى القران نحو ولو ترى
الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد
مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة
الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل
على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين
لارادة العموم يشهد بذلك لفظ المفتاح
وبالعلمية اى تعريف المسند اليه با يراده علما
وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته

وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره
اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون
مميزا عن جميع ماعداه واحترز به عن احضاره
باسم جنسه نحو رجل عالم جاف فى ذهن السامع
ابتدا اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاءنى زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ باسم
مُخْتَصٍّ بِهِ اى بالمسند اليه بحيث لايطلق على غيره
باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول
والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتدا بكل واحد منها لكن ليس شىء منها مختصا
بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن
عن الاولين لان الاسم المختص بشىء معين
ليس الا العلم قلت بعد التسليم انّ ذكر
القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس
بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما
فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتدا احتراز
عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره
تحقيقا وتقديرا والثالث بواسطة العلم
بالصلة لانا نقول هذا موقوف على انه يكون
معنى قوله ابتدا بنفسه اى بنفس لفظه
يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع

على شى

قوله ابتدا هذا راجع لاصل الكلام المتعلق
بالجواب والسوال كانه يقول انت ... تحت
ابتدا ... واخرجت به الضمير الغائب
مما لا ... منه انه يخرج عنه ضمير الغائب
ايضا ولا وجه لتخصيصه ... ضمير
الغائب ... شيخنا ... كلام ...
ولا تغفل عنه

١٤١

تعين لهذا التقاطر انه يجيب بان التقييد بالتحقيق
مقام العلمية كما اجاب ...
ذلك ...

على شىء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد
اللتيا والتى يكون احترازا عن سائر المعارف
ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ
الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره
بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو
احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما
فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها
الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات
المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة
لها معينة فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا
يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو
قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما
على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شىء
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او
المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد
سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار
عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق

او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة
وايض فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق والله
علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي
بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة
لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم
نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي
لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب
يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو
الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس
هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال
من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم
او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين
في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع
الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي
وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية

وما

اى فلا يتعال ان اللهب غير خاص بجهنم حتى يكون لازما لها

قوله ابا لهب اللهب النار دون ... الى ... وكتب عن الحكيم

وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار
ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان
اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب
لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم
ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى
به لكن لينتقل منه الى الجهنمي كما ان طويل النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه
الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا
لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب
بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما
فلا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان
هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك
مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية
اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان
الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء
في الرتبة ولهذا صح حمل الذي يوسوس صفة
للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه

وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح
للموصولية هو ان يصح احضار الشئ بواسطة
جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له
فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا
لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا
لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها
على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة
بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد
اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح
بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة
كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم
يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة
نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض
المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه

قوله وهذا اى محط الاحضار المتقدم ذكره واعاده مع انه تقدم للدخول على البعث كانه هذا هو الصحيح واما المرجح فكيفيته تكيفه اشار المصنف الى بيانه وتفصيله بقوله ثم تفصيله بعد

اى

اى راودت زليخا يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة
المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه
عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال
عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل
لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز
او زليخا لان كونه فى بيتها ومولى لها يوجب قوة
تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها
وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشا
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه
فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير
للمسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
فى زليخا وامراة العزيز ولا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة
معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير
الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه
بيت السقط
أَعُبَّادَ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَحْبِى
وَنَحْنُ عَبِيدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحَا
فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول
نحن عبيد الله والمعهود ان الاية مثال

لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انهما مثال
لهما ولاستهجان التصريح بالاسم لانتقال او ان
يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير
نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة وارد حكاية شيخ فلو لم
تكن مثالا لهما لاخرة كرزيادة التقرير عن الحكاية
فافهم او التفخيم اى التهويل والتعظيم نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه
قول ابى نواس

وَلَقَدْ نَهَزْتُ مَعَ الغُوَاةِ بِدَلْوِهِمْ ... وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حَيْثُ أَسَامُوا
وَبَلَغْتُ مَا بَلَغَ امْرُؤٌ بِشَبَابِهِ ... فَإِذَا عُصَارَةُ كُلِّ ذَاكَ أَثَامُ

او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة ابن
الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين
تُرَوْنَهم اى تظنونهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم
أَنْ تُصْرَعوا اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن
ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب
المفتاح هذا البيت مما جعل الايما الى وجه بنا الخبر
ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس
فيه ايما الى وجه بنا الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايما
الى بنا نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق
شاهد صدق على أنك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم
المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم
كان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة
ويباين المحبة او للايما الى وجه بنا الخبر اى الى طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اى على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بنا الخبر عليه من اى وجه واى طريق
من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
وحاصله انه يا تي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن
على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين فان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت
أسماؤهم الاعلام ثم انه اى الايما الى وجه بنا الخبر
ربما يجعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم
بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول
الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السما بنى لنا
بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي
قوله ان الذى سمك ايما الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبنا بخلاف ما اذا قيل
ان الله والرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
بنا بيته لكونه فعل من رفع السما التي لا بنا ارفع

منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة
الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه
قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع
الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر نحو
إنَّ التي ضَرَبَتْ بيتًا مُهاجِرةً ... بكوفةِ الجُندِ غالتْ وُدَّها غُولُ
فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان
طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه
برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص
بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذى سمك البيت
ان الذين ترونهم البيت ليس فيه ايماء من غير تحقيق
الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا
كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح
الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح
المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب
كما هو الظ فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم
ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبار لطيفة

ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل
المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى
ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى
اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال
بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند
اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان
يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام
ينادى على فساد هذا الراى عند المنصف وقد
يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك
او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله
وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد
تنضبط **وبالاشارة** اى تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له
واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان
يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة
ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما
يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره



كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله
بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله
اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح
او الحال فى محاسنه، من نسل شيبان بين الضال والسلم،
وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية
لان فقد العز فى الحضر او التعريض بغباوة السامع
حتى كانه لا يدرك غير المحسوسات كقوله
اى الفرزدق اولئك اباى فجئنى بمثلهم هذا الامر
للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله اذا
جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه
فى القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك
او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق
بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يعرفه الوضع
واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد
قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك
وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث انه هذا
للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل
المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه

بنى

بشيء يوجب تصوره اياكان ولو سلم فذكره فى هذا
المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير
والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى
المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر آلهتكم
وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقوله للامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده من ساحة
عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد
المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل
غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم
يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل
وضربنى زيد فهالنى ذلك الضرب لان المحكى
عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو
فقال هذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا
المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن
جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو ذلكم الله ربكم
فسم عظيم لا افعلن كذا لان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند
اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار

اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار
اليه تقول عقبته فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه
الى المفعول الثانى بالبا وتقول عقبته بالشئ
اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد
اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف
التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب
المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة
وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم
اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره
سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله
او لنحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه
باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية
نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبته

امراة

امراة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب انى
وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الى ما سبق كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى
محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن
نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد
وقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا
الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة
لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريفات
للماهية وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة
لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق
المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة
المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات

اى عهديته باعتبار انه جزئى من جزئيات الحقيقة فهو عطف على علة معلول تدبر

على العهدية دائما احتاج للمطابقة واعتبرها لان عهدية بعهدية الحقيقة ... على الحقيقة ردا على قول الحفيد انه خبير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة فى اعتبار عهديته لانه خروجا معهود مقرر فى الذهن من كلامه

تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل فرد من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي
هي بل من حيث الوجود للحقيقة حينئذ وجودها
في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل
السوق حيث لا عهد في الخارج فانه
ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان
الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين
اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه
واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا
بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد

وذو

٧٨

وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سوا وبالنظر الى
انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا
في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف
من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه
الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم
بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا
ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح
ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة
النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا على انه يحمل صفة للحمار وفيه
الا المستضعفين من الرجال والنسا والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنسا والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس
لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره
عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا

لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر
صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت
فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح
ان تقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب عليهم
وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل
السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا
فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة
فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت
اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد
فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل
الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار
بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها
فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه
ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها

فى الخارج

قوله وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة عند قول المص ودليل انها مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا المشبه ولا الاعم منهما حيث قال الخ هناك وهذا الكلام صحيح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شى كما اذا رايت انسانا ورايت رجلا فقلت رايت انسانا او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه متى وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى نحو قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال قلنا ما فائدة هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص باحد من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج فتامل هنا حسن

في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر
صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر فى قوله ان الانسان لفى خسر
انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله
يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن
وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم
والحقيقة كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس
دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد
وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى
ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة
غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة
كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله
كل مضافا الى نكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض
الا فى تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس
التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد

مثال الاسماء الاجناس مثال المعرف بلام الحقيقة

به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم
يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذى اورده صاحب المفتاح على هذا المقام
وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد
على هذا التقدير لان النظر فى المعهود الى فرد
معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة
فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم
باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى
غير معتبر فى اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار
الشئ ليس باعتبار لعدمه وهو اى
الاستغراق ضربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام
فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل
على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان
بمعنى الماضى واما الذى ليس فى معنى الحدوث

من نحو

كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز انه
ولى حرف النفى اى ان كان المسند اليه بعد حرف
النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك
نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول
لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم
والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت انه مقول
لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى
القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك
قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول
او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من
فى العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد
التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته
لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيرى لان مفهوم
الاول اعنى ما انا قلت يقتضى ثبوت
قائليته هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثانى
اعنى ولا غيرى نفى قائليته عن الغير وهما
متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى
ان يوخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد
غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم
لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك انت قلت هذا

القول والثانى انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته
ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل
فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما
يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه
لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضى ان
يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه
قد نفى عن المتكلم الروية على وجه العموم فى المفعول
فيجب ان تثبت لغيره ايض على وجه العموم
لما تقدم قال المص لان المنفى هو الروية الواقعة
على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل
الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا
لا نسلم ان المنفى هو الروية الواقعة على كل احد
من الناس بل الروية الواقعة على فرد من افراد
الناس والفرق واضح فان الاول يفيد
السلب الجزئى لان نفى الروية الواقعة
على كل احد لا ينافى اثبات الروية الواقعة
على البعض والثانى يفيد السلب الكلى لوقوع
النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس
على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما

انه

انه مبنى على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته
بدلا من الواو لا يستعمل فى الايجاب الا مع كل فيلزم
ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت
كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثانى
ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول
بين عليه وعود ضمير الجمع عليه فى قوله تعالى لا نفرق
بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه
فى قوله تعالى لستن كاحد من النسا بمعنى جماعة
من جماعات النسا وعدم جريان هذه الاحكام
فى كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه
نكرة وقعت فى سياق النفى كما توهمه البعض
وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة
لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى
فيه الواحد والجمع والمونث وقيل هو مبنى على ان
احدا اسم فى معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا
مذكرا ومونثا اى احد من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد هنا فى معنى الجمع
يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال
المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار فى نحو
ما رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت
شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما
سيجى فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا

يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله
في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا
من الناس وا لمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد
نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا
رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم
يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة
اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى
كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب
الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا بانتفاء السلب الكلي
يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والالزم امتناع
ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور
وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء
لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم
وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح
ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما

كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون
معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل
احد فيردّ بنا لان الخطا في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه
المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب انه عاما كان
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا
لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه
واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي
بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني
عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون
المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه
وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم
رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان
ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب
هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام
على السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤها انهم لم
يحافظوا على محصول كلام الشيخ ولم يفرقوا بين
تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند
قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا

قلت كما مثله فى نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول
قارورة كسرت فى الاسلام فنقول محصل كلامه
انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى
جميعا فحكمه حكم المثبت يأتى تارة للتقوى وتارة للتخصيص
كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف
النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين
فى النفى فان قولك انا ما سعيت فى حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد
عدم سعى فى حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ
فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك
انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب لكنه
اخطا فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت
فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة
انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب لكنه
اخطا فى فاعله فزعم انه انت وحدك او انت
بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا
على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان
خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت
هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول
وكانت المناظرة فى شئ ثبت انه مقول ولهذا لم يصح
ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان

تقول

حكى ان رجلا غزا زمان الصحابة رضى الله عنهم غزوة الفضولية ... النبى فقالوا اول قارورة كسرت فى الاسلام ثم خالف رجل اخر شريعته فقالوا ليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام فيضرب بهم شذا على الامر الذى ليس من الامور العجيبة

اى فى تقديم حرف النفى على المسند اليه

قوله ولهذا اى لان المناظرة فى شئ معلوم لو نفاه عن نفسه بطريق العموم لزم نفيه عن غيره ايضا كذلك لان النزاع فى فاعله فقط حيث كان المنفى مسلم الثبوت لواحد فلو لم يشت لغيره ... بطريق العموم لزم ان يكون النزاع ايضا فى عمومه وخصوصه هذا خلف تحقق النفى بطريق العموم خلفا من القول اى باطلا لتحقق ملزومه للباطل

قوله قال الشيخ تعريض للعلامة وتزييفا لكلام المعترض

تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه
ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل
كل شئ يؤكل ... يوكل ورأى كل احد من الناس
فنفيت ان تكون [illegible] هذا كلامه فاذا اعتقد
مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او
لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب
فى ذلك لكنه اخطا فى تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له
انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا
انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى
صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا
انا الذى لم ياكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا
من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه
ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او رأى
احدا ولا يصلح فى هذا المقام ان يقال ما انا
قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا
لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على
الوجه الذى ذكرنا فى النفى من العموم والخصوص
ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب فى نفى
الفعل واخطا فى نفى من نفى عنه الفعل فزعم ان
غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم

المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب
فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد
ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير
فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان
يكون انسان غيرك قد ضربه كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون
في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد
على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما
حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض
النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم
الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه
لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند
اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما
تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع
ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله
انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا
ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل
لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع

في الرد بين العبارتين

المسند
يمنع مجرد ممنوع
وهو مستور
عندهم دعوى
المطلوب ولا التكلم
ان يصح دعواه
فاذا قال لا تعرفني
لا اسلم ذلك فلا اعتراض
له ما دليلك لان
المنع لا يسمع

على من

٦٤

على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا
فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع
على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله
فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا
تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان
التقديم يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء
اثباته منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى
ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد
غير زيد والاثبات لزيد فينتفي التوقيف
لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما
على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل
الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب
الذي هو محل نزاع نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنفي
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله
فيكون هو ثابتا لزيد ومنتفيا عنه هذا محال
وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي
ان تكون ضربت زيدا احد ربان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان
يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور
هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء

انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاص النفي
في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه
اعتقدت انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت
ذلك الانسان فنفيت ان تكون ذلك الانسا
واعلم ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة
لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا ما انا قرأت
القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند
المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة
الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون
الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له كما مر وهذا محال
والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي
المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم
يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا
فعلت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل
جميعا نحو انا ما فعلت فقد يفيد التخصيص وقد
يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اى
التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اى
غير المسند اليه المذكور به اى بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اى الغير فيه اى في الخبر الفعلي نحو انا سعيت
في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته
او كان يشاركك فيه فيكون على الاول قصر قلب
وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري

مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا
وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد
رفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة
في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا
ومطابقة على رفع الاول نحو لا غيري وعلى رفع الثاني
نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوية الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي
الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق
انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك
حتى يكون تخصيصا وسبب تقوية تكرر الاسناد
كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا ان كان الفعل
منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي
وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليتفرع
عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه التقوي
محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب
فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه
اى لان لفظ انت او لان لا تكذب انت
لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا
لا تكذب نفي للكذب عن الضمير المستتر وانت

موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب
هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم
فيها مسند الى غير الضمير وانا اسندته الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس
معناه ان نفي الكذب يختص فيه فليتأمل
وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو
او نسيان وهذا الذي قصده صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت
سعيت في حاجتك او سعيت انا يجب
ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته
وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة
الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء
مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك
غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي
في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى
لانه اغناه ورد هذا الكلام في بحث التخصيص
وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه
محل الاشتباه والشم العلامة قد اورد في هذا
المقام على سبيل التجوز او السهو والنسيان
ما لا يزيدك النظر فيه على التعجب والتحير

وذلك

قوله وقد وقع ليس في عبارة المفتاح كما في الاطول

وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء
من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده
وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت
انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود
السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي
فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا
سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطأ
المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة
الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان
كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا
والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو
او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني
من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشيخ
تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف وان بني على منكر

اي اخبر بالفعل عن مسند اليه نكرة وليس المراد اسناده للنكرة

افاد التقديم او البنا على المنكر تخصيص الجنس
او الواحد به اى بالفعل نحو رجل جانى اى لا امراة
فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون
فى اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد
الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر
بان لم يدخل فى القصد كان لم يدخل فى دلالة
اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد
من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس
فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان
قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة
او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط
كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل
ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد
انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح
عن انه يدخل فى تخصيص الجنس تخصيص
النوع نحو رجل طويل جانى على معنى ان
الجائى من جنس طوال الرجال لا من جنس
قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بنى الفعل
على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس فى كلام
الشيخ ما يشعر بالفرق بين البنا على المنكر والبنا
على المعرف بل اشار فى موضع اخر من دلائل
الاعجاز الى ان البنا على المنكر ايضا قد يكون

للتقوى

للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد
كما فى التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند
تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد
القاهر السكاكى على ذلك اى على ان تقديم
المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط
وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه
ان وقع بعد النفى فهو للتخصيص قطعا
والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه
ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام الكشاف انه موافق لعبد
القاهر لانه قائل بالحصر فى نحو الله
يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله
مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكى
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة
وان كان مضمرا فانه قد يكون فى الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى
ولم يتعرض فى كتابه للفرق بين ما يلى حرف
النفى وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم
بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف

قوله والى هذا اشار بقوله الخ اى واشار الى ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيد للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص مانع بقوله واستثنى المنكر بقوله وشرطه ان لا يمنع منه مانع واشار الى انه ان كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى بقوله بخلاف المعرفة لانها ان تاخرت كانت فاعلا لفظا واشار الى انه اذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله والا فلا يفيد الا التقوى واشار الى انه ان كان مضمرا قد يكون تقديمه للتخصيص بقوله ان جاز تقدير كونه فى الاصل اه

محمول على الابتدا لكن لا على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا فى المعنى وان كان فى اللفظ تاكيدا للفاعل والثانى اشار اليه بقوله وقدر عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله سواء جاز تقدير التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جانى مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جانى

قوله فمن اراد توزيع على ما سبق من الفرق بين كلام الشيخ وكلام السكاكى بعد اذا علم الفرق فلا توفيق فمن خالف فقد تعسف

قوله تقوى الحكم اى تقوى الاسناد والتكرير اه

قوله لما سنذكره اى عند قوله بخلاف المعرف من انه يكون اذا اخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون اصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل على اللفظى وهو لا يجوز اه قوله ولما كان مقتضى الخ هذا التحقيق اى الماخوذ من الكلام السابق اعنى قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على ان ما لا يجوز تقديره موخرا على انه فاعل معنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جانى اذ لا يمكن تقديره

جانى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنويا فقط لا تاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدر ان اصله جانى رجل على ان رجل بدل من الضمير فى جانى لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه موخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم فاذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جانى على ما مر ان معناه رجل جانى لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير

قوله من هذا الحكم المراد بالحكم التقديم من اطلاق الجزء على الكل وهى كل ما لا يجوز تاخيره على انه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص ويصح ان يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط وتقدير ذلك واذا اخرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص

قوله فاذا انتفى الخ حاصله ان السكاكى يضطر الى التخصيص فى المنكر لاجل صحة الابتداء به ولا يتاتى له التخصيص الا بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا لان بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الافراد والشيوع لا بمعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذى كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال اه من تقرير العلامة العدوى

المفرع للطلب والموجب لتصويته لا يكون الا شرا اه

للكلب لا يهرّه ولا يرغه وامّا على التقدير الثاني اعني
تخصيص الافراد فلنبوّه اي هذا التقدير عن مظانّ
استعماله اي موارد استعمال قولهم شرّ اهرّ ذا ناب
لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهرّ شرّ لا خير
لا شرّان وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تأوّلوه بما اهرّ ذا ناب الا شرّ فالوجه
اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص تفظيع شأن الشر
بتنكيره اي حمل التنكير للتعظيم والتهويل كما
في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شرّ فظيع
عظيم اهرّ ذا ناب لا شرّ حقير فيصح قولهم
بمعناه ما اهرّ ذا ناب الا شرّ اي الا شرّ عظيم فظيع
فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من تخصيص
الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بجعله نكرة مخصصة بالوصف
المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأوّلوه بما اهرّ ذا
ناب الا شرّ ولقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
كما هو مذهبه ليفيد الحصر الذي فهمنا فيتأتى التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرّف
ولا يصح فيما ارتكابه ذلك الوجه البعيد كما لا يصح

في المعرّف لصحة وقوعهما مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان
يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة
التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم
بل من الوصف بناءً على ان التقييد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على
هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا
ما ضربت اكرا حوتك وهو في معنى ما ضربت
اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا
بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل
الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم
ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا
جعل مبتدأ واقيم مقامه مضمر فلا وتجويز الفسخ
في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض فكما يعتبر في جرد قطيفة

فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله "بتنا بها قبل المحاق بليلة"

"فكان محاقا كله ذلك الشهر"

فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله "عليك ورحمة الله السلام" على وجه وبيت الحماسة

"لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الـ احياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد"

فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا بشائع عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمومن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله "فكان محاقا كله ذلك الشهر" فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان للليلة

قوله

قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم يكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحاله لانا نقول قد ذكروا ان ما يخصص تخصص بالوصف يمتنع تقديره التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر

مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص لنوعي
الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير
كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان
ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل
عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه
اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد
ويتقوى الحكم وقال انما قلت ويقرب دون
ان اقول ونظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية
والغيبة والخطاب في انا قائم وانت قائم وهو قائم
اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه
اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير
بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله شبهه فيقال
وشبهه مخففا ويظن انه اسم مفعول منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه
اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله
ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي

في التقوي

لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا
على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه
لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا
مثلك لا يوجد وقوله
غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم
فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض
لغير المخاطب بان يراد بمثلك او غيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير
معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا
من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض
كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضرب لم ينشأ
من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله
فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه
كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بهما ثبوت الحكم
واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجي والتقديم
لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم
بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة
المفتاح الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان
مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم

كالمتعين

يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه
قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا قصد
بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يتقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك
رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع
يابى ان يرضاه **قيل وقد يقدم** المسند اليه المسور
بكل على المسند المقرون بحرف النفي **لانه** اى التقديم
دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد
ما اضيف اليه لفظ كل **نحو كل انسان لم يقم** فانه
يفيد نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان
**بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد** فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد
الا سلب العموم ونفي الشمول **وذلك** اى افادة
التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة
الافراد **لئلا يلزم ترجيح التاكيد** وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون كل لافادة معنى اخر لم يكن
حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس

خير

خير من التاسيس كيف لان حمل الكلام على الافادة
خير من حمله على الاعادة والملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح
قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا
لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم
موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم
عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل
جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يكون بعد الرابطة
بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما
في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد **لان الموجبة المهملة المعدولة في قوة
السالبة الجزئية** عند وجود الموضوع نحو لم يقم
بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان

اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلما صدق انسان لم يقم صدق بعض الانسان لم يقم وبالعكس
اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية **المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة** لان صدق
السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم
عن جملة الافراد **دون كل فرد** لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون
كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان
بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم
عن كل فرد فيكون كل للتاسيس معنى اخر لا لتاكيد
المعنى الاول واما في صورة التاخر فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها **والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
النفي عن كل فرد** فحولا شيء من الانسان بقائم
وانما قال في الاولى المستلزمة وههنا المقتضية
لان الجزئية السالبة تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل
نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير

يستلزم

قوله لان الجزئية السالبة المتنافر تتعور لان السالبة الجزئية معناها نفي الحكم عن بعض الافراد وهو مستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد اعم من الكل والبعض ه

يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة
في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج
الى بيانه فاشار بقوله البيهم **لورود موضوعها**
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل **في سياق
النفي** وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا
غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي
انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما
التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل
فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا
كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فالحاصل ان التقدم قبل كل السلب
العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل
للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك
لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة **وفيه نظر**
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي

اى فى دليله وان كان المدعى حقا

اى فى الاقتضاء الصريح فى الدلالة لانه بعينه الصريح دون الاستلزام وفيه ان الاقتضاء والاستلزام معنا [illegible]
قوله فاشار [illegible]
[illegible]

عن الجملة ولم يعم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم
انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
الاولى اعنى الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اى الى كل لان انسانا
صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ
آخر وههنا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ
الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل لتقويته
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت
من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني
بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد
فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت

كل

٩٤

في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة
الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون
اوضح ولهذا اى ولشبهه بالخالي عن الضمير لم
يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف
على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها
اى معاملة الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما
كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت
فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من الفعل
في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا
عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم
بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه
بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند
الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ
الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد
وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا لعارف المسند
الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله

وقال المص معناه اتبع عارف عرف فى الافراد اذا اسند
الى الظم معرفا كان الظما ومثنى او مجموعا ولعله
سهو اذ لاحاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه
على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا
على سبيل الكناية فى نحو قولك مثلك لا يبخل
وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود
وفى الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب وغيرى باكثر هذا الناس ينخدع
اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت
الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف
اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد
مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه
واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها
كان من مقتضى القياس وموجب العرف
ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت
لذاته او النفى عنها بالطريق الاولى والثانى
كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ
غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه
اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب
ضرورة ان الجود موجود ولابد له من محل يقوم
به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير القصد
الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة
لزم

نصب كل هيهنا ما يكسوه وزنا وسياق كلامه انه لم
يأت بشىء مما ادعت هذه المرأة فلو كان
النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع
الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت
الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم الا تاكيدا ومبتدا
لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت
بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله
ثلاث كلهن قتلت عمدا   واخزى الله رابعة تعود
ان الرفع فى كلهن على الابتدا وحذف الضمير
من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان
كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا
او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها
لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول
والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما
اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها
او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا
لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى

عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب
ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه **واما تاخيره**
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجي بيانه **هذا** الذي
ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير **كله مقتضى الظاهر** من الحال **وقد**
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه **فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا**
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما لفظه في نعم
الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني
من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل
نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس

من هذا

906

كل **على الثاني** اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى
يكون بمعنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد **لانه حينئذ لا يكون كل تاسيسا** بل تاكيدا
على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا
تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا
للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان
يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم
كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا
لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالة
او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا
لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن
كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة
قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم

اى نفى القيام عن الجملة

من طرف ابن مالك

عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون
محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو
جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة
الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا
لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل **ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان
سالبة كلية لا مهملة** كما ذكره هذا القائل لانها
قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال
السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم المهملة
هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان
كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع ولا
ان الصادق على نحو لم يقم انسان انما هو تعريف
الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع
اذ التقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد
فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني
بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي

لاشئ

لاشئ ولا واحد فلم يقصد والانحصار فيهما بل كل ما يدل
على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحوه كما
نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان
يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية
وادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة
سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال
الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين
يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون
لشمول النفي واخرى لنفي الشمول **ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته** سواء
كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا
نحو قول ابي الطيب **ما كل ما يتمنى المرء يدركه**
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل
نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية **او معمولة للفعل المنفي**
اما ان يكون عطفا على ما هي في حيز النفي واما ان يكون
بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت
معمولة وكلاهما لبس شديد لان كلا من الدخول في حيز
النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها
معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما
الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي
اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما

قوله فان خصصته الخ اى ان التاخير فى الواقع اعم من ان يقع حصرا ام لا ثم يجوز لك اما ان تخصصه بشى اخر وهو التاخير
اللفظى فيكون بين التاخير عن اداة النفى وبين كونها معمولة للفعل المنفى يجتمعان فى ما اخذ
القوم وينفرد التاخير اللفظى فى نحو ما زيد كل القوم وكل ليس معمولة للفعل المنفى اذ لا فعل هنا وينفرد كونها معمولة
للفعل المنفى فى نحو كل الدراهم لم اخذ وان جعلته نقطة فلم يخرج منه الا المعمول المقدم او
المعمول المتاخر فيكون او معمولة داخلا فى التاخير بالنظر للمعمول المتاخر فلا يصح العطف او

قوله وان جعلته اعم الخ اى بان عممت فيه كما انك جعلته اعم من الحصر وعدمه انه حينئذ بينه عموم مطلقا يجتمعان فى ما ذكر وينفرد الاعم وهو التاخير فى ما كان يتحقق داخل لم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذ فشمل المعمول المقدم والمؤخر فيكون قوله او معمولة داخلا فى التاخير ففيه تسمح لان العطف يكون بالواو لا باو

جاءنى كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع
نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصل فان خصصت التاخير باللفظ
فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى وان جعلته
اعم من اللفظى والتقديرى دخل فيه القسمان واياما كان
فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا دخلت كل فى حيز النفى بان يتقدم
النفى عليها لفظا او تقديرا يعنى كما اذا قدمتها على الفعل
المنفى العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر
عن العامل والاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفى ما اذا
لم يدخل اداة النفى على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال
والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل
العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفى اما فاعلا
لفظيا او تاكيدا نحو ما جاءنى القوم كلهم او ما جاء كل
القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ
وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل
منفيا بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا
ولن على ما بين فى النحو وكذا اذا وقعت مجرورا وظرفا
نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك
ففى جميع هذه الصور توجه النفى الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل

او

او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى
فاعلا للفعل او الوصف الذى حمل عليها او عمل فيها
كقولنا فى الفعل كل القوم لم يكتب وما يكتب كل القوم وفى
الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد
ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم
ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن او تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى
ببعض ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى
المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها
انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء
ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل
الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ
اذا تاملنا وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح
الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر
لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض
كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل
كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم
اكثرى لا كلى والا اى وان لم تكن داخلة فى حيز النفى
بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى
عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل
عن كل فرد كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له
ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع لانها فاعل قصرت

ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد
منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى
وشموله كل فرد ورد قوله اى قول ابى النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى علىّ ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه من الذنوب
قال المص المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن
وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد
الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما
بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم
وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى
الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب
ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثانى ما روى انه لما قال النبى صلى الله عليه
وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما
ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى
رفع للسلب الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج
بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشائع فيما
اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب
الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى كله

نصب

قوله لا نفيهما جميعا اى لا نفى الهيئة الاجتماعية

قوله فلانه فصيح اى يحتج به لان الشاعر لو كان غير فصيح ما صح الاستدلال بكلامه ...

من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا
الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا
رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى وضع
الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت
قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان للمفرد
او للمثنى او للمجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير
فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ
الا ترى انه لو بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا
يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله فى نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع
لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هى زيد
عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان
فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة
وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير
بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى
جوازه وانما لم يتعرض المص لنحو قولهم ياله رجلا
ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن

تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اى يعقب
ذلك المضمر اى يجى على عقبه فى ذهن السامع لانه
اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره
اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى
لما جبل الله النفوس عليه من التشوف الى معرفة
ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه
فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب
ومعانات الطلب له فى القلب محل ومكانة لا تكون
لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة
شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير
وهذا اعنى قصد التفسير الابهام ثم التفسير ليدل
على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير
الشان وهو يقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب
نعم لكنه قد جا تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا
وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون
الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم
ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر
فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله
تعالى انا انزلناه اى القران او لانه بلغ من عظم شانه
الى ان صار متعقلا للاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعا

ات

ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع
زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان اى المظهر الموضوع
موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه
اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
اى قول ابن الراوندى كم عاقل عاقل هو وصف
لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال
مررت برجل رجل اى كامل الرجولية اعيت بمعنى
اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم
النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا
كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما
كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص
بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية
المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه
يرى السامعين ان هذا الشى المتعين المتميز
هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا بمعنى اختصاص المسند

اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه صدر ممن كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع
والسخرية به كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة
مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس او ادعا كمال ظهوره اى
ظهور كمال المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعا كمال ظهوره من غير هذا الباب
اى باب المسند اليه قول ابن دُمَيْنَةَ تعاللتِ
اى اظهرتِ العلة والمرض كى اشجى اى كى احزن
من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجى يشجو فهو
متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بكِ
علةٌ تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى
ولم يقل به لادعا ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس
بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة وان كان
اى المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين المسند
اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوائج
ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد
الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى

وبالحق

قوله وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا
القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل
الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او
ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة او
تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا لمن امرته
بشىء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفا
امير المومنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه
اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى
المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا
عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله
حيث لم يقل علىّ لما فى لفظ الله من تقوية داعى
النبى عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر
اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف
والرحمة كقوله
الهى عبدك العاصى اتاكا ، مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل ، وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون
العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق
الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه
ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى
يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الاية

فآمنوا بالله ورسوله النبى
الامى الذى يؤمن بالله وكلماته
حيث لم يقل الخ

حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجرا الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب الايمان
به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك
الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة
وبعدا عن التعصب لنفسه قال **السكاكى هذا**
اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة **غير مختص**
بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص
بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففى العبارة ادنى
تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان
يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب والاول
اوفق لقوله **بل كل من التكلم والخطاب والغيبة**
مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين لان كلا من الثلاثة
ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص
ليس بمصرح بها فى كلام السكاكى ويحتمل ان
يتعلق بالغيبة على معنى سوا كان الغيبة
باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى
سوا كان فى المسند اليه او فى غيره وسوا كان
كل منها قد اورد فى الكلام ثم عدل عنه الى آخر او لم
يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر
وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكى
ويسمى هذا النقل عند علما المعانى التفاتا

ماخوذ

ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله
ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف
انه يسمى التفاتا فى علم البيان مبنى على انه كثيرا
ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة **كقوله**
اى امرء القيس **تطاول ليلك بالاثمد** بفتح
الهمزة وضم الميم موضع وروى بكسرهما خصص
هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة
على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة
اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر
فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا
لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم
والمشهور عند الجمهور **ان الالتفات هو التعبير**
عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم
والخطاب والغيبة **بعد التعبير عنه** اى عن ذلك
المعنى **باخر منها** اى بطريق آخر من الطرق
الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف
مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا
يشعر كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارا انهم ان
الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب
من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه

قوله ويكون
مقتضى تعبيره
على يكون
التعبير

وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل
في هذا التفسير اشيا ليست من الالتفات مثل نحو
انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت
الذي فعل كذا، ونحن اللذون صبحوا الصباحا
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير
الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي
وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها
تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين
واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك
نعبد واباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق
على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد
التعبير عنه بطريق اخر ومنها يا من هو عالم
حقق لي هذه المسالة وانك الذي لا نظير له
في هذا الفن ونحو قوله
يا من يعز علينا ان نفارقهم، وجداننا كل شيء بعدكم عدم
فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من
نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق
الى بعض الاوهام من انه نحو يا ايها الذين امنوا
من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء

قال

قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي
حيدره، كان القياس ان يقول سمته حتى
يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان
القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وحمل على المعنى
لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته
لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا
قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين
وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من اياتنا فيمن قرا بيا الغيبة فيه التفات
من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم
مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو
من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص
منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم
من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة
ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند
الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس كما في قوله
تطاول ليلك بالاثمد، ونام الخلي ولم ترقد،
وبات وباتت له ليلة، كليلة ذي العائر الارمد،
وذلك من نبا جاءني، وخبرته عن ابي الاسود،

في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه
عُوّارٌ وعائرٌ اي غمصة تغض منها وباتت له
ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلاث
التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهب
السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان
يكون احدها في بات والاخران في جاني احدهما
باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر
باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون
الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث
في جاني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم
فيصح ان فيه ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال
انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك
الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار
الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال
الى التكلم في جاني الا من الغيبة وحدها
وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو

خطابه

الوجاني
الى جاني
اي ح لفظ ذلك في البيت الثالث
في بات
في ذلك
في جاني

خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا
عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث
لم يقل من بعد ذلكم وكما في قوله
هَلْ يَزْجُرَنَّكُمْ رِسَالَةُ مُرْسِلٍ ۝ أَمْ لَيْسَ يَنْفَعُ فِي أُولَا أُولِي
حيث لم يقل اولاكم وقوله
يا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير
حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان
قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون
الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع
هو المخاطبون وان قلت ح يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات
يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت
لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر
لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل
يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من بناء جاني وقد قطع الخصم
بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه

الرسالة فيه وضع الظاهر موضع المضمر

نظر لان مثل ترجعون وجاني في الاية والبيت التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما
انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظ عند غير السكاكي
ايض فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه يختص بخلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون
وجاني من خلاف المقتضى على ما حققناه **والى الغيبة**
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد
كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين **ومن الخطاب**
الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة **طحا بك** اي ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله **طروب** قال المرزوقي
طروب في الحسان طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم
عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله
على الهجوم **يكلفني ليلى** فيه التفات من الخطاب
في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي
يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها
وروي بالتاء الفوقية على انه مسند الى ليلى والمفعول
محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب
ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله
طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور

وقد

وقد شط اي بعد **وليها** اي قربها **وعادت عواد بيننا**
وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت له
قبل **والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين**
بهم مكان بكم **ومن الغيبة الى التكلم والله الذي**
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه **والى الخطاب**
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد
وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا
الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظ فهو بمنزلة
المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله
لا مع غيره بخلاف قول جرير
ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح
فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت
الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء
هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس تنفع في اولاك الوك
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم
الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال

قوله بسيب اي عطاه

قوله اغثني فيه التفات من الغيبة وهو الخليفة لانه كان ظاهرا الى الخطاب في قوله اغثني فالمعنى متحد في الموضعين واحد وهو ذات الخليفة لكن الخطاب بمختلف اي من تعلق به الكلام وهو الامر بالثقة والامر بالاغاثة وقال شيخنا الالتفات في ثقي وفي يا اغثني اي اعنيها ونزل نفسه منزلتها

انه اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وانه
كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب
بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت
وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما
تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له فى المعنى
على طريق المثل او الدعا او نحوهما كما فى قوله تعالى
وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلامهم
قصم الفقر ظهرى والفقر من قاصمات الظهر
وفى قول جرير

متى كان الخيام بذى طلوح ● سقيت الغيث ايتها الخيام
أتنسى يوم تصقل عارضيها ● بفرع بشامة سقى البشام

والثانى ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه
شىء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع
الى مقصودك كقول ابن ميادة

فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة ●
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه ●

كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفى الياس راحة **ووجهه** اى وجه حسن الالتفات
على الاطلاق **ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب**
كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب
لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغا اليه اى الى ذلك
الكلام **وقد تختص مواقعه بلطائف** اى قد يكون

لكل

١٠٦

لكل الالتفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه
مختص به بحسب مناسبة المقام **كما فى سورة الفاتحة**
فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه
اى على ذلك الحقيق بالحمد **وكلما اجرى عليه صفة**
من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك
الصفات وهو قوله مالك يوم الدين **المفيدة انه**
اى ذلك الحقيق بالحمد **مالك للامر كله فى يوم**
الجزا لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين
والمفعول محذوف دلالة على التعميم **فحينئذ**
يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال
عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد **والخطاب**
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
فى المهمات والباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب
تقول خاطبته بالدعا اذا دعوت له مواجهة
والمعنى ذلك المحرك يوجب ان يخاطب العبد
ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة
وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان
الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن
ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا

اى السابق بيان كونها ادا العبيد تعالوا العدد

اى المعان عليه

بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته

لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهام فالنكتة

المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها

على ان العبادة العبد اذا اخذ فى القراءة يجب

ان تكون قراته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور

هذا الذى ذكره المصنف على طريقة المفتاح وطريقة

الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه

تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق

بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم

المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة ليكون الخطاب

ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا تحق

العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرف

فيه فكانت تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز

ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر

لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه

وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجهت النفس

الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة

من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد

وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه

المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم

لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا

بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فاذا عرفت

النفس اليه بالكلية لتناهى وضوحه وتميزه بسبب

هذه

اى والعلم بعظمات العبادة ...

يجمل

هذه هى النكتة فى الالتفات وهى ماخوذة من كلام المفتاح والكشاف

هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب

ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر

الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال

العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان تكون

عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت

الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى

الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث

المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى

المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف

مراده الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية

والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم

المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو

بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها

على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة

كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال

كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى

القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا

مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد

وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس

الادهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى

فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب

ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه

على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير

اى من كان مثل الامير في السلطان وبسطة
اليد يجد بوبان يصفد اى بان يعطى المال ويهب
من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق
من صفنه وقال الحجاج له تاتينا انه اى الادهم حديد
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب
اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سواله
منزلة غيره اى غير ذلك السوال تنبيها على انه
اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك
السائل او المهم له كقوله تعالى يسالونك
عن الاهلة الآية قل هي مواقيت للناس
والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة
النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو
دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى
ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون
على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا
الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج
يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى

يسالونك

يسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير
فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين
وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون
فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو
السوال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع
موقعها وكلما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره
على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى ومن
خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ
في الصور فصعق من في السموات ومن في
الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب
ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام
الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع
ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك
يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد
على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل
والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي
والحال و[illegible] يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع
يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض
فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا

على مقتضى الظاهر فيلحق [?] لاختلاف فهنا اسم الفاعل
والمفعول فيما لم يتحقق المستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثر فتنزيل غير
الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين
قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس
وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما
لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه
مستحق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر **ومنه**
اى ومن خلاف مقتضى الظاهر **القلب** وهو ان
يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره
من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون
المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما
هو في موضع الخبر معرفة كقوله
قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ❊ وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا
اى لا يك موقف الوداع موقفا منك والثانى ان
يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا **نحو عرضت الناقة
على الحوض** والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به
الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت

القلنسوة

قوله لاختلاف الى قوله والتنبيه نسخة
وفي نسخة مضروب عليها بخط المص
قلت ينبغي ويكون فيهما من الدلالة
على تحقق الوصف وثباته ما ليس
في الفعل وان شئت فوازن الخ

القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك
لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض
عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قوله
فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ❊ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ
اى ذهب السرور من الناس واتصفوا بصفات
اللئام حتى لو بقوا على الوصف سنة لا يبالى احد
منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتدا
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر
معرفة كما في قوله ❊ ولا يك موقف منك الوداعا ❊ وتحصل
المعادلة بين ما وقع بعد ام وبين ما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود
فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو
ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع
بعد ام والحق ان ظبى مبتدا وكان امك خبره وصح
الابتدا بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار
ام امراة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة
في الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف
هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم

كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل
هو الام والمعنى على اظبيا كانت امك ام حمارا لان المقصود
التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا
فافهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا ابتدا وقع
وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال
البلاغة وامن الالباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار
وفى التنزيل ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب
الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل كقوله
اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة متلونة
بالغبرة ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا
مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف
محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة
ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون السما قد بلغ من الغبرة
الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة والا اى وان لم
يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو على ضربين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس
المقصود كقوله اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن
فلما ان جرى سمن عليها، كما طينت من طينت السطح بالفدن

اى القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده
امرت بها الرجال ليأخذوها، ونحن نظن ان لن تستطاعا
ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى انه صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل
فى الرد كقوله.
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب، جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير
فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب
وصف الراى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
والاقتحام فى المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر
وراى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس
من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف بهذه الصفة
بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه
جرح وتحدر منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه
جرح ولم يبت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا

على تركك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب
كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد أُصَبْتُ
اى جُرِحْتُ يصلح قرينة على ان لم أُصَبْ بمعنى أُجْرَح
واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه
من تَنْفِير النظم حيث ذكر بجنب أَصَبْتُ ولم يكن
بمعناه ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك.
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى
لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة
مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب
المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع
البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة
عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض
لرأيه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد
عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت
ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت
وقد نلت ما اردت من الاعدا ولم ينالوا ما ارادوا
مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام
ندم ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد
صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند
اليه

أي منقطعة لا المتصلة بمعنى والمتفق بمعنى أخرى

اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق
الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به
لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يتركه ولا
يؤتى به لغرض **كقوله** اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي
ومن يك أمسى بالمدينة رحله **فاني وقيار بها لغريب**
في لاساس المافي رحله في منزله وماواه وقيار اسم جمله ولفظ
البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا
غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر
مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر كان زيدا
وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر
والثاني ان يرتفع بالابتدا والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك
هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق
والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما
في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له

علة للنفي وقوله بافراده اي مع افراده
اي مع تثنيته ومع جمعه وانما احتج
على الافراد لانه يتوهم ان الافراد
معه اي مع بخلاف التثنية والجمع
فانه لا يتوهم ان الجواز الافراد ههنا
الا مع هو الامتناع وصحة وجوه
العلة تنطبق التثنية والجمع

مترتبة على هيادي التأثر عن الغرابة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
فقدمه لينادي الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان هيادا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا
الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال
الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة
معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها
من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم
غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح
فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام
وقوله ، نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله ،
رماني بامر كنت منه ووالدي • بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده
من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت
ووالدي مرفوع بالابتدا والخبر محذوف قال المرزوقي
في قوله • فيا قبر معن كيف واريت جوده •
• وقد كان منه البر والبحر مترعا •
ان البحر مرتفع بالابتدا على تقدير التاخير والمعنى كان

منه

منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا
المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا
ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا
مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما
وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو
اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير
ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود
فحذف لامر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد
او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية
فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل
على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا
قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها
اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا
على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد
بالباب والعامل في اذا فاجات فلا يكون مفعولا به
لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف
فلا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف
مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان
زيد والزم تقديره لمشابهتها اذا الشرطية
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا

فالمكان زيد بالباب **وقوله** اي قول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا . وان في السفر اذ مضوا مهلا

السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا

اى ان **لنا في الدنيا** حلولا **ولنا عنها** الى الاخرة ارتحالا

والسفر الرفاق قد توغلوا في المضى لا رجوع لهم ونحن

على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف

قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول

الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال

لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا

وقد وضع سيبويه لهذا بابا وقال هذا باب ان مالا

وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن

الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه

والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة

على الشعر والمص بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق

بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا يعنى

على هذا الاسلوب الذى هو حذف خبر ان المكررة

ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم

وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي

تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول

وابدل من ضميره المتصل يعنى الواو ضمير منفصل

وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به

فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة

والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان

بهذا

113

بهذا الظم تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه

وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم

فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا بضع

ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف

المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف الموكد

والعامل مع بقا التاكيد قال صاحب الكشاف هذا

ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان

انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس

هم المختصون بالشح المتتابع لان الفعل الاول لما سقط

لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعنى كان

قولنا انا سعيت وهو مبتدا يفيد الاختصاص فكذا وخبر صح

لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب

ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد

الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد

متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فتوجه

عليه لا له **وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين**

حذف المسند **اى فصبر جميل اجمل** او حذف المسند

اليه **اي فامري** صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة

بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف

ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل

هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند

اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح

بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل

او مدح يقوب لتقسيمه

لابد له على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة
اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية
على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني
اجمل قرينة لفظية والحالية وفي هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف في لا يجوز الحذف اصلا والقرينة
هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر
خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراة من قرا فصبرا جميلا
بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا
معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من صبر غير جميل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او
في الوجود الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة
والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة
ورتبة فقيل هم ثلاثة فحذف المبتدا قال صاحب
المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على انه ذكره
يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو

فانك

لا يستطيع الصبر يعني طب تامل

فانك اذا قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام
عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة
جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند
وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك
عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن الفعليين المشتركين في الفاعل
نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل
لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم اشتراك
بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد
ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوته
ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سوال
محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل
والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان
اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع
بل لا معنى له وان اريد السوال عمن فعل الفعل

وصد رعنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها
يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير
الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا
الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية
ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية
ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل
لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام
جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله ضرار بن نهشل
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه
ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة
الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبك
المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة

على غير

على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة يقال طوحته
الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح
على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل
نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل
مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر
الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل
ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد
الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك انه لما قيل
ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا
البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع
في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال
عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه
على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث
مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع
نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه

تقد صح

قوله فقد يقال الا كنه بيان معنى قوله اجمالا ثم تفصيلا وليس اعتراضا عليه

بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة **ويكون**
معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير
مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث
لا يحتسب وهو الذى بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل والمعارض أن يفضل نحو ليبك يزيد بنصب
يزيد وبنا الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف
والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين
من حيث الظم لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل المظهر
وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به
فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشوقا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز **واما ذكره** اى ذكر المسند
فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل
ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا
في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك **وان يتعين كونه** اى
المسند **اسما او فعلا** فيفيد الثبوت
او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجيب

من

قوله وغير ذلك كالتهديد
والتوبيخ والترحم
والاخذ عليه الحجة
ذكره من المعاني
التي تصلح لان تقصد
الها في حق المسند اليه ان كان
المسند صالحا لذلك النوع من الغرض
اه سيد على المفتاح

المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن
كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب
بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند
واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه
في الظم **واما افراده** اى جعل المسند غير جملة **فلكونه**
غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا
نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى
بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر
وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر
فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق
المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد
التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص
نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا
قلت فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيد ضرورة
تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم
قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان
نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية
وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في
سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببى

كحضور الاسد

اى تكرير المسند لا الاسناد

موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان
صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم
المص انه يشمل السببي ايض لان كل مسند محكوم
به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان
الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه
ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على
المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو
منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة
التي وقعت خبر المبتدأ وظ انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان
الجملة الواقعة خبر المبتدأ مسند قد اسندت اليه
ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة
فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غايته ما في الباب انه وصف اعتباري
فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا
كان المجموع مسندا فعليا فحينئذ بطل ان كون المسند
فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده
ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا

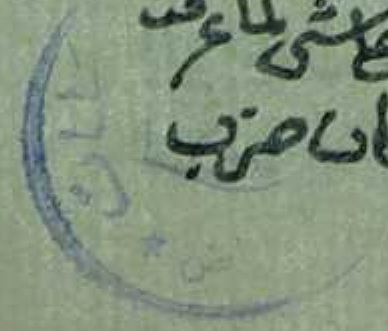
ان

ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق
ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع
فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه
هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر
لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة
ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده
والظ ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب
ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه
ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور
في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي
ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم
يقل به فنفي الجملة بعبارة المص اوضح ثم اورد صاحب
المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها
نحو الكر من البر بستين وفي الدار خالد وقال
اذ التقدير استقر فيها وحصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة
كان المسند في المثالين جملة و يحصل التقوي لان
خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الش الى الجواب بان المثال الاول

مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني
مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا
في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال
الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع
ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا حال تفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر
لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل
وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
هنا ضائعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم
المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان
المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه
في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط
امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا
ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يغيره
لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل
بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان
يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا
يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو
زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان
تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو

قائم

قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد قام ابوه
وزيد ابوه قائم وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره
وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت
خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي
بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف
عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه
بنوع ما او يكون المسند فعلا يتعدى الاسناد
الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق
ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون
ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول
نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
بثبوته لمبتدئه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات
له وزيد غير ما بني عليه منطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدا واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا
القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان
مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت
من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب



فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق عليها قبله
وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببى قسمان وقوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببى هو
القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان فى قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم او اذا
كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب
ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول
الى المضارع وترك لفظ اذا فى موضع الالتباس
مع رعايته فى الاقرب الذى لا التباس فيه اعنى
قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظ من لفظ المفتاح
ان المسند السببى فى زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا
كما فى هذين المثالين وقد يكون جملة كما فى قولنا
زيد ابوه انطلق وليس فى كلامه ما يدل على ان
نفس المسند السببى يجب ان يكون جملة بل اللازم
من كلامه انه اذا كان فى الكلام مسند سببى يجب
ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من
ان المسند السببى لا يكون الا فى جملة وقعت مسندا
الى مبتدا ويمكن ان يقال ان فى قوله هو ان يكون مضافا
محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببى

اوالى

اوالى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند
السببى يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحينئذ يكون
المسند السببى هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس
الجملة كما ذكرنا ؛ ولا **واما كونه** اى كون المسند
فعلا فللتقييد للمسند **باحد الازمنة الثلاثة** اعنى الماضى
وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال
ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال
على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن
او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل
فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه
مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان
الذى هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه
يقتضى تجدد الكل وحدوثه وظ ان الزمان
غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض
كقوله اى قول طريف ابن تميم **او كلما وردت عكاظ**
هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقائع **قبيلة بعثوا الى**
عريفهم عريف القوم هو القيم بامورهم الذى

شهر بذلك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه وبنا ملها
يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه
النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية
فتى ورد واعكاظ طلبنى الكافل بامرهم واما
كونه اسما فلا فادة عدمهما اى عدم التقييد
المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض تتعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع
فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق بمعنى دائم
ان الانطلاق ثابت له من غير اعتبار تجدد
قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان
هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان
الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى
ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان
يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد
ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد
طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
منه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله
ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة زيد
قائم لا يقتضى استواء المعنى من غير افتراق والا

لم

لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه
من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق
او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد
التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر فى المسند اليه ولما
كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول
وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة فى نحو
كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها اشار الى انه
مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد فى نحو كان
زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا
هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفى ذكر كان
دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما فى قولك
زيد منطلق فى الزمان الماضى وايضا وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته على صفة
غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها
اعنى تلك الصفة متصفة بما فى تلك الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف
بالكون اى الحصول والوجود فى الماضى ومعنى صار زيد
غنيا انه متصف بالغنا المتصف بالصيرورة اى
الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى وهذا معنى قولهم
انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنا فى هذا المثال
حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل اليها وهذا نوع اخر

فى تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال **واما تركه**
اى ترك التقييد **فلمانع منها** اى من تربية الفائدة كعدم
العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان
الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان
يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد
منه عداوة وما اشبه ذلك **واما تقييده** اى الفعل **بالشرط**
نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك **فلاعتبارات**
وحالات تقتضى تقييده به **لا تعرف الا بمعرفة ما بين**
ادواته اى حروف الشرط واسمائه **من التفصيل وقد**
بين ذلك التفصيل **فى علم النحو** فليرجع اليه وفى هذا
الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك
وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا
فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت
مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح
ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
محتملة فى نفسها للصدق والكذب بناء على انه فى بحث
تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعا لان الحروف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لم يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضرب

قوله واما نفس مقابل لقوله فالجزاء الخ

واما

١٢١

واما ما ذكره الشيخ العلامة فى ان مراده ان الجزاء جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة
عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق
والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف
منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا
ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا
ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك فى الجزاء لان
قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق فى هذا المقام
ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها
بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم
عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية
ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار على
وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم

قوله من الشرطية المجموع الشرط والجزاء

قوله غيرها لانه لا اضافة للشرطية

المزعوم الجزم بالشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا
خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر
بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم
لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة
خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة
مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كتاب الله
الا بطريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل
اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه
يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض
له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق
بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال

وذلك

وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فتشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح
ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك
حيث لا يعلم القائل ايكرمه ام لا فبنيه في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف
تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم
ههنا انما هو باللاوقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا
له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل
وقد سهى الفاضل التـ ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب
لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا
لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع
للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى محمولا
على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال مثل ان نحو فاذا جاءتهم الحسنة كالخصب — اي قوم موسى صح
والرخا قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء
يطيروا بموسى اي يتشاموا به ويقولوا هذا بشوم
موسى ومن معه من المومنين جيء في جانب الحسنة
بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة
التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس

أي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يشتمل
عليهما ومجئ الحسنة ونوعه كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع السيئة فانه
لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصده
النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم
فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التنكير
وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين
واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه والفرق
بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع
بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى
لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب
الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا
ولا تقديرا لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم
يجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس
والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة
وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى
لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته
حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك
في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل

السيئة

السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد
على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة
المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم
لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون
اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشعار بهذا
المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا
يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد
اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء
معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فمع
تعريف العهد لانه على ان هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات
ولا يشكرون الله عليها منهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد
يسلم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل
لقلته كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون
الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون
واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا وقعا بخلاف الجنس
فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول
انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس
الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم
من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون

اسره وابض ووقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افراده
واما من حيث هى ممنوع دخوله ان ايجاده يكون ممتنعا
او موجوحا واذا حملت الحسنة هى الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المعتقد فح يظهر فساد
ما قيل ان الاقتضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار
وادخل فى الالزام لكون ذا اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافى القول بكون المراد الحسنة
المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة
انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهى الخصب
والرخا ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الخصب والرخا من غير تعيين بعض وبهذا يظهر
صحة ما ذكر من كونه اقتضى لحق البلاغة **والسيئة**
نادرة بالنسبة اليها اى جئ فى جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع
بالنسبة الى الحسنة المطلقة **ولهذا نكرت** ليدل
تنكيرها على تقليلها **فان قلت** قد جاء ان
الى الماضى مع اذا فى السيئة منكرا فى قوله واذا مس
الانسان ضر دعانا ومعرفا فى قوله واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض فما وجهه **قلت** اما الاول
فللنظر الى لفظ المس الذى ينبئ عن معنى القلة والى
تنكير الضر للتقليل والى الانسان المستحق
ان يلحقه كل ضر لبعده عن الله وارتكاب الضلالات

فتنبه

١٢٤

فتنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر
لمثله حقه ان يكون فى حكم المقطوع به واما الثانى
فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به **وقد تستعمل ان فى مقام**
الجزم بوقوع الشرط **تجاهلا** لاقتضاء المقام التجاهل
كما اذا يسئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم
انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا
من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وينقضى الليل افعل كذا فيتجاهل تولها
وتضجرا وقس على هذا **او لعدم جزم المخاطب كقولك**
لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله
اى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط **منزلة الجاهل**
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذى اباه
ان كان اباك فلا توذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى
العلم ان لا يوذيه **او التوبيخ** اى لتعيير المخاطب
على الشرط **وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع**
الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام **الا لفرضه**
اى فرض الشرط **كما يفرض المحال** لغرض يتعلق بفرضه
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك **نحو افنضرب**
عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهى والوعد والوعيد **صفحا** اى اعراضا او للاعراض

اى اسكت الخصم والالزام كالتبكيت
والمبالغة نحو ازجاجى السلطان لاضربنه

قوله كما يفرض اى بقدر امكانه سواء كان محالا حقيقة او ادعائيا

٥

أو معرضين إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر
فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي مشركين مقطوع
به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ على الإسراف و
وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا
يكون إلا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال
المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أنه
يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال أو على حسب مقتضى
المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
الأصنام دون إن لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم
بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يقال إن طار الإنسان كان كذا بل يقال لو طار
لأنا نقول إن المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا
قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان
لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال إن فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل
ما آمنتم به فقد اهتدوا أنه من باب التبكيت لأن
دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير أي إن حصلوا دينا آخر
مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي
قوله تعالى إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر
علينا حجارة من السماء أي إن كان حقا معاقبنا
على إنكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه

حقا

حقا مع اعتقاد أنه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله
تعالى قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين أو
تغليب غير المتصف به أي بالشرط على المتصف
كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى بعض
آخرين فتقول للجميع إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع
بأنهم يقومون أم لا على من يحصل لهم القيام قطعا ومنه
وقوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
بأن مع المرتابين يحتملهما أي يحتمل أن يكون للتوبيخ
على الارتياب وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن
يثبت لكم إلا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما
يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات الدالة على أنه
منزل من عند الله وأن يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لأنه كان فيهم من يعرف
الحق وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب
لهم والإشكال المذكور وارد هنا لأن عدم الشرط
ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال إن لما مر
لا يقال الشرط إنما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو يحتمل الوجود والعدم لأنا نقول ظاهر أن ليس
المعنى على حدوث الارتياب ولهذا زعم الكوفيون
أن إن ههنا بمعنى إذ وقد نص المبرد والزجاج
على أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال وذكر
كثير من النحاة أنه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع أن
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى إن كنت قلته

فقد علمته وان كان نقيصه قدّمن قبل وذلك لقرينة
دلالة كان على المضى لتمحضه له لان الحدث المطلق
الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضى ولذا ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه
يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل
النهى قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره ولا تقعد
بعد الذكرى ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى وجعل ينسينك خبرا
له فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض
غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة فى استعمال ان
فى هذا المقام وليس من التغليب فى شئ ولا محيص
عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين
قطعا غير المرتابين قطعا اعنى الذين لا قطع
بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون
معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه
بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه فى المثال
المذكور ثمة **والتغليب يجرى فى فنون كثيرة**
منه تغليب الذكور على الاناث بان يجرى على الذكور
والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجرائه على الذكور خاصة **كقوله تعالى وكانت من القانتين**
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب

لان

لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والتقييد
كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هارون اخى موسى عليهم السلام والاول
هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها
وكتبه وكانت من المطيعين له **ومنه** تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ **نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون**
بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد
الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه
فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة **ومنه ابوان ونحوه** كالعمرين لابى
بكر وعمر رضى الله عنهما والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين رضى الله عنهما وما شابه
ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له فى الاسم ثم ثنى
ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغى ان يغلب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المونث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين
وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما
على الاخر بان يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على الذكور خاصة ~~بل لا بد من الاتفاق~~
بان يجعل احدهما متفقا للاخر فى اسم ثم يثنى ذلك

الاسم فان قلت لا يكفى فى المثنى الاتفاق فى اللفظ
بل لا بد من الاتفاق فى المعنى ولذا تاولوا الزيدين
بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين
او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف
فيه قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس
وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع
الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن
مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ
لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور
والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا
جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما
بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع
كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا
الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا
فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب
الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا
ادخل شعيب بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن
فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من
امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب
كـ انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب

على الغائب

استثناء متصل لانه داخل فيهم تغليبا كذا كتبه الكرماني

قوله يذرؤكم التثنيف

١٢٧

على الغائب كـ انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون بتاء الخطاب قراءة نافع
الخطاب لهما والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير
اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب فى كلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم
جزاؤكم اى جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس
الذى توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذى
ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله
اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء
على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع
كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان
لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد
تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم
اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس
والانعام فى هذا التدبير والجعل لما فيه معنى التكثير

لان قوله وما ربك بغافل عما تعملون كلام وحده فقوله وفى ربك لمحمد فاذا اريد تعلقه بمن سواه ايضا لزم خطاب اثنين فى كلام واحد وهو لا يصح الا بجمع او تثنية او عطف او تغليب

من فى الحقيقة ليست داخلة على الانعام بل على انفس محذوفة واللام مقدرة داخلة على الانعام والتقدير وخلق للانعام من انفسها ازواجا فتقدير اللام والانفس وهذا تكلف كما قال الشارح

قوله وخلق للانعام الخ اى بحذف اللام والانعام فصار من انفسها ثم حذف الانفس نصبا رميها لما كان على ذكرا على غير مذكور فابرز الضمير فى محذوفة ويكون قوله للانعام ومعنى الانعام المذكورة فى الاية هو انفسها

من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب
المخاطب على الغائب والاصح ذكر الجميع اعنى الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب
العقلا على غيرهم والاصح خطاب الجميع بلفظ كم
المختص بالعقلا ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب
لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف
والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا
للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة
وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم
والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث
مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا
يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا
انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الوجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود
فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل
الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع

على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل
الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما لتعليق امر
كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون
له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده
اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون
الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلقة بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا
على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليقه امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم
لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار
في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان
واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما
الشرط فقط لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان
الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد
فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه
مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا

اى الآن اى زمن التكلم

فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الالتكنة تطبيقا للفظ
بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظم من غير
ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان
الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك الامس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس
على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس مبروم الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو
وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم
وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء شعر
فيا وطني ان فاتني بك سابق، من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله ايضا شعر
وان هلكت عما اجن صدورها، فقد المت وجدانس رجال
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد تستعمل
اذا

قوله تفاديا اي بالفادي تخلصا وفرارا اه

قوله او احداهما اسمية المراد به الاحد المعين وهو الجزاء لا الاوسط لان اذا لا تدخل على الاسمية ... وهو مذهب الاخفش ... والجمهور

قوله ولكن استعمل ... على الاستقبال ... بلاغة

قوله بك اي فيك

اذا الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا
كان كذا حال انعقاد اسباب الاشترا او كون عطف على قوة الاسباب اي على ابراز غير
الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله ان مت كما سبق من انه
يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا
عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي
تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه
اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي
وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ
الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن
يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند
انتفائه والاسند لا بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء
المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في الخارج

السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر
بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزا لازم
الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفا الحكم عند انتفائه اذ لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية
او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم عليكم الاكراه
للاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم
ارادة التحصن تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه
ضرورة انتفا الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد
الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا
لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل
على انتفا حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال
السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره

نحو

الكلام صح

نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن
اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه الصلاة
والسلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي
ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير تعريضا بمن صدر منهم الاشراك بانهم حبطت
اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر
منهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا من الخفا والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره
اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي
مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم بدليل قوله واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقال
واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه
لا يريد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه
ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين
عطف على قوله لا يريد وليس هذا من كلام السكاكي
يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق
لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح
حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى

[illegible]

هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من يسمعه قال
للمخاطب قد انصفك به المتكلم او لان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطبين
ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر
في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
في قوله تعالى ان يثقفوكم اى يجدكم مشركو مكة
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر
في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد
عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك
قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في
الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل
كل شيء كفر المومنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يردوا المومنين كفارا لعلمهم بان
الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه ثانيهما وهو المذكور في المفتاح انه لزوم
ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم
لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعني
كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها

واضحة

احدهما هـ

واضحة اللزوم بالنسبة الى الحالات وودادتهم لكفر
المومنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه
اضر الاشياء بالمومنين وانفعها للمشركين لانحسام
مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف
العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارف
وبما بنوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح
واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون
ايضا فهو وان كان ممكنا عقلا محتملا لكن لا يخفى
انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من
المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان
تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف
المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير
استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين
اى اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت
كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب
الثاني يكون مجموع الجمل الثلاث لازما
واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب
الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة
لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان
يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء
وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها اكثر في الكلام

بالسين المهملة والجيم والحاء المهملة
معناه الصفح والرفق

قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف ثم لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله
تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى
الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب
الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستبعد مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار
كونهم اعدا والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين و
كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه
الصلاة والسلام لقتالهم فيتقبل ظفر المشركين بهم بظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مومنين فح تتحقق العداوة
وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا
نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين
وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة
ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي
عليه الصلاة والسلام من الطريق ولو للشرط
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفا الشرط
فيلزم انتفا الجزا كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجي مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفا الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق
ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك

لو

من الفعل والمنازعة

بحث لو

لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع
من مجي مخاطبك فيها اشكال لانه جعل اولا المعلق
نفس الجزا والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا
المعلق امتناع الجزا والمعلق عليه نفس الشرط
مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع
عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجي واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق
ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق
امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف
شنع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه الجمهرة
من متقفي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفا والمال واحد فهي في الجملة
هي لامتناع الثاني اعني الجزا لامتناع الاول اعني
الشرط سواء كان الشرط والجزا اثباتا او نفيا
او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات
وبالعكس فهي في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع
عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب

فهي

اي لا تناقض في كلامه

قوله فساد اي لانه يجب المناسبة في التعليق
في ما ان يعلق امتناع بامتناع او ممتنع بممتنع
واما امتناع بممتنع او بالعكس فغير مناسب
كذا بخط الشيخ الدسوقي

لجواز ان يكون للشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفا السبب المعين لا يوجب انتفا المسبب بخلاف انتفا الملزوم فانه يوجب انتفا السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفا الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزا لازم وانتفا اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس . . فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزا فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفا الجزا على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول

قوله بعض المحققين هو الرضي ه

اى بعد الاتى عن انتفا الشرط لانتفا الجزا تامله

وكن

ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يدل على انتفا المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفا الاول فمعنى لو شا الله لهداكم ان انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفا الجزا ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلا المعري ... [illegible]

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

رعايا ولكن ما لهن دوام

الا ترى ان استثنا نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها . لطارت ولكنه لم يطر

اى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزا للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثنا عين المقدم نحو لو كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفا الثانى علة
العلم بانتفا الاول ضرورة انتفا الملزوم بانتفا اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفا الجزا فى الخارج ما هى لانهم
انما يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفا الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعماله
على قاعدة اللغة اكثر ولكن قد يستعمل على قاعدتهم
كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفا تعدد
الالهة لا بيان سبب انتفا الفساد فعلم ان اعتراض
الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام
القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
انتفا الجزا لانتفا الشرط فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم
ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم عصيانه العصيان
قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم
الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا
كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا وقد يكون
نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه
ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط

أى الثانى

قوله الشرط وهو لم يكف ه

قوله قد يستعمل الخ قال
الشهاب لو تستعمل فى اللغة
لمعنيين الاول انتفاء
الثانى لانتفاء الاول الثانى
ان الجزا لازم الوجود
فى جميع الازمنة الخ فهو صريح
فى انه استعمال لغوى ه

وعدمه

وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزا مثبتين
نحو لو اهنتنى لا اثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو أنّ ما فى الارض
من شجرة أقلامٌ والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمنى لا اثنيت عليك
ففى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزا لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط
بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا
اكرامك اياى لا اثنيت عليك يعنى اثنى عليك على تقدير
عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق فى المعنى
بين لولا ولو الداخلة على النفى فان قيل هل يجوز ان
تكون لو فى هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفا الجزا
بنا على ان الجزا هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا بتقدير انتفا الثنا المرتبط بعدم الاكرام
بنا على ثبوت الثنا المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد
ان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزا وانما
يجى ذلك من قبل ذكر الشرط والاداة والا كان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتنى لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجى
ونحن نعلم قطعا ان المنفى فى قولنا لو جئتنى لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجى وليس كل ما له
دخل فى لزوم شى لشى او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشى وزعم ابن الحاجب

وهو استمرار الجزاء ه

اى عدم العصيان المرتبط فالمنفى جزا
مخصوص ه فيصير المعنى انه خائف
ولم يعص فمدح بالخوف مع عدم
العصيان تدبره

الاداة

اى المطلق
لا المخصوص

انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك ان يقدر
الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم
فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا
فلو قدر ثبوت نفيها لنفي لزم الاثبات و يتناقض و هذا
وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء
حتى يكون المعنى لو اهنتني لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون معنى لو لم يخف الله لم
يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وح يجوز ان يكون
انتفاؤه بانتفاء القيد و يلزم عدم عصيان غير مرتبط
بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم
في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة
قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم
التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم
فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم
خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظ لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى
منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره

ولهذا

لانه نكرة في سياق النفي در

١٣٥

ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج
واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول
النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم
العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما
اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل
لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه و لم يلزم من هذا تحقق
الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا
خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان سمعوا
شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا عنه وهذا كما يقال لا خير في فلان
لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين
بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل
لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم

قوله ويجوز ان يكون التولي الخ يشير اليه في الكشاف
حيث قال ولو اسمعهم لتولوا عنه يعني ولو لطف
بهم لما نفع فيهم اللطف فلذلك منعهم الطافه
ثم قال في الكشاف او ولو لطف بهم فصدقوا
لارتدوا بعد ذلك وكذبوا ولم يستقيموا اه
بلفظه

قوله من انتفاء الشرط ... ملكا اي لم نجعله
وهو جعلناه ملكا في صورة رجل
... كما اقترحوا ... في الكشاف ...

ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان لو للشرط
فى الماضى **فيلزم** عدم الثبوت والمضى فى جملتيها ليوافق الغرض
اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى والاستقبال
ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية
الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ‹بلد معروف مختار›
وانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال
ابو العلاء

وَلَوْ وَضَعَتْ فِي دِجْلَةَ الْهَامَ لَمْ تَفِضْ ۞ مِنَ الْجَرْعِ إِلَّا وَالْقُلُوبُ خَوَالِي ‹اى عن الحنين والميل الى ما عند من الماء›
يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة
والمعنى ان وضعت لكن جائز لو قصدا الى ان وضع
ركائبه الهام فى ماء دجلة كانه امر قد حصل منهم
الياس وانقطع الرجا وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء
فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم
اى لوقعتم فى الجهد والهلاك **لقصد استمرار الفعل فيما مضى**
وقتا فوقتا لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل
النبى عليه الصلاة والسلام على ما يستصوبون وانه
كلما عن لهم رأى فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله فى كثير
من الامر **كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم** بعد قوله انما نحن
مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت
والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فى ‹المنافقين›

وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا
فحالا فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار
الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر
فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار
راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما
يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
الظاهر هو الاول وللثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد
المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخل
عليها حرف النفى يكون لتاكيد النفى وافادته لا لنفى
التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان فى قوله تعالى وما
هم بمؤمنين ردا لقولهم امنا على ابلغ وجه واكده
وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص
النفى لا لنفى الاختصاص مع انه بدون حرف النفى
يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى كلامهم **و** دخول
لو على المضارع **فى نحو ولو ترى** الخطاب لمحمد عليه الصلاة
والسلام او لكل من يتاتى منه الرؤية **اذ وقفوا**
على النار اى اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها

اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها
من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو
محذوف اى لرايت امرا فظيعا وكذا فى قوله تعالى
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم **لتنزيله** اى المضارع **منزلة**
الماضى لصدوره اى المضارع او الكلام **عمن لا خلاف**
فى اخباره وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المحقق
الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون
فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع
فاستعمل لو واذ فيهما مختصان بالماضى وح كان
المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة
الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو
رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام
وان جعل الخطاب للنبى عليه الصلاة والسلام ولو
للتمنى فلا استشهاد لان لو للتمنى يدخل على المضارع
ايض **كما فى قوله ربما يود الذين كفروا** فانه قد التزم ابن السراج
وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز
ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع

منزلة

منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون فعلى انه
بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمالها
بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
به رب محذوفا اى رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت
فلا يخفى ما فيه من التعسف وتنافر النظم ورب ههنا للتقليل
النسبة بمعنى انه تدهشهم اهوال القيمة فيبهتون
فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون
استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل
الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من
التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة
قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم
جئ بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف
بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايض
سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد
فعل يفهم منه معنى التمنى حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين **او لاستحضار**
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعنى صورة رؤية
الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد
ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسى رؤسهم
متفا ويليق بتلك المقالات **كما قال الله تعالى**
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذى
ارسل الرياح **استحضارا لتلك الصورة البديعة**

الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا
بين السما والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى
من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك
الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر
يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك وهو في الكلام
كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من الفظاعة بحيث يحترز ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لعدوك لو اصابتني
حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض
للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظ واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة
واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد
المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك
قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذى عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى
للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون
المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يجب تنكير المسند لان كونه المسند اليه نكرة والمسند

معرفة

معرفة سوا قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع لبس في كلام العرب
وكقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله
يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا
على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما
مالك وكما في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء
الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدا والمعرفة خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدا
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم
به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني
ان العلم حكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل
على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه
وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه
معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة فضلا المنكرة اذ النكرة
المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه
والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله
لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف
المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما

وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قولنا انه
جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يجب يوجب كونه
معلوما **واما تخصيصه بالاضافة** نحو زيد غلام
رجل **او بالوصف** نحو زيد رجل عالم **فلكون الفائدة**
اتم لما مر ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم
والحال تقيده والوصف يجئ للاسم الذى فيه الشيوع
فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار
الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل
عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد من غير دلالة على ~~التعيين~~ ففي الفعل التعيين صح
ايضا شيوع لان قولك جاني زيد يحتمل ان يكون
على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان
يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز
وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا
ضربت ضربا شديدا بالوصف **واما تركه** اى ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف **فظاهر مما**
سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة

واما

واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له اى للسامع **باحدى طرق التعريف** هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند
اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية **بآخر مثله** اى حكما
على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان
نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه
يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو أنا أبو النجم وشعري
شعري متأول بحذف المضاف باعتبار حالين
اى شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف
المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه
بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع من
سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين
لمن سمعته والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اى او لافادة السامع
لازم حكم كذلك على امر معلوم باحدى طرق التعريف
بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا
والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام



هو انتساب الخبر الى المبتدا وكون المتكلم عالما به والعلم
بنفس المبتدا او الخبر لا يوجب العلم بانتسا احدهما
الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فاستفا
من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب
الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون
المنطلق فى المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس وفى هذا تمهيد لما سيجئ من بحث
القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابى نواس
فان تكونوا برا من جنايته فان من نصر الجانى هو الجانى
اى هو هو يعنى ان الناصر للجانى والجانى سيان
على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما
فى جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها
الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
فى الجناية المزرى على كل جان ولم يرد ان من نصر الجانى
فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور فى بعض
الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه وان كان بالاضافة
لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ
الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يابى
ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة
من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول

غلام

غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين
المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة
ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائنى غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو
على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير فى الكلام فلفظ
الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح ناظر الى
هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه
فلا بد ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن
لا يعرف انه له اخ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسها اى ونحو عكس المثالين وهو
اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم
انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز
ان تكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو
كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان
بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم
بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ
الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه

على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت
اسود اغابها الرماح ولا يصح رماحها القنا وكذا قيل
في بيت السقط، نحوض بحرا نقعه ماؤه، ان الصواب
ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب
تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان
اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين وتقوله من المنطلق قلت المنطلق
زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
انه اذا بلغك انه انسان من اهل بلدك تاب ثم استخبرت
من هو فقيل زيد التائب محل نظر وفسخ على ما ذكرنا
سائر طرق التعريف **والثاني** اي اعتبار تعريف
الجنس **قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا** اي قصرا
محققا مطابقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا لم يكن امير
سواه **او مبالغة** اي قصرا جاء غير محقق بل مبالغا
فيه **لكماله فيه** اي لكمال ذلك الجنس في ذلك
الشيء او بالعكس **نحو عمرو الشجاع** اي الكامل في الشجاعة
فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لا
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا

نحو

نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك
لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق
وكثيرا ما يقال له لام الجنس فالامر ظ لانه بمنزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل
وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس
الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول يتحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل
احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب
ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا
جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا
فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان
والقائم على غير زيد وفساده ظ قلت المحمول هنا
مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده
بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام
الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير
الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيدا او غلام زيد
او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض

الى امر الله والكرم فى العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد
مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب
ولا يلزم ان يكون ما فى العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة
وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد
على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو
مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
والموصول الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون
مطلقا كما فى الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا
مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف
او مفعول او نحو ذلك كقولك فى القصر تحقيقا تمييز
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو
الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف
قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة ، إما مخاضا وإما عشارا
قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او
عشارا لا هبة المائة مطلقا باى حالة كانت ولا
الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس
هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان
القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة

النوع

النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة المشخص وههنا
نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان قولنا
انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية
حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما فى انت
الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى
ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم
على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى
كان كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة منى فهو
مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود
الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة
منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة
من محباتك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه
للجنسية ولو قلت زيد المنطلق فى حاجتك
اى الذى من شانه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه
معنى الجنسية ح مثله فى انت الحبيب وقوله قد
يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر
كما فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر
اذا قبح البكاء على قتيل ، رأيت بكاءك الحسن الجميلا
فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شئ اخر
والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل
اذ لا معنى للتصريح قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن
الا بكاؤك كما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب

الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن ويخرجه
من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان
يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه
بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شئ
اخر وحاصل معنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا
بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وَأَنَّ سَنامَ المَجدِ مِن آلِ هاشِمٍ بَنو اِبنَتِ مَخزومٍ وَوالِدُكَ العَبدُ
اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهرها معروفا
بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ
لا يكون للجنس فلا ينافي وقد سبق انها للام القول
بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما
قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس
وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما حصر حكم القصر
بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه
انما يكونان فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة
والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا
والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا
انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد
اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع
الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر
في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او

تاخر

تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا
مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا
له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا
بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي
المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد
المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق
خبر ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له
الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا اليها والاسم قد جعل دالا على
امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل
زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند
من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح
من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك
الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين
فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي
لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي
وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه
اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة
الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية

لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون
ثابتا للمبتدا والانشا ليس بثابت في نفسه فلا يكون
ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك الالفاظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية
لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخبار
والانشاء الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك هذا
ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وزيد كالاسد
ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول
في جميع ذلك تعسف **فللتقوى او لكونه سببيا**
كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي
يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون
الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق به
مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى الشيء وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح
هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا
صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او
متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما

صرفه

صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا
كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن
العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت
قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس
الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
به في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم
يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة
امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصور التخصيص ~~مثل انا سعيت في حاجتك~~
~~ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص~~
مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما
اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى
ضرورة تكرر الاسناد وكانه قال للتقوى سواء كان
على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل

التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرفان عدم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم
يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا يفيد التقوي
وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي
لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد
والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان
المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها
لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو
الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت
تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك
فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا الاصالة المفرد
في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر

نحو والذي [illegible] صح

بجملة

بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير
قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ
يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب
ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او لا معنى
لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول ان الظرف
مقدر بالفعل واما تاخيره فلكون ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند
على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد
انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها
غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه
المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه
ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه
الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي
في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند

قصراً غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه
دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بلي وديني مقصور
على الاتصاف بلي لا يتعرض يتصف بكم فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض
ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان
حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر
حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى
ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري
بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي
ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به
القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما
فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج
عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند
اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا
يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب
الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص
عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله
دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس

يجب

١٤٦

يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر
في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الدنيا سائر المشروبات وغيرها او
التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند
للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر
لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من
اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى
والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله
اي حسان في مدح النبي عليه الصلاة والسلام
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الظرف اعني له على المبتدأ اعني همم لتوهم انه
نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان
المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير
المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا
الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه
نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح
قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا
في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وا ورد على نحو
في الدار رجل ان التخصص اذا كان بسبب تقدم
الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص

لا يحصل الا بعد حصول الحكم و قد قالوا ان لا حكم على ما ليس
بمخصوص فالحق فى هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو
ان جواز تنكير المبتدا مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل
على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة
او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او
التشويق الى ذكر المسند كقوله اى كقول محمد ابن وهيب فى المعتصم
باسم ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس
الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى
صار مضيئا ففاعله هو الدنيا والضمير العائد للموصوف
اعنى ثلاثة هو المجرور فى قوله ببهجتها اى بحسنها
اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة
والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى
وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر
ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام
نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه
من الرحمن ما يستحقه واهملهما المص اما الاول
فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشا واما
الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا مغايرا للاعتبارات
المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر فى تقديم المسند

اليه

اليه صح

اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه
كلام يفتقر عن ضبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت ويجعل المسند فعلا ويقدم البتة
على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقولى فى الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتدا
ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه
فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما
ان هذا الكلام صريح فى ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا
الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة
الاولى والى المبتدا فى الدرجة الثانية وكلامه
فى تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال
ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعى ان يسند اليه شئ
فاذا جا بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سوا كان خاليا عن ضمير
المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا
ظ فى ان الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض
وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير
المبتدا فى الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح

[illegible]



الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل
منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا
الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بانه في نحو زيد عرف
ثلاثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة
ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية
اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة
لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف
على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل
والمبتدا قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم
واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه
هاهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على
اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان
بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط
الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد
الامرين لازم اما التزام كلامه التناقض واما انتفاء
القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع

الاسنادين

الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه ثانيا ولي
~~كان غيره كان مع الاسنادين~~ لما كان اول الاسانيد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد
والمسند اليه مبدأ الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه
الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف
زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل
والفعل مقدم عليه لكن بقي هاهنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما
بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه
انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى
في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقوي وانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا
في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث
ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك
كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء
كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني
الاسناد في الدرجة الثانية بواسطة شيء كاسناده

الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة
الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض
هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان
فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد
بالاسانيد الاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
منشا الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ
القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون
بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح
ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خياله
ثم بالغ في التشنيع على الشارح نافيا لما كان عند الناظرين
وتشفيا مما جرى عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون
المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق
انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم

يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم
يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر
في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله
في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان نصا يفيد مع الخبر
لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى الضمير الذي
هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل
به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به
جعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر
مسندا فظاهر قطعا هو ان الاسناد الى الضمير
العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد العوامل او بين الفاعل ونائبه وعامله
فلا بد ههنا من زيادة اعتبار تم الخامس انه

ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
قصدا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان اراد
غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد
اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني
اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة
الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي
خبر المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة
فان قلت فقد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف
بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود اذ ليس
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيقه احرازه
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد
دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد
في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الضمير ان اعتبر
من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء
اخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية

لان

لان بهذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير
وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان
قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه
ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني
وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد
بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار
الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف
على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بهذا الاعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى
المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير
او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فبهذا
الاعتبار قال انه اذا كان متضمنا لضميره صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا
الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية
بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه
ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة
هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض
ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد

المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
بجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم
ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد
عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه
خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع
هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد
فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
واحترز بقوله الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن
اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه
في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز
ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم
كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين
بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد
من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار اليه
بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح
من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب
يعني باب المسند **والذي قبله** يعني باب المسند
اليه **غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما**

من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق **والفطن اذا**
اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين **لا يخفى**
عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان
بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل
فانه يختص ببابي المسند اليه والمسند وككون
المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل
مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال
من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين
كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف
اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين
غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل
منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع

احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين السابقة لكنه اراد ان يشير
الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض
ومزيد دقة فوضع هذا الباب و اراد بالاحوال

بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة
فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان
الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل
افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
عنه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به
لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه
من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب
او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد
تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم
يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه

فاذا

فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي
اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي
الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم
في الفعل بان يراد جميع افراده وخصوص
بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع
عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل
المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع
عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا
قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الدنانير لا مع من نفي عنه ان يوجد منه اعطاء
وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم
ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك
الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه القرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله
تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

فان الغرض حينئذ اثبات العلم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه
بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق
العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل
عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة
وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث
افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن
غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر
في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد
الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم
ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطا
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق
فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام
على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد
كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان

المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام
الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم
في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله
على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي
ح يفعل الاعطا ويوجد هذه الحقيقة
فصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب
ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت
وشموله لها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد
الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر
عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول
لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشي
معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من
الكلام وايضا المنافي للتعميم هو اعتبار عدم
العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح
ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكر في اخر بحث الاستغراق
من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى

قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطا
لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان
ما ذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطا
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطا اما انه
لا يوجد الا الاعطا فمما لم تسمعه هذه العبارة
وانظر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرناه فليحافظ
عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري
في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعي
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر
محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة
على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب
عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد
اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منازعته سبيلا فالحاصل انه نزل يرى في الامامة
ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية
والسماع من غير تعلق بمسموع بمفعول مخصوص
ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية

ورؤية

١٥٤

ورؤيته آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة
والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها
كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا
اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق
الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول
او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر
وسمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضل والا اي
وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما
قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد
اثباته او نفيه مطلقا بل قصد اثباته او نفيه باعتبار
خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار
التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات
المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين
اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان
يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطا من غير اعتبار المفعول
فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظ وهما
وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار

والقصد **ثم الحذف** اي حذف المفعول من اللفظ
بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة **اما للبيان**
بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوها
اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه **ما لم**
يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول
غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي ولو شاء
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم
السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه
لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا
وهذا اوقع في النفس **بخلاف** قول الخزيمي
يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه
فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب
فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع
ويانس السامع به **واما قوله** اي قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان
المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان
تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل

والبيتان لصاحب السقط

لان

لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا
بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع
التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق
مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا كما اذا قلت
لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل
الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا
المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد انه
البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول
للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل
ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت
واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق
مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال
لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والندم
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى للشوق فيه غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه

الثاني صح

ثم الاختصار

غير التفكر في تحسين ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف
فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا
مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله
للبيان لدفع توهم غير المراد ابتداء متعلق بتوهم ارادة صح
توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم
يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل
حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وعيون وكم اهلكنا من قرية ومحل كم هنا
النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها
وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم
فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم
قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان
في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز
مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد
ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا

لكمال

لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول
حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية
عنه كقوله اي البحتري

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ
دد والمجد والمكارم مثلا

اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان
بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل له وللجاهل المعنى
بعينه عكسه ذو الرمة في قوله

ولم امدح لارضيه بشعري * لئيما ان يكون اصاب مالا

لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني
في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا
لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان
يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت
البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا
الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا
مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز
وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام
واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام
المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول

بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار
السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة
تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها تختص بمن يشا ويهدي من يشا الى صراط
مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني
تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد
في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه
المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا
جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل
منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل
الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك
نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد
على ادا العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان
ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وحينئذ
فان دلت القرينة على ان المقدر عام يجب ان
يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سوا ذكر او حذف
والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله
واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ

عند

عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير
بحسب القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند
قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله
تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ
يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما
اذا حذفه فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا
ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف
للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار
اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوز
العقل والعرف ايلامه اياه فعلت او لا لتقييد
التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ
الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم
فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم
غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله
تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم
والاختصار والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم
خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف

سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله
تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعا
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن ايا ما تسمونه فله الاسما الحسنى اذ لو كان
الدعا بمعنى الندا المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح
بالواو باعتبار الصفات كقوله
الى الملك القرم وابن الهمام ؞ وليث الكتيبة في المزدحم ؞
لكنه لا يصح باو ولانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله
ايا ما تدعوا لان ايا انما تكون لواحد من اثنين او جماعة
واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي يصدر منهم السقي ومنها الذود واما ان المسقي والمذود
ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو
قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم
ان الترحم عليهما من جهة انهما على الذود والناس
على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل
الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت
منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو

منع

القرم بفتح القاف السيد والمعظم
بالتا المثناة

أي كما قدره صاحب المفتاح

ليس

منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها
صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى
ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول الكاف
لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وكذا ذكر
صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله
عنها ما رايت منه اي من النبي عليه الصلاة
والسلام ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه
او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعيينه
او ادعاء تعيينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا
شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعيينه ولان الغرض
هو ذكر المنذر به وتقدم مفعوله اي مفعول الفعل

ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو
ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطي في تعيين
انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطا في الاشتراك كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما
وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف
ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطا
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها
الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي
فاعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي
ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاد وقوع الفعل على مفعوله في الجملة لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال
ما زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص على
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا
في الضرب فيرده الى الصواب في الاكرام وانما الخطا
في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد

ان

١٥٩

ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص
لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد
لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت
لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس
القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب
زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفا للعطف
على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون
وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص
دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا
فاعبدون والفا في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لي في ارض فاخلصوها في غيرها
ثم حذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول

مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفا
في فاعبدون وجزا للشرط تسامح بنا على انه تفسير لما هو
الجزا اعني فاعبدوا فكانه هو وهو واما الفاآت الثلاث
فاولاها هي التي كانت في الشرط المحذوف وابقيت تنبيها على سببيته
عما قبله اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي الآخر
والثانية جزا الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ **نحو واما**
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو اما فهديناهم ثمود لالتزامهم
وجود فاصل بين اما والفا وتحقيق هذا المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء
فزيد قائم يعني ان يقع في الدنيا شيء تقع معه
قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له
لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت
الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو
زيد وابقي الفا المؤذن بان ما بعدها لازم لما
قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام
لزيد والا فليس هذا موقع الفا لان موقعه صدر
الجزا فحصل التحقيق واقامة الملزوم في قصد
المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزا مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه

ينبغي

ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقا الفا متوسطة
في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفا السببية في ابتدا
الكلام ولذا يقدم على الفا من اجزا الجزا المفعول والظرف
او غير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفا
له فلا يستنكر اعمال ما بعد الفا فيما قبله وان امتنع
في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
فيجوز لتحصيلها الغا المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك
زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما
زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر ولا
تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة **وكذلك** اي ومثل قولك زيدا عرفت
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا
حججت **والتخصيص لازم للتقديم غالبا** يعني ان
التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ
غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى انه

التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم لحافظين
وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
بنبو عنه المقام عند علما صرح به ابن الاثير في المثل
السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون
لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين
معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله
تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره استشهد
بما ذكره ايمة التفسير في المثالين احدهما المنقول
بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة
مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي
ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان
التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ايمة التفسير ص
دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص

واليه

واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان تفسر وجه العناية
بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة
على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد
ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه
نظر ولهذا يقدر في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل
ليفيد الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدءون
باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد
الموحد تخصيص اسم الله بالابتدا للاهتمام والرد
عليهم واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل
فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم
فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة
اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى
الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء

به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطا من غير اعتبار
تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق
باسم ربك باقرا تعلق المفعولية ودخول البا للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اجزت الحطام واجزت
بالحطام وكذا احسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراة واوجدها او المفعول محذوف
في كليهما اي اقرا القران والبا للاستعانة او للملابسة
اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدا به ولا
يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية
من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا
الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله
وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل
على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض
التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي للعدول
عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو
ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه
عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى
عنه فيه والعمدة احق بالتقديم فينبغي ان لا يفصل
بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا
درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ للعطا واما
ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة

ولانه كالجزء من الفعل

ثم

ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول
معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع
عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان
اولان ذكره اي ذكر ذلك ~~المفعول~~ الذي يقدم اهم قد
جعل الاهمية ههنا فيما يكون الاصل التقديم وجعلها
في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم
المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند
اليه فمراد المص بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب
اعتنا المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله لغرض
من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه
ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه
القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مومن من ال فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله
يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل
ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مومن
ظ لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه
على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولان في التاخير
اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس اي احسن

البعض

في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواكان من معمولات
الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر
وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل
على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية
بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله وجعلوا لله شركا على انهما مفعولا جعلوا
فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه
نصب عينيك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت
اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجا من اقصى
المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع
الكلام حديث بذكر القرية هل فيها تنبت خيرام كلها
كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين
بخلاف قوله في سورة القصص وجا رجل من اقصى
المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا وقت
في التاخير ما نعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله

تعالى

تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الاخرة واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال اعني
من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر
لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هاهنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون وموسى
بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه الهمام بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركا
مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركا اذ لا يكون
منكران يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركا
انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم
لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتنا بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل
على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار
تعلقه بشركا بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن
العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه
نصب عين المومن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني
وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور

امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها
ان نعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان
صحيحا من جهة اللفظ بناءً على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة
التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حياة قوم نوح اي كانت قريبة
من حياتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان
مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه
جعل تقديم الحبيب على المنى من باب تقديم   وجه ع
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه
ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل
انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
نعم قد وقع البحث لتقديم المعمولات بعضها   ضع ع
على بعض لكنه عمم في الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب
بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات
على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه
على العامل فالمتمم ههنا تقديم المفعول على الفاعل
وانما جا التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع
تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه
على الفعل الباب الخامس القصر
وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح

تخصيص

بطريق معهود من طرق تحتها
القصر عن العطف والا لم يخرج
او غيرهما وانما قيدنا به ليخرج
عنه نحو زيد مخصوص بالكتابة
ونحوه وهو حقيقي وغير حقيقي
لانه تخصيص الشيء بالشيء

١٦٤

تخصيص شيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة
الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا
قائم بمعنى انه لا يتجاوزها الى القيام الى القعود
ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا
وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي
وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المص انه اهمل
ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى
القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف
دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص
الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان اخر وهذا التقسيم شامل للحقيقي
وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق
عليه انه ثان او اخر اعم من ان يكون واحدا
او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج
عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك
ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان

اي يكون المراد بيان حال واحد الخ

زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعرا فليتامل فهذا منشاء
توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد
الامثلة في اثنا هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو
عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير
وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب
زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم
ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم
ثبوته للمدعى له وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل
الى ثبوته للمدعى له اي لمن ادعى ثبوت الوصف له
وهو الذي اعتقد المخاطب ثبوت الوصف له ان عاما
كقولك في الدنيا شعرا وفي قبيلة كذا شعرا وان
خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته
لذلك حتى قلت الا زيدا فاد القصر وكل منهما اي
من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف
في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه
ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك
الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني
يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست
الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد
الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت

النحوي

١٦٥

النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية على
بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين النعت النحوي والصفة المعنوية التي فسروها بما
دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه
لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل
ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا
المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو
الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر
الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على
الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
مقصود الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم
بها فكيف يصح منه قصره على الصفة ونفي ما عداها
بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض
الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة
وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع

الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم
ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فح
لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن التعذر باق
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار
مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام
الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا يجري في الحقيقي كما ستشير اليه وقد يقصد
به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع
من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون
هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لان
المقصود المبالغة فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي
تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان
يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا
بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق
بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة
وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة
مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة

على

١٦٦

على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع
فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما
ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل
ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان
قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج
عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر
من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو
قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك
زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد
به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل
القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص
صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص

فيه طلب بينه السيد

اي جوابا عن الاعتراض ه

امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي
ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا
وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا
الاقتضا مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم
اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا
مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن الجواب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى
مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه
من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد
والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات
ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع
الامور **فكل منهما** اي فعلم من هذا الكلام ومن
استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف **ضربان**
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص
صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر
والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف **من**

يعتقد

يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصاف
زيد بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة **ويسمى
هذا** القصر **قصر افراد لقطع الشركة** اي لقطعه
الشركة المذكورة **وبالثاني** اي المخاطب بالثاني
من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى
او تخصيص صفة بامر مكان اخر **من يعتقد العكس**
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد **ويسمى
هذا** القصر **قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده** الظاهر انه عطف على قوله يعتقد
العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي
المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من
يساوي عنده الامران اعني اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها ~~بتلك الصفة~~ في قصر
الموصوف واتصاف ذلك الامر بتلك الصفة
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم

من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير
معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص
شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء
بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند
المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا
تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر
بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى
حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى
انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود
ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا
جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد وبين القصر الذي
سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه
به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت

مراد

مرادا المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا
في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى
ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لانه لا يحققه
بحال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم
بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون
هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة
يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة
المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز
نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا
تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود
على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه
بالصفتين ولم يجوز انتفاء احداهما فلا يكون

قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان
القعود لان القيام مكانه قلب بعد ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذه التكلفات
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شي بشي
مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص
شي بشي دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم
لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فح يكون قوله دون
اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين والالزم
ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة
بل امامن يعتقد الشركة او من تساويا عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه
حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد
الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده
سواكان دون اخرى او مكان اخر قصر تعيين
وكفى دليله على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما

لاكونه

قوله فالاشكال بحاله لا يخلو عن تسامح لان المدعى اولا انه تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى والذي اغلط عليه الامر احتمال الكلام لهما فتامل كذا بخطه منه

لاكونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو
وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين بكونه اثباتها مشعرا
بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان
هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي
والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان
يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم
المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز
ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثلا
ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا
يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر
والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا
شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ
بل يا باه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه

لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد
كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط
ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايض قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر
الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل
فيه قصر التعيين **وقصر التعيين اعم** من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان
اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين التعيين
لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس **وللقصر طرق** والمذكور
ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير
الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل
الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن
ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه

والمسند

١٧

والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها و
دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا **منها العطف**
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر
مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف
عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه
اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح
والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر
ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم
من اثبات القيام بناء على ان تنافيهما شرط لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق
القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
فانه خال عن هذه الدلالة **او ما زيد قائما بل قاعد**
وفي قصرها اي في قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع
الاسمين لبطلان عمل ما لتقدم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر

علي الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل
واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش
لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر
الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد
وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح مثالا لهما ولما كان كل مثال
لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا
الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثنا
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا
زيد [illegible] والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما
كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا
انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم
زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني
ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد
شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني
زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان
من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو

بل

بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من
غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما
جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت
انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد
غيره بل تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو
كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا [illegible] من زعم ان زيدا
وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى المعنى انما
جاءني من بين القوم زيد وحده ليكون قصر افراد فانه
تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم
يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم اه كلامه
وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي
هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما في انما للنفي
ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على
العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم
وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة
واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء بمعنى
الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح

فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا
بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع
الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها
وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى
قراة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل يكون ما في انما
كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسر قراة
النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن
معنى ما والا فطابقت هذه القراة قراة الرفع
لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة
خبر ان تقديره ان الذي حرمه عليكم الميتة وهذا
يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق
زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد
فان قلت هلا جعلت ما في قراة الرفع كافة
مثلها في قراة النصب قلت اما على قراة حرم
مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند
الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه

الصحيح

الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا
والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراة
حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان
يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه
اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى
لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني
بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر
الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد
ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور
بعده في كلام النحويين مخصوص لظهور انه لا ينفي
كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجز الاخير
مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه
وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة
انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما
يقوم زيد انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال
ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه

الوجوه مستقيمة ههنا سوي ان يقدر فيه الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعني ما يقوم الا انا ثم استشهد
لصحة هذا الانفصال ببيت من هو من الفصحاء
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض
مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود
وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لصار المعني انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال
انه محمول علي الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا علي انه تاكيد ولا يجوز ان
يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان
الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل علي ان
الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة
عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والدافع
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ عن الي لفظ
ما هو اظهر في المقصود فان قيل كيف

يصح

يصح اسناد الفعل الغائب الي ضمير المتكلم قلنا
لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم
الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه
في الحقيقة هو المستثني منه العام وهو غائب
وقد يستدل علي تضمنه معني ما والا بصحة اعمال
الصفة الواقعة بعده علي ما صرح به بعض النحاة
في انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل
في تضمنه معني ما والا مناسبة عن علي بن عيسي
الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب ان تضمن معني القصر لان القصر ليس الا
تاكيدا للحكم علي تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء
لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو
لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا
نفيت عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت
هذا اثبات علي اثبات لا تاكيد علي تاكيد قلت
اما الثاني اعني الاثبات التضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الي نفس الحكم
لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم
ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معني
ما والا فلا يلزم اطرادها حتي يكون كل كلام فيه

[illegible]

تاكيد على تاكيد مفيد للقصر مثل ان زيدا لقائم
ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه
التاخير كخبر المبتدا و معمولات الفعل عليه كقولك
في قصره اي في قصر الموصوف تميمي انا وكان
الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح
مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر
القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته او قلبا لمن اعتقد انفراد
الغير به ونفيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به
وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح
تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكهما
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بالصواب والخطا وانت تريد اثبات صوابه
ونفي خطابه اما في قصر الافراد فحكمه صواب
في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر
التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل من له الذوق السليم

في مفهوم

في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم
يعرف انه في اصطلاح البلغا كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثنا
وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق
العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة
فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما
الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما
اي في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو
قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من
غير وبني على الضم تشبيها بالغايات عن جهة
الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه
ليست بعاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه
اي نحو لا غير مثل الا ما سواه ولا من عداه وما اشبه
ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس
غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق
العطف بل طريق النفي والاستثنا لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس الا اي ليس معلومه الا النحو
او ليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان

واجبت بان ترك النص على المثبت والمنفي
في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه
لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو
لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما
مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف
فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف
النص عليهما و في الثلاثة الباقية النص على المثبت
فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما
هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني
القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف ان النفي يجامعه بلا العاطفة لامطلقة
النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو
بقاعد وانما لم نتعرض لمثل هذا لانه ليس من العطف كما في المفتاح
لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اي
النفي والاستثنا لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد
وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغا الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح
ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود

في النفي والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد
الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا
مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي
قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان
قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون
منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون
منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم
او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل
امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المص ايض بقوله من كلمات النفي كما صرح بقوله بغيرها
واما ما ذكرت من الوهم فمر تنفع بالتامل
في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يوذي غيره
فان المفهوم منه انه لا يوذي غيره سوا كان
ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك
الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة
التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه

قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شي بلا العاطفة
قبل الاتيان بها وبعضهم تداخذوا هذا الوهم منها
وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون الثاني
تاكيدا ونحو ما جاني الرجال لا النسا لا هند ولا زينب
ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا
احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح
به بخلاف النفي والاستثنا فانه وان لم يكن
المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي
فلابد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا
لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد
الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا يراد
الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو لانه وان دل على نفي
المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
ايجاب امتناع المجي له فيكون لا في قولك لا عمرو
تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاني

للاول صح

صريحين صح

صريحين صح

زيد

زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي
وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجي لا عمرو من جهة ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا
العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا
تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي
على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم
يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود
وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي
بلا ليس منفيا بشي من كلمات النفي اللهم
الا ان يقال ان التصريح بالاستثنا مشعر بان
النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد
شيا الا القيام وما تركت القراة يوما الا يوم الجمعة
فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي
بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند
الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع
ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه
لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام
في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
اي لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف
المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل

على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا
هذا الشرط في التعديد لا وجوبا ولا استحسانا
فكان دلالته على القصر اضعف من انما قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاني زيد وانما
جاني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جا زيد لا عمرو وانما انت
منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي
بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاني زيد لم يجي
الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما
انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف
الثالث الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل
النفي والاستثنا ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من
الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا يجهله
المخاطب ولا ينكره او لما نزل هذه المنزلة وما والا لما
ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان
عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ
انه يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان
انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب

اي بان يكون الكلام في النفي

في مقام

177

في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك
كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار
الى امثلة للاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك
وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد
غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي
النفي والاستثنا افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما
محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها
الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما
كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثنا والاعتبار المناسب هو الاشعار
بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم
كانوا لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله
افرادا اي يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما
كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فالمخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم
بشرا مع اصرار المخاطبين بدعوى الرسالة ولا منكرين

لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين **لاعتقاد القائلين ان**
الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى
الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني
ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة
في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسل
المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية
بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا
الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما
كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون
على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم
سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله
وقولهم اي قول الرسل المخاطبين **ان نحن الا بشر مثلكم**
من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان
اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر
الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه **لا لتسليم**
انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان
ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع
ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح

جوابا

جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين
ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله
ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم
ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله
تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما
قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر
قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح
على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء
على نكتة وهي ان الكفار تري المخاطبين وتنبههم على ان
قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق
والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم
على الكذب قصر تعيين **وكقولك** عطف على قوله كقولك
لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره
المخاطب كقولك **انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به**
وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم
ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا
ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه

لما لم يشفق على اخيه فكانه لخطا فزعم انه ليس باخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لايصر على انكاره لادعاء
ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية
عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك
جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر
الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب
الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون
فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك
الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة
في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت
فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا
العاطفة ومزيتها على العطف انه يعقل منها اي من انما
الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات للمذكور والنفي
عما سواه ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن
مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب

فانه

فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع
النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم
قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون
واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس
معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان
ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون
ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل
كانهم بهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر كما مر
كذا يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما
جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول
معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته
تاديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا
اخوك وما ضرب زيد الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه
ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا
قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا
قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار

ذلك وقلّ تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه
والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر
الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب
عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر ، اي من التقديم بحالهما
لا اشتهي يا قوم الا كارها ، باب الامير ولا دفاع الحاجب ، وقوله
كالم يبت حي سواك ولم تقم ، على احد الا عليك النوائح ،
وكذا سائر المعمولات وانما قلّ ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل
تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي
الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم
الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق
في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم
الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخر الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس
المقصر فالضابطة ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة

الاستثناء

المبتدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور
ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابط نحو قوله فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير
من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال
عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا
نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى
تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات
وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره
المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع
في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة
ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه
بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة
وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول
جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف
كلاما ولم تبتدأ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل

والقياس ان لاتجي الجملة الاسمية الامع الواو وماجاء
بدونه فسبيله سبيل الشي الخارج عن قبيله واصله
بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان
معنى فوه الي في مشافهة ومعنى عوده على بدئه
ذاهبا في طريقه الذي جا منه واما قوله
إذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتَهُ حَاضِرَاهُ الجُودُ والكَرَمُ
فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حَاضِرَهُ اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل
الشي منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان
يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جا الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي
يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجا زيد وعمرو يسرع امامه
او مسرع اولى منه في نحو جاني زيد وهو يسرع
او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
جاني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه
كان كلاما نافرا لايكاد يقع في الاستعمال لانه
بمنزلة قولك جاني زيد وهو متقلد بسيفه
وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف
كلام وابتدا اثبات وانك لم ترد جاني كذلك
ولكن جاني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة
الاسمية لايجوز تجردها عن الواو الا بضرب
من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام

صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا
او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع
حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جاني زيد
هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين
يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة
المفرد وهذا بخلاف جاني زيد هو فارس لانه لو
اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه
خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جا زيد يسرع
فهو بمنزلة جا مسرعا في انك تثبت به مجيئا
فيه اسراع وصل وتصل احد المعنيين بالاخر
وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاني بهذه
الهيئة واذا قلت جا زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى
على انك بدات فاثبت المجي ثم استانفت
خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى
فجي بالواو كما جي بها في نحو زيد منطلق
وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لاتخرجها عن كونها

محتلبة لضم الجملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط
فانها بمنزلة العاطفة في المفاجاة لربط جملة
ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو
جاني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن الفا
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو
جاني زيد وهو مسرع او وعلامه يسعى بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس
من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ
وان جملة نحو على كتفه سيف حال فالاكثر فيها
اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول
بشار ﺵ
إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها، خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة اولم اعرفهم خرجت
منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو
ابكر الطيور مشتملا على شي من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي
الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص لعله
انما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه الى اصل
الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما

ليكون مفردا حالا لعدم الواو حفيد

جوز

١٨٢

جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله ﺵ
وان امرا اسرى اليك ودونه، من الارض موماة وبيدا سملق
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير
بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه
وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر
والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود
الواو هو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد
ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع
الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف
يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتدا والظرف
خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان تكون فعلية
مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك
الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب
الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا
يلتبس الحال بالصفة نحو جاني رجل فارس
وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها

مستو لا نبات فيه
لمحقوقة ان تستجيبي دعاه
وان تعلمي ان المعان موفق

كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله وحسن
الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة
لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع
من الارتباط كقوله اي الفرزدق

فقلت عسى ان تبصريني كانما ... بني حوالي الاسود الحوارد

من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا
دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي
اي في اكنافي وحوالي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع
الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله
اي ابن الرومي

والله يبقيك لنا سالما ... برداك تبجيل وتعظيم

فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم
يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف
في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم
الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل
قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما
وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب

الواو

الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة
سواء كان مبتدا نحو قوله الى في واهبطوا بعضكم
لبعض عدو او جزاء نحو وجدته حاضراه الجود
والكرم فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو ويكون
الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا
القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار
الماء غامره الباب الثامن الايجاز والاطناب
والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية
التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام
ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس
الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا
بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن
ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان
بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار
اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر
وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق
والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء
على امور عرفي اي والا البناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة
وبلاغة ولا عي وفها هة اي كلامهم في مجرى عرفهم

في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب
البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايض
منهم لان غرضهم تادية اصل المعني بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداوه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه
نسبيا يرجع فيه تارة الي ما سبق
سبق اي الي كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع
تارة اخري الي كون المقام خليقا بابسط مما اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
علي ما سبق الي بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه
اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضي الظاهر
كقوله تعالي رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الي المتعارف وهو
قولنا يا ربي شخت لكنه ايجاز بالنسبة الي ما يقتضيه
المقام لانه بيان انقراض الشباب والمام المشيب
فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ
في ذلك مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما
كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه
اقل مما هو مقتضي المقام وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضي
المقام

عما — كل صح

المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء
وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله
اذ قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة
المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضي المقام
لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن
العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب
ايض لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز
والنسبة بين الاطنابين ايض عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعني الثاني وبين الاطناب بالمعني
الاول فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق
بين الايجاز والاطناب والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الي المتعارف والاختصار ما يكون
بالنسبة الي مقتضي المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار علي كونه اقل من المتعارف
ايض نعم لو قيل للايجاز اخص باصطلاحه
لانه لم يطلقه علي ما هو بالنسبة الي مقتضي
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية
قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة
والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا

لا يبعد الله التغلب في العبارة اذ قال الخميس نعم ود الخميس الخبيس لان اخص التركات

القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا
ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما
اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال
ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى
يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة
على تاديه المعاني بعبارات مختلفة في الطول
والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة
المقامات انما هي من داب البلغا واما المتو سطون
بين الجهال والبلغا فلهم في تفهيم المعاني
حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم من
الحوادث اليومية بل بحسب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغا وغيرهم فالبناء
على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو
بالنسبة الى البلغا فقط وهم يعرفون ان
اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار
يقتضي البسط على ما مر نبذ من ذلك في الابواب من صح

السابقة

السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب
او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا
عنه او زائد والناقص اما ان يكون وافيا به اولا
والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمس
طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما
المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تاديته اصله
بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ
ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة
فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد
والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان
يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد وهو غير
واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة
اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق كا صح
والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا
اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني
ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد
اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني الناعم
انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين

في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن
عيش العقلا المتحيرين في امورهم واشار بالطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون
الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش
العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل كان
كالتكرار له وينبه على ذلك لفظ الظلال **واحترز** عن ح
بفايدة عن التطويل وكان ان يكون اللفظ زايدا
على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا
نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزبا بجذيمة
بن الابرش **وقددت الاديم لراهشيه والفى**
اي وجد **قولها كذبا ومينا** والكذب والمين
بمعنى واحد ولا فايدة في الجمع بينهما التقدير
والتقطيع الراهشان عرقان في باطن الذراع عين انّ الكلمة صح
والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي
قددت وقولها للزباء **وعن الحشو المفسد** اي
ولتحترز بفايدة عن الحشو وهو ايضا ما هو الزيادة
لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو
قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد **للمعنى**
كالندى اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب في قوله ح
ولا فضل فيها اي في الدنيا **للشجاعة والندى**
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية

غير

غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة والمعنى
انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر
على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة
والصبر دون العطا فان الشجاع اذا تيقن بالخلود
هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه
من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا
تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقا العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد
طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره
ولهذا يقال هب ان لي صبر ايوب فمن اين لي عمر
نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله
حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله
ولهذا قيل فكل واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشي
لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير
عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز
عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه
معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني
وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر
الى يسر ومن شدة الى رخا ما يسكن النفوس
ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل
وعن المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى

كلفظ قبله في قول زهير ابن ابي سلمى ؎

واعلم علم اليوم والامس قبله ۞ ولكنني عن علم ما في غد عمي

فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني
وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو ووقع (وضربته)
في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال
ذلك انما يقال في مقام يفتقر الي التاكيد كمن تقول
لمن ينكر معرفته الكتابة يا هذا لقد كتبته بيمينك
هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه
انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم
لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه
مقول بالفم ومعناه موضع القلب وما لا معنى له
مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل المقيس
عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله
اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل
الذي هو مدركي ۞ وان خلت ان المنتاى هو اسم
موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع
اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه
في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح
وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة
ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا
لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا التمثيلين

غير

غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا
اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية
من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح
بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع
على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى
ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه
يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى
قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل
الناس بعضهم بعضا لبعض فكان ارتفاع القتل
حياة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه
حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت
لما سد الظرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج
تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصار
ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير
الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف
الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان
قوله تعالى ولكم في القصاص حياة على ما كان
عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم

[illegible]

القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ
الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله
ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص
حياة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص
حياة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف
القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف
الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو
الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها
وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي لمنع
القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف
على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحياة
وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي قصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لو قوع العلم
بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه
من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون
قوله ولكم في القصاص حياة مطردا لان الاقتصاص
مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل
الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص

لامطلق

لامطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له
وخلوه اي بخلو قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث
انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار
مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة
التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي
رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان
يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه
اي وباستغنا قوله ولكم في القصاص حياة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل
انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله
على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحياة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحياة وقد
جعل مكانا وظرفا للحياة وبسلامته عن توالي
الاسباب الحقيقية التي تنقص سلاسة
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين
متحركين مثلا صقيين الا في موضع واحد وعلوه
عما يشتمل عليه قولهم عن التناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان

جمع سبب وهو حرفان ثانيهما ساكن
كتحرك وتحرك

وهو ان ... من قولهم القتل انفى له

ذلك عن اته بحسنه وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا
للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا
المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز
الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون
بحذف شي والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء
ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف
بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل
القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن
جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني •
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف
امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنا
دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره
نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة
ولفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي
كيزيد في قوله
نُبِّئْتُ أَخْوالي بَنِي يَزِيدُ • ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمْ فَدِيدُ •
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص
الفعل

الفعل ولا غيرا وله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه
حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل
سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله
فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان
انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما
مر في آخر باب الانشا او جواب شرط اما لمجرد
الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او
للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب
الشرط شيء لا يحيط به الوصف ولتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل
امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده
والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا تزاحم لو نص

علي مواخذته علي ضرب من العذاب وكذلك اذا قال
المتنبي اذا رايتني شابا وسكتت جالت الافكار له
بما لم تحل به لو اتيت بالمطلوب مثالهما اي مثال
الحذف للدلالة علي انه شي لا يحيط به الوصف
والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ولو تري اذ الظالمون وقفوا علي النار
ولو تري اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو تري اذ المجرمون ناكسوا روسهم عند ربهم
ومنه قوله تعالي حتي اذا جاوها وفتحت
ابوابها اوغير ذلك عطف علي قوله جواب
الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب
السابقة وكالحالة نحو البر الكر بستين اي منه
والمستثني نحو جاني زيد ليس الا والمضاف اليه
نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب
ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق
من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعده وقاتلوا
واما جملة عطف علي اما جزء جملة مسببة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل

اي

اليه اي يوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي
ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا
يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه
اذا اضيف الي مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا
نحو ابه اسم متضمن للاشارة الحسية اولم
علم واذا اضيف الي كلي نحو ابه كلي مميز لا غير
وعلي الجملة هو طالب للتمييز ويسال بكم
عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلاثين
ام غير ذلك والغرض من ذلك السوال التقريع
والاستفهام استفهام تقريري حملا علي الاقرار ومن
اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصل بينه وبين
مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا
يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض
المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
علي جوازه كتاب من كتب النحو واول سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسال
بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتي عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن المستقبل
قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان
يوم الدين واني تستعمل تارة بمعني كيف
ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى

شئتم اي علي اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان
يكون المأتي موضع الحرث وقد يجي اني ربد بمعني
كيف هو **واخري بمعني من اين نحو انى لك هذا**
اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله
تستعمل اشعار بانه يحتمل ان تكون مشتركا بين
المعنيين وان تكون في احدهما حقيقة وفي الاخر
مجازا وايضا فذكر بعض النحاة ان انى بمعني اين
الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله
من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كما في قوله تعالى
انى لك هذا اي من اين فقال المص انه قد تستعمل
بمعني من اين سواكان ذلك من جهة اضمار من
او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص
بطلب التصور كسائر الاسما الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجي لطلب
التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام
ولهذا جوزان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام
سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله
تعالى اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام ههنا بمعني بل التي تكون للانتقال من كلام
الى اخر

الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير
من هذا الذي هو مهين وبهذا يتحل ما قيل في قوله
تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم
تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها
ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة
وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة
بمعني بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة
الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعني
اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شي
كنتم تعملون **ثم ان هذه الكلمات** الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب
المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
مما لم يحم احد حوله **كالاستبطا نحو كم دعوتك**
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط
الى م وفيم تنقلنا ركابه ونامل ان يكون لنا اوان
**والتعجب نحو ما لي لا اري الهدهد والتنبيه
على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد
كقولك لمن يسي الادب الم اودب فلانا
اذا علم ذلك والتقرير** قد يقال التقرير بمعني
التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعني حمل المخاطب

والامر نحو فهل انتم مسلمون صح

على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده
المص ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان
يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت
زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت
في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول
وكذا ازيد مررت وا راكبا سرت وغير ذلك ومما
جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس
مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد
كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا
الى الفعل في قولهم اانت فعلت هذا وقال بل فعله
كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت او لم افعل واعترض المص عليه
بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق
ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام حتى
يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب
بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه الصلاة
والسلام قد حلف بقوله وتالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا

ذلك

قد

ذلك من فعله وذمه الاصنام وروي انهم قد هربوا
وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه
يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء
المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها
هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بثبوت
الحكم نحو هل ثوب الكفار والاستفهامية للتقرير بما — الاسماء
يسال بها عنه نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت
بفلان ومن ذا النبي قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك
اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة
واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه
هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك
لو فعلت ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف
تؤذي اباك ومن اين تدري ما العرار من الرند
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها
كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل
وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس

اتخاذ الالهة فلهذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك
ارجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس
الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا
منا واحدا نتبعه لانكار المفعول لتقدير المفسر
بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون
الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم
على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم
على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت
تسمع الصم من تقوية حكم الانكار نظرا الى انه
المخاطب وهو النبي عليه الصلاة والسلام لم
يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا
الى انه عليه الصلاة والسلام لفرط شغفه
بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف
النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص
قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون
التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين
ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع
محتملا للتقوي والتخصيص ان كان

مضمرا

مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا
الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله
تعالى الله اذن لكم على التقوية فليس المراد
ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله
على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان
المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه
بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء
الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله
كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة
فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما
دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو
ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح
لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك
فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه
الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم
وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني

وقوله فيما سبق بالا التقرير [illegible] ليس على اطلاقه بل تارة وتارة كما هنا

واي المهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه

وهو عدم قوله الهذا التوراة

عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بانه قد
قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة
انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان لصورة اخرى
لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله والانكار
للفعل صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكر
تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل
يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار
التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد
ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان
هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي
ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت
ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي
ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد
فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه على
مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى انه لا ينبغي ان يتحقق
العصيان او التكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم

ربكم

ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او
الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها
والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام
وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول
الشاعر

وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه ... اذا ادخر النمل الطعام لعامه

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي

كما يكون [illegible] للتكذيب [illegible] التوبيخ

للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بمعنى
اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق
وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تامرك
ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر
والحاصل ان كلمات الاستفهام اذا امتنع حملها
على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا
شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك

هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان
تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير
ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي **ومنها** اي من انواع الطلب **الامر**
وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلا
واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلا
اي على طريق طلب العلو سواكان عاليا حقيقة
اولا عن الدعا والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه
اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان
صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط
وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب على جهة الاستعلا وقيل هي
مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها
للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع
بشي من ذلك لم يجزم المص بشي واشار الى ما
هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال **والاظهر ان**
صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة

وتختص

وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسما الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلا سماهما
النحويون امرا سوا استعملا في حقيقة الامر او في غيره
حتى ان لفظة اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم
واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين
البابين **موضوعة لطلب الفعل استعلا** اي حال كون
الطالب مستعليا سواكان عاليا في نفسه اولا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة **الى ذلك**
الطلب اعني طلب الفعل استعلا والمتبادر الى الفهم
من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى
الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا
يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلا اي نحو
لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر
في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل
استعلا بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو
ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة صيغة الامر الماضي والمضارع وامثالها

بخلافه الي تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين
وارادة التراخي فان المولي اذا قال لعبده قم ثم قال له
قبل ان يقوم اضطجع حتي المساء يتبادر الفهم الي انه غير
الامر بالقيام الي الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين
القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل
ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الي القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة
للامر علي شيء منها ومنها اي من انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل
وفي عرف النحاة نفس هذه الصيغة تسمي نهيا
في اي معني استعمل كما يسمي افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الي الفهم وليس
كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي
يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان
كان الطلب بالامر والنهي راجعا الي قطع
الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك
فالاشبه المرة وان كان راجعا الي اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو

مذهب

مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضي
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان
متقاربان وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه
وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك
لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه
عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك
لكن لا علي سبيل الاستعلاء بل اما علي سبيل التضرع
فيكون دعا نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او
علي سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن
يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل صح
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات علي ما عليه
المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلا الخ واثبت علي ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك
في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان
تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي
ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك
اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه

وجهات احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية
وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن على المعلول
وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر
اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا
حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسببية اذ ليس معنى الشرط والجزا الا سببية الاول
ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان المقدرة
بعد هذه الاشيا وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب
لمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم
لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله
وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا
ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذاته
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه
كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك

الشيء

لانه يدل ... المذكور ... علة غائية ... والعلة ... علة ذهنا ... خارجا

اي لا لقصد المتكلم التوقف لانه العلة ولقصد المتكلم توقفه عليه في الواقع ام لا نحو ان تشتمني اكرمك تمت لعبد الحكيم

الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة
صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا
معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة
لحصول الجزا بل يكفي في ذلك توقف الجزا عليه وان
كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضات صحت صلاتك
وان لم يقصد السببية يتعين المضارع على رفعه
اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا
نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سوال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك **واما العرض**
وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابه المضارع **كقولك**
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة
بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل
المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه
يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون
طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول
على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة
انكار اي لا ينبغي لك الا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل

فان الشرط المقدر بعد هذه الاشيا يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار
يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا
للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة **ويجوز**
تقدير الشرط **في غيرها** اي في غير هذه المواضع **لقرينة**
نحو ام اتخذوا من دونه اوليا **فالله هو الولي** اي ان
ارادوا وليا بحق فانه هو الولي الذي يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه هو الولي والسيد لان قوله
ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك
انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله
اوليا وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير
تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله
هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى
الشي حكمه حكم ذلك الشي ولا يخفى على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفا بخلاف
اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار بمعنى
النفي لم يقصد وان لا فرق بينهما اصلا لان كل
سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف
الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث المجاز
والايجاز ان شا الله تعالى **ومنها** اي من انواع
الطلب **النداء** وهو طلب الاقبال بحرف نائب

صح لا يخفى [illegible] وان جعلوا استفهام الانكار

مناب

مناب ادعو لفظا او تقديرا فأيا وهيا للبعيد وقد ينزل
غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من علو
الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي
فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد وأي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد
تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
أسكان نعمان الاراك تيقنوا بأنكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب
اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو
شانه وان المخاطب مع تمالكه على الامتثال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما
للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل
واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا
له عن المجلس نحو يا هذا **وقد تستعمل صيغته**
اي صيغة الندا **في غير معناه** وهو طلب الاقبال
كالاغرا في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض
اغراوه على زيادة التظلم وبث الشكوى **والاختصاص**
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فانه قولنا ايها الرجل

أرحمه الله

اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الي تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب
اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها
الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا
ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا
صورته صورة الندا وليس به لانه ايا وما جعل وضعا
لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف الندا لانه لم يبق فيه
معنى الندا اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها
الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في الندا لكن مجموعه
في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي
مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبيا وربما يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا من الندا لان المنادي لا يكون
ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف
يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال
الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب
الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص

وبين

وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان
قصده الي تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله
لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم
واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا اياه اذكر من لا يخفي
شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة الندا
الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب
نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره
ليتعجب منه ومنها التدله والتحير والتضجر كما في نداء
الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله
أيا منازل سلمى أين سلماك ۞ وقوله
يا ناق جدي فقد أفنت أناتك بي ۞
صبري وعمري وأحلاسي وأنساعي ۞
ومنها التوجع والتحسر كقوله ۞
فيا قبر معن كيف واريت جوده ۞
وقد كان منه البر والبحر مترعا ۞
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها
الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال
فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع
موقع الانشا اما للتفاول بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حقها ان تخبر عنها بافعال ماضية
كقولك وفقك الله للتقوي او لاظهار الحرص
في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب

لما مررت على دار الحبيب وقد
تشتت اطلالها بالمدمع الباكي
انشدت فيها وناء الشوق ملتهب
ايا منازل سلمى اين سلماك

اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقوله
رزقني الله لقاءك والدعا بصيغة الماضي من
البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى
ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه
في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
ممن يحب ان لا يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني
غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه
ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور
مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشا القصد
الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع
في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه
الانشا كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة

السابقة

اي وهو لا يحب تكذيبك فيحمله ذلك على الاتيان دفعا لنسبته الكذب الذي يكرهه

٢٠١

السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك
الكثير الناظر الذي يشارك فيه الانشا الخبر الناظر
والمتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات
فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكدا او مجرد عن التاكيد
وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوف مقدم او موخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق
او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده
وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك
اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل
تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل
العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما
تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل
لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف
بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام
ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان
جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة

فانها ... / ... / ... / ... / ... / المراد الكلام خسرو

ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كان مقصودا لذاته ام لا فالمصدر
والصفات المسندة الي فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان
اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او صفة
او حالا او شرطا او صلة او نحوه تلك جملة وليست بكلام
لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد
جملة فالاولي اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلي
الاول اي علي تقدير انه يكون للاولي محل من الاعراب ان
قصد تشريك الثانية لها اي للاولي في حكمه اي في حكم
الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا وحالا او صفة
او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف
علي التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه
لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون
لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون
حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي
كون العطف علي الاولي مقبولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما اي بين الجملة الاولي والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين
الاعطا والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع
او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد علي المفرد
وشرط كون عطف المفرد علي المفرد بالواو مقبولا
ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر

بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه
اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة علي التشريك
كالفا وثم وحتي وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص
~~بالواو لان كلا من الفا وثم وحتي وهذا فاسد لان~~
الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفا وثم وحتي
معني اذا وجد كان العطف مقبولا سوا وجد بين
المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد
يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعني فلا بد
له من جامع ولهذا عيب علي ابي تمام قوله
لا والذي هو عالم ان النوي ، صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوي سوا
كان نواه او نوي غيره فهذا العطف غير مقبول سوا
جعل عطف مفرد علي مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة
علي جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة
عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق
وهو قوله
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ، عنها طلال باللوي ورسوم
فاعلم زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس
وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت ، نفسي علي الف سواك تحوم

والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم
اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه
ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل
النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ
بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا
وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما
قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا
معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت
به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو
او ثم خرج عمرو واذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد
مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى
ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو
واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
ولست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب
وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو
حرف استئناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف

فيما سبق

فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون
لا للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء
وثم فانها تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب
الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان
مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها
معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم ان كونها
للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المرتب مما يحصل
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة
ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له
نحو ثم انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله

تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة
الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع
بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد تجي لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقا من غير
اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ش
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد من قبل ذلك جده قدمه
وكذا قوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين ثم اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي
حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو
ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول
نصا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع عمرو او
احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر
وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر
مشترك بين الواو والفا وثم والجمل المشتركة
في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه
العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطاوه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من اثبات

الوصل

الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية
لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم
ان يكون استهزا الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما
سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون (زينت)
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم
ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان
العامل في اذا الشرطية هو الجزا فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط
كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد
بشي يوجب تقييد المعطوف بذلك الشي قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرات
القران يفيد معنى لا اقرا القران الا اذا خلوت سوا
حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان
متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف
به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا
ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي
لكنه اسابق الى الفهم في الخطابات فان قلت
اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على ضربين

احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف
على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت
وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء يعني استهزاء الله بهم انما هو
على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم
عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان
كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد
على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين
كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك اي يتعين الفصل
والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين وتحقيقه ذلك ان الواو للجمع والجمع

بين

ايهام

٢٠٥

بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل
من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال
الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث
شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين
الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة
السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم
المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ
المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما
كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا
ومعنى اي تكون احدي الجملتين خبرا لفظا
ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو
وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا
فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ
الرائد الذي يتقدم امام القوم لطلب الماء والكلا
وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي
حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها
والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله
وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل

الضمير للسفينة وقيل للحمزة والوجه ما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشا لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم
يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر
لان الغرض تعليل الامر بالارسا بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارسا
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا
يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى
في هذا المثال وهو قوله أرسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما
ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاولهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال
او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير
نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون لاولهما
محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان الاليق
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه
من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان
فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما
نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر
او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشا معنى بان
يكون احدهما خبرا والاخرى انشا معنى وان

كانتا

كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه
الله اي ليرحمه الله فهو انشا معنى فلا يصح عطفه
على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير
للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع
فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن
ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية
موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض
احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا
المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان
لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد
المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف
في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك
الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة
او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على الوجه الصحيح
المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود
فلانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب
والبا في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في
وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال



وقوله بولغ متعلق البا في قوله بجعل المبتدا ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما
جعل ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الاختصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه
الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز
جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب
مما يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب
البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان
يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله
لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان
نفسه في قوله جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى
اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير
هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته
حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا

للاسم

لاسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك
الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية
بحسبها اي بحسب الهداية يقال لكن بمثل
بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور
للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب
غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتاب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر
الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية
لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه
اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني
في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا
جعله بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى اي
القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة
الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية

سند المنع بانه [illegible]
[illegible] انه قد تتفاوت [illegible]

لانشعبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتنا بشأنه
اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني
بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون
المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال
من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل
منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه
لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه
وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية
منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه
على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتنا بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي
تادية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها
اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه علم صح
في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات
وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل

الاشتمال

الاشتمال نحو
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
وإلا فكن في السر والجهر مسلما
اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم
من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد
به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته
اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى
بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة
على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع النهي
واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهته
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال
لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد
اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم
يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع

له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء
من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة
قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة
اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم
صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد
بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي (اي بالالتزام)
لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد
قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا
لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى تكون
دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني
على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف
كما مر وفيه تعسف فوزانه اي وزان
لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل
فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة

والملازمة

والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعولا لقول
كما مر في ارسوا نزاولها وقوله في كلا المثالين
اعني الاية والبيت الثاني او في بتاديته المراد
يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها
كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما
في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور (لانها بالالتزام)
او بيانا لها عطف على موكدة اي القسم الثالث
من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان
من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها
لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى
بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل
ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال
يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه
الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص
ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل
اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتامل وقد تقطع الجملة التي تصلح

بيانا للاولي عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها
للاولي كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابنائكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو
بحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا
للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى
على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة
كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله
تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين
عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شئ فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم
ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد
ان يشير الى شبههما فقال واما كونها
اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي
عن الاولى فلكون عطفها اي عطف الثانية
على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي
الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف
وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين
انشا وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع
بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دونه
لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمى الفصل قطعا مثاله لذلك صح

وتظن

وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم
فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله
اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن
لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله
ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس
كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا
القبيل قوله فقطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وكلاهما
فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع
عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع
عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع
بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية
على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني
استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات
الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر
بدليل انه علل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم

هذا ايضا صح

فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم صح

عن جملة قالوا وجملة انا معكم بامر لا بعدم الجامع
بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة
بها اي بالاولي فلكونها اي الثانية جوابا لسوال
اقتضته الاولي فتنزل الاولي منزلته اي منزلة
السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتنفصل
الثانية عنها اي عن الاولي كما يفصل الجواب عن السوال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني
من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال المدلول
عليه بالفحوي منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني
وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السوال بالفحوي منزلة الواقع
لا يصار اليه الا لنكتة كاغنا السامع عن ان
يسال او ان لا يسمع منه عطف علي اغنا اي مثل
ان لا يسمع من السامع شي تحقيرا له وكراهة
لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الي تكثير المعني بتقليل اللفظ
وهو تقدير السوال وترك العاطف وغير ذلك
فليس في كلام السكاكي دلالة علي ان الجملة الاولي
تنزل منزلة السوال كما في كلام المص فكان المص
نظر الي ان قطع الثانية عن الاولي مثل قطع
الجواب عن السوال لكونها كالمتصلة بها انما
يكون علي تقدير تشبيه الاولي بالسوال وتنزيلها

منزلته

منزلته ولا حاجة الي ذلك لان كون الجملة الاولي
منشا السوال كاف في كون الثانية التي هي الجواب
كالمتصلة بها علي ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال ط با قطع قصة الكفار يعني قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان
ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدي للمتقين
والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض
والاسلوب وهما علي حد لا مجال فيه للعطف
بخلاف قوله تعالي ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت
ان الذين يومنون جار علي المتقين فاما اذا ابتدأته
وبنيت الكلام بصفة المومنين ثم عقبته
بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان
الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدا
عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني
علي تقدير سوال وذلك ادراج له في حكم المتقين
وتابع له في المعني وان كان مبتدا في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمي الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا لسوال اقتضته
الاولي استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمي
استئنافا كما تسمي مستانفة وهو اي الاستئناف
ثلاثة اضرب لان السوال الذي تضمنته الاولي

اما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لي كيف انت قلت عليل . سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا وما سبب علتك وذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سببه علته وموجب
مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما
السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه
السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان
السوال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب
خاص لهذا الحكم نحو وما ابري نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة
بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد
دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان
الجواب عن مطلق السبب لا يوكد وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن
تقويته بموكد فعلم ان المراد بالاقتضا
ههنا الاقتضا على سبيل الاستحسان لا على سبيل
الوجوب واذا قيل اعبد ربك ان العبادة حق له
فهو جواب للسوال عن السبب الخاص اي هل
العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو
بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له

فهو

فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسوال
عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا
ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلاثة
بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرها اي غير
السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم
لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله
زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته
مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد
استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي
ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل
المص بمثالين لان السوال عن غير السبب ايضا
اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما
ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان
العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما
السوال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر

المعاني وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستئناف وهو
ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه
اي اوقع عنه الاستئناف بحذف المفعول بلا واسطة
والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بني
على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه
يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية
من صفات من قصد استئناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه
وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي
باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء
بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر
فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستئناف المبني على صفة ما استونف
عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما سبق للحكم صح
الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف
علة له واما اذا اعيدت المستانف عنه في الكلام
السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ
اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم
الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه
من القبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك

على هدى

على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السوال
في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على
بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه
او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى
لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت
سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا
الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء
حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان
سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له
فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء
فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به
وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا
في سائر الاستئناف فليتامل وقد صور صح
يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه
قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا
جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر
وقد يحذف الاستئناف كله اما مع قيام

شيء مقامه نحو قول الحماسي يا بني اسد
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف
في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي
مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا
جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا صدقنا
في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف
كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته
عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا
لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت
استئنافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه
الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا له
وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل
التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول مؤكدا
للجواب المحذوف او بيانا او بدون ذلك اي بدون
قيام شيء مقامه نحو نعم الماهدون اي نحن
على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا
من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل
شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل

فقال

فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم
لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه
قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك
فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية
معنى لانها بمعنى الدعا فبينهما كمال الانقطاع
لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه
لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعا على المخاطب
بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو
العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية
المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف
في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا
للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط
بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد
توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد
علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول
اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط
فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع
بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان
كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين
كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط

بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية
لفظا والثانية خبرية لفظا او بالعكس او كان
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا
خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا
والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية
والمتناسبتين وقوله كلوا واشربوا ولا
تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له الامثالا واحدا لكنه اشار
الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقال وكقوله واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما
متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى
الانشا اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان
تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر
لانه كانه سورع الى الامتثال فهو مخبر عنه

وقوله

وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما
ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة
المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر
وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان
يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول
الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة
الصف وبشر المومنين عطفا على تومنون
قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون
بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المومنون
خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو
النبي عليه الصلاة والسلام وهما وان كانا
متناسبين لكن انه لا يحسن عطف الامر
لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح
بالندا نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله
تومنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تومنون
اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا
اي قل يا محمد كذا وبشرا وعلى محذوف اي فابشر

لا يخفى
صح

يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي سُرّ وهما
اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية
انشا في معنى الاخبار فقوله تعالى قال اني
اشهد الله واشهدوا اني بري مما تشركون
اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ
عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه اي احذ عليهم لانه
للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشا على الاخبار من غير
ان يجعل الخبر بمعنى الانشا او على العكس
بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى
الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى
حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا
الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا انه ليس
المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له
مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب
المومنين فهي معطوفة على جملة وصف
عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط
اتفاق الجملتين خبرا وانشا لا يسلم صحة
ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف

قوله

قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه
ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال
صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه
امر النبي عليه الصلاة والسلام بان يودي
معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول العلامك
وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب
غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع
بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون بين المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد
ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد
الاعطا والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند
تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايض جامع كما اشار
اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد
طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط
ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او
الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة
يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسة له بخلاف
زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة

بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان
متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح
السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق **وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا**
اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين
اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه
في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني
مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر
عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر
لكان خلفا من القول **السكاكي الجامع بين**
الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف
فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن
نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي
ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول
من القوي المدركة العقل وهي القوة العاقلة
المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة
المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك
العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع
فيها

اي الكلام الذي نقله المص لا مطابقا لما اراده بل مطابقا لما ذكره السكاكي اه خسرو

منه يوخذ ان الحيوان الناطق واهي وغيره

فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة
بين المحسوسات كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو وتفنى بالصور ما يمكن ادراكه باحد الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي
القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين
الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما
لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون
عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام
تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية
فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة
العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان
يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة
الخيال فالجامع بين الجملتين **اما عقلي بان**
يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين
في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف

او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور
اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية **او**
تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار
الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل
جمعهما في المفكرة بقوله **فان العقل بتجريده**
المثلين عن التشخص في الخارج برفع
التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض
المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى
الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات
صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة
حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج
لان كل ما هو حاصل في العقل ولا بد له من
تشخص على ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه
يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد
انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه
للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان
هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان
قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا

بعوارض

بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان
اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية
باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة
ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان
جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك
في باب التشبيه **او تضايف** وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الاخر فحصول كل منهما في المفكرة يستلزم
حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما **كما**
بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما
بالقياس الى تعقل الاخر **او الاقل والاكثر** فان كل
عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد الاخر فهو اقل
من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان
المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة
والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات

والمعقولات وفيه بطلان التضايف انما هو
بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل
والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات
الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس
بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد
ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول
كالنجار والكرسي فانهما محسوسان ~~وان~~
~~اراد العلية والمعلولية معقولتان لكونهما~~
~~محسوسان~~ وان اراد العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية
والاكثرية ايضا كذلك **او وهمي** عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه
تقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني
ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك **بان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين** من جهة انه يسبق
الى الفهم الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما
عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون

وكذا

وكذا الخضرة والسواد **ولذلك** اي ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما
في المفكرة **حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر**
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه
الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق
الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحاق
مجاز **او يكون بين تصوريهما تضاد** وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد
بينهما غاية الخلاف **كالسواد والبياض** في المحسوسات **والايمان
والكفر** في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له
من غير اباء وجحود على ما فسره المحققون من المنطقية
مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من
شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه
وجوديا مثله **وما يتصف بها** اي بالمذكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما

على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه
تضاد كالسما والارض في المحسوسات فان
بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان
احدهما في غاية الارتفاع والاخري في غاية الانحطاط
لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام
دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما بين المحسوسات والمعقولات فان
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية
والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السما والارض
والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
والا فالفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهومهما
بخلاف نحو السما والارض فانهما لازمان لهما
خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين

لانه

لانه ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني
مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان
وجوديين ثم بين كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد
وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره
احد ~~المتضايفين~~ المتضادين او الشبيهين لهما
الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المتغايرات التي ليست
اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر
به البياض وكذا السما والارض يعني ان ذلك
مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما
في المفكرة او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع
الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب
مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن
في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك
بينها في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع اصلا وكم
من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما
لا تقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج

الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل
وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى
الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات
الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته
الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح
وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون
مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان
التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس
من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع
ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف
على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض
مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات
واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا
للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا
هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات

فكيف

فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها
وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال
لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ
المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي
فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي
ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف
باذنجانة ومرارة الارنب بحرية قلت
ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف
ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما
بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم
منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما والمص
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين
الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر

ح بحث العقل اراد بالتصور الامر المتصور

جميعا

بيان كلامه ... سابقا

ادني قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله
الوهمي انه يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد
او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس التصور فيجب
ان يريد بتصوريهما معلوميهما حتى يكون له وجه
صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين
وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي
بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا
التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما قد لا يدل
عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما
لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل
في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار
هذا الفن والله الموفق **ومن محسنات**
الوصل بعد تحقق المجوزات **تناسب**
الجملتين في الاسمية اي في كونهما اسميتين
او فعليتين **وتناسب الفعليتين في المضي**
والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين
مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد
في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول
قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد

قال

قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشيخ العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال
كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين
وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني
يجب ان تقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان
تقدر احداهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه
كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت
جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة
ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية
صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما
ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة
الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف
على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه
في المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون
باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف

اي العلامة في كلام السعد

لانه اذا عطف على خبر المبتدا الذي فيه ضمير فلا بد ان يكون في المعطوف ايضا ضمير ليتوافقا خبرا بعد خبر

مقابل كلام السيرافي الذي بني عليه الشيخ وجه الفصل هكذا

الرفع والنصب

عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالرفع بالنظر الي اسميتها والنصب بالنظر
الي فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا
تحصل المناسبة ولا يخفي علي المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور
وخفي علي كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد
في احداها التجدد وفي الاخري الثبوت مثل
زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احداها المضي
وفي الاخري المضارعة مثل قوله تعالى ان
الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احداهما الاطلاق
وفي الاخري التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان جئتني اكرمتك ايض ومنه قوله
تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب
باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخري بالتذنيب
وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا
تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال
على ضربين موكدة يوتي بها لتقرير مضمون الجملة
الاسمية علي راي ومضمون الجملة مطلقا علي راي
والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول

اخري

اخري كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايض ممن اشترط
في الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما اخر غير الموكدة والمنتقلة وتسمي
دائمة او ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها
فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل
الحال المنتقلة ان تكون بغير الواو لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسما انما
جيء به للدلالة علي المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فهو دال علي التعلق المعنوي
بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تعلق
معلق اخر كالواو واستدل المص علي ذلك بالقياس
علي الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان
كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها
لكنها في المعني حكم علي صاحبها كالخبر بالنسبة
الي المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعني
لذي الحال كما تثبت بالخبر المعني للمبتدا فانك
في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد
كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت
به لتزيد معني في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتدا اثبات الركوب له بل اثبته علي سبيل
التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعني
ابتدا وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعني

وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال ان صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف
لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير
مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض
والطويل وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت
ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر
فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع
بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما
النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد
تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
وللدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى
سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت
امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال
على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب
معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي
والحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف

سهو

سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف هذا
الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة
لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون
القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها
اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها
وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل
به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل
التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها
مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح
للربط والاصل هو الضمير بدليل الاقتصار عليه
في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه
لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة الارتباط
والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له والحال
لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر
بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست
بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت
فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه

صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزا للكلام بدونها فظهر ان ربط
الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل
مقام يحقق فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع
حالا ان خلت عن ضمير صاحبها التي تقع حالا
عنه وجب فيها الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة
فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند
ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة تجب
فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال
وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان
ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا وخبرا ولا نكرة
محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان المبتدا
هو فيه يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما
يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع
الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه
الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة

قد يقال انه يصح ان يقال يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا
عنه في الجملة ويدل عليه ما يأتي
في الجواب عن وقوع الانشائية حالا
حيث قال المراد كل جملة يصح وقوعها

وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه
حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت
نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله
يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل
جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع
حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد منه
الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة
لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء في زيد وهو
ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد ارتباط
اقتضا لذلك كما في الخبر والنعت والمبتدا لعدم
استغنائه من الخبر يصرف الي نفسه ما وقع بعده
مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه

وبين المنوي من الاشتباك والاتحاد المنوي حتى كانهما
شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام
وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء عن ذلك الشرط كقولك
اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق
الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق عزيمة اليه
وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء
بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام
انا سيد ولد آدم ولا فخر **والا** عطف على قوله ان
خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير
صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب
فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل

ذلك

ذلك وبيانه بقوله **فان كانت فعلية والفعل مضارع**
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب
الاكتفاء بالضمير **نحو ولا تمنن تستكثر** اي لا تعط
حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا **لان الاصل** في الحال
هي الحال **المفردة** لواقعة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة
عليه بسبب وقوعها موقعه **وهي** اي المفردة **تدل**
على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا
معنى الصفة **غير ثابتة** لان الكلام في الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول **لما جعلت الحال قيدا له**
يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عامله بوقت حصول مضمون الحال وهذا
معنى المقارنة **وهو** اي المضارع المثبت **كذلك** اي
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا
له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم
الثبوت والاثبات يدل على الحصول **واما المقارنة**
فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا على ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر
وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو
زمان التكلم وقد تقرر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة

من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن
بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل
لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت
على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع
دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة سؤال
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء
من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي شعر
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم
فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله
قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة
وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله
واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس
المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت
ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان

قدم

في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ
المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا
مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما
مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف اي تخفيف النون فلا
للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتوكيد واما مجيئه بغير الواو فما
اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله
اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا
غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
فالمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول
لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول
ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر
هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا
دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة
الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي

اي معناه المقصود ان نؤمن

تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب
في قولنا يجئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى عن حال
بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض
النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اي زمان التكلم
اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوت
الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد
القاهر في قول مالك بن رفيع
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ٭ وَكُنْتُ وَمَا يُنَهْنِهُنِي الْوَعِيدُ
إنَّ كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع
الحال والمعنى وجدت غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد وغير
مبالٍ به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة
وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء
بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا
لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي
غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت
صدورهم بدون الواو هذا فيما هو ماض لفظا واما
الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان
كلاهما ينقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة
ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل

لم

لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي
بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي
مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه
فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته
على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع
قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من
الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب
في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال
ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا
مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى
الحال المقابل للاستقبال وهو في زمان التكلم
فربما تكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال الذي هو زمان التكلم لوجب تصدير المضارع
المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء
الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة
للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال

وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي
وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم
استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي
والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر من اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان
تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول
ابي العلاء

أَصَدِّقُهُ فِي مِرْيَةٍ وَقَدِ امْتَرَتْ ۞ صَحَابَةُ مُوسَى بَعْدَ آيَاتِهِ التِّسْعِ

وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان
يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما
متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال
السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد
فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت
ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد
مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء
جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها
صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال (اي زمان التكلم) واما
الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة

والحصول

والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال **واما المنفي**
اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي **فلدلالته على**
المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم
نفع الندم متصل بحال التكلم **وغيرها** اي غير لما مثل
ما ولم **لانتفاء متقدم** على زمان التكلم **مع ان الاصل**
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم **فيحصل به** اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اي على المقارنة **عند الاطلاق** اي عند
عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم
بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد
من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي
واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي جميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون
النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي (اي احدهما مناقض للآخر)
نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا
في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي



الاستغراق اذا استمرار الفعل صعب واقل من استمرار الترك
ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي
اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه
اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف
الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقا الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب لانه وجود عقيب وجود
والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي
فيه انتفا سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يوثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفا علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم
لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه
الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما
الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه
وعوده على الابتدا اي رجوعه على ما ابتداه على ان

البداء

الاستثنا سوا كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما
ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في باب ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا
ما ضرب احدا احد الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثنا شيئين
باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة
الاستثنا اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان
فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثنا
متعددا ويجعل المقصور عليه مقدما ويجعل معمولا ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها اعلم انه اكثر النحاة على منع ذلك الا ان
يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما
جاني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذ لم يبق الا انت
ضاحكا فان ضاحكا معمول لرايت والعامل في المستثنى لم يبق
وليطلب بيان ذلك من كتبهم الى ان قالوا والظرف في قوله
تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
منصوب بمعنى اي اتبعوك في بادي الراي وكذا الا الاعبر
في البيت الاول اي لا اشتهي الا الاعبر والنوائح في البيت
الثاني مرفوع بمعنى اي قامت النوائح وفيه بحث لان
الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف

نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا
قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي
ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في
الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا
ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا
لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو
في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضا
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين
يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضا القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة
هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب
في افادة النفي والاستثنا القصر فيما يتحقق بين المبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثنا
المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل
الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا
يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره
ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير
مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم

النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراة ابي جعفر ان كانت
الا صيحة واحدة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراة
الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت
ذي الرمة • وما بقيت الا الضلوع الجراشع • للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضا المقام معنى شي من الاشيا
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان
حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن
ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح
نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو
المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك
المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه
كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما
نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب
لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما
قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا
القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه
من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العائد الى ما ليس
في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد
وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاني الا راكبا
كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا

من الصحة

من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس
بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى
اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيا مع صحة اطلاقه
على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك
و في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا
او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه
اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا
ذلك الشيء على صفة الانتفا واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم او يقعد
او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النسا وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا الحال مما
لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم
والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة
غير النسا الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج
الامير معه صقر صائدا به غدا حمل المعزوم عليه المجزوم
به كالواقع الحاصل وفي انما يوخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما يقع بعده

بمنزلة

بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس
فانه انما جاز في النفي والاستثنا على قلة لعدم الالتباس
بنا على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سوا قدم
على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام
متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان
تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب
على زيد قال ابو الطيب
اسامياً لم تزده معرفة ... وانما لذة ذكرناها
اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا
كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير
كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم
قلبا وتعيينا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول
ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفا
شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب
السادس الانشا الانشا قد يقال على الكلام الذي ليس

الباب السادس الانشا

لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه وقد يقال على فعل
المتكلم اعني القا الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا
هو الثاني لانه قسمه الى طلب وغيره وقسم الطلب الى التمني
والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام
الذي فيه التمني وكذلك البواقي ولا يتوهم ان هذا
يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصـ
بحث اخرا لاعراضه فالانشا ضربان طلب كالاستفهام
والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل
ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث
الخبر ولان كثيرا من الانشا الغير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشا ولهذا قال
صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر
والطلب فالانشا ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى
اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام
وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المص خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والندا لانه اما ان يقتضي

كون

كون مطلوبه ممكنا ولا الثاني التمني والاول ان كان
المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب حصوله امر في الخارج فان كان ذلك
الامر انتفا فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان
باحد حروف الندا فهو الندا والا فهو الامر منها التمني وهو
طلب حصول شي على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له
ليت ولا يشترط امكان التمنى لان الانسان كثيرا
ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول
ليت زيدا يجي وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود
لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني
مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له
لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفاء هذا الحكم واستدعا الاستفهام الجهل بثبوته
وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم
بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب
على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشيا الستة والمناسب للمقام ههنا
هو التمني فكانه يعرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي

بالفاظ التخصيص والدعاء والترجي

تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودو الو تدهن وهي حرف
مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فتنتصب
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي
مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال **السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا**
والا بقلب الها همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما
اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله
مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب الزام
جعل هل ولو متضمنتين **معنى التمني ليتولد** علة
لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس
افادة التمني بل ان يتولد **منه** اي من معنى التمني
المتضمنتين هما اياه **في الماضي التنديم نحو هلا**
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام **وفي المضارع**
التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا
فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان
يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به

في لفظ

ما كان اى على ترك ما كان

اي بالطا المهملة اي على ترك ما كان اي الشيء كان يجب المتكلم ان يفعله المخاطب وفي النسخ بالجيم ه

عبارة المفتاح وكانت الحروف المسماة بحروف التندم والتحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما والتي تمني ماخوذة منها مركبة مع لا وما المزيد الخ

في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا
وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام
هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض
النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا
اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه
معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط
معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل
ولو قد يستعملان للتمني وعنى ما مضى يناسب
التنديم وما يستقبل السوال والتحضيض وانما
ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة **وقد يتمنى بلعل فيعطى**
حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان **نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو**
عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن
لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء
لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع

ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صارت الهمزة ام فقدمها المص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح

هل

هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق وقد يكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص لطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اعني ضرب ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف

والفاعل في أأنت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول
في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع
القطع بوقوع الضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا
ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول أأنت قلت
شعرا قط وأنت رأيت انسانا قط اذ لا معنى للسؤال
عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور
اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو أن تقول
من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما أشبه ذلك
مما يمكن ان ينص عليه فيه على معين فأما قيل شعر
على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه
لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى تسأل عن فاعله
وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب
التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا
أي لاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد
قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل
على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد
الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون
الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع

أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا كذا في نسخة والاصح أن تقول صح

أي السؤال

هل مع

بخلاف

بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا
يمتنع لما يجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور
فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام
المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور
السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل
زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو
محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سواء ان الغالب
في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح
وجه التقبيح المبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص
ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته
لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته
بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض الشارحين
المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام
لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر

فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ابلائها اياه
لفظا **وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك**
اي لاجل ان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير
في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه
بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف **ويلزمه** اي السكاكي **ان لا يقبح هل زيد
عرف** لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر من انه
قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو
هل زيد خرج على تقدير الفعل تصحيح للوجه القبيح
البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا بعلة اخرى فان انتفاء
علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا وغاية ما في
الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه
يلزم عدم قبحه **وعلل غيره** اي غير السكاكي **قبحهما**
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف **بان هل بمعنى قد
في الاصل** واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها
في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها
على الجملة

قوله كقوله اي الراجز اهل عرفت الدار بالغريين
وصاليات ككما يؤثفين
بالغريين وتمامه
وصاليات عطف على الدار وهي الحجارة
التي تجعل اثافي للقدر منصلي
بالنار بالكسر احترق ويؤثفين
من اثفيت القدر اذا جعلت لها
اثافي والكاف ان حرف او اسمان
او الاول حرف والثاني اسم وفاعل
للتاكيد انظر السراجي وقال ويؤثفين
جاء على الاصل كقوله شيخ على كرسيه معمما فانه
لا يؤكرما وقال ايضا اذا كان نصاليات
هو الحجارة والاثافي هي الحجارة
يلزم تشبيه الحجارات بالحجارة
وهو لغو

على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد
والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها
فانها تسلت عنها ذاهلة **وهي** اي هل **تخصص المضارع
بالاستقبال** بحكم الوضع كالسين وسوف **فلا يصح
هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو
اخوك** يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات
الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار اثبات الفعل
الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال
لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح
السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا
في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي
ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه
لا يصح وقوع هل في هذه المواقع وبهذا ظهر فساد
ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل

اي حيث قال فلا يصح في هل تضرب في ان يكون
الضرب واقعا في الحال

لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل وانتفاؤها هنا ممنوع الا ترى الى صحة
قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي
الامير قال الحماسي
ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا
وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان
بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة
الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييد هل بجيء بالحال واورد
قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه
ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث
مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين
ان يقعوا فيه من غير تامل ويأخذوها مذهبا
ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما تقول نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا
خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له

اما

اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول
اعني الاختصاص بالتصديق لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا
الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لا الذوات
ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان
لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه
مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد
في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله
من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة
على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل محذوف يفسره الظاهر
وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون وان كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل
من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من
البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد
ما سيوجد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله

على النمل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة
اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجودها وقد
اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد
فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة
محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام
تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة
ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر قيل فيطلب بها شرح
الاسم كقولنا ما العنقا طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع
فيجاب بايراد لفظ اشهر سوا كان من هذه اللغة
او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته
التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس
والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب
الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي انه
يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف
انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته

اذ

اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون
الشيء هو هو والمعدوم لا ماهية له والفرق بين المفهوم
من الاسم بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء
الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت
لها مفهومات وحقائق كانت لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب
الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة
حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشيا التي يبرهن
على وجودها في اثنا العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت
وجودها وبرهن عليها صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب
الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فعلم ان الجواب
الواحد يجوز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين
وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العارض المشخص
لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما
الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو
فلان وما اشبه ذلك فانه يصح ذلك من جهة ان المخاطب
يفهم منه التشخص بحسب انحصار
الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك
الاوصاف تطرا الى مفهوماتها كليا وقال السكاكي يسال

ما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشيا عندك وجوابه
كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه
لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات
هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون
قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني
وفيه نظر اذ لا نسلم انه سواله
عن الجنس وانه يصح في جوابه من جبريل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما
يفيد السامع تشخصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي
في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه
ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى
بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد
اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال
باي عما يميز به احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي
الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عليه
السلام فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب محمد عليه
السلام قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما
عن الاخر والامر الاعم الذي اشتركا فيه هو مضمون ما اضيف

اليه

اي فعلها فعل ومنه قول ابي الطيب
اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اي فسانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب
بها فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب
لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان
الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا
فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما
اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضرب
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة
هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان
ارادوا وليا فالله هو الولي وانما في مثل قوله
فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر
كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة
على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف
من انه على حذف المبتدا والخبر من قوله من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر
اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم

بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلون
الي يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال
وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربن لصوت الباقي التعالي ببغداد وههنا ما لمن وما لي
اي طربن فاحنت اسكنها وهي لا متسكن ثم اعاودها
وتدافعني الي ان قضيت العجب من كثرة معاودتي
وشدة مدافعتها والحذف علي وجهين ان لا
يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام كقوله
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله
متقدم علي تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له
بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب
ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان
يدل العقل عليه اي علي الحذف والمقصود الاظهر
علي تعيين المحذوف كقوله حرمت عليكم الميتة
اي تناولها فان العقل دل علي ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا
من محذوف والمقصود الاظهر دل علي ان المحذوف
التناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشيا
تناولها وتقدير التناول اولي من تقدير الاكل
ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله
منها ان يدل العقل فيه تسامح لان ان يدل
بمعني الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها

قوله وهنا الوهن والوهن نحو من نصف الليل وهو ظرف لطربن اي التوق ه

قال رخسرو وتبع الغنري هذا انما يصح علي مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما علي مذهب جمهور السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما كما تقرر في الاصول اه

ان يدل العقل عليهما اي علي الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل
علي امتناع المجيء علي الله تعالي ويدل علي تعيين
المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل علي تعيين الامر او تعيين العذاب
فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
علي التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان
العقل دل علي ان في قوله فيه محذوفا
اذ لا معني للوم الانسان علي ذات شخص بل
انما يلام علي فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها
حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه
وفي شانه حتي يشملهما اي الحب والمراودة والعادة
دلت علي الثاني اي مراودته لان الحب المفرط
لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي
لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه ولا يقدر
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الي العادة ومنها ان
يدل العادة عليها نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم
اي مكان قتال اي مكانا يصلح للقتال
ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع
في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل علي ان المحذوف
هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة

قال العلامة خسرو هذا اشارة الي دفع ما يرد علي المصنف انه او في تعيين الامر او عذابه بناحي التعيين ورد اصلا ان التشكيك لبيس في التعيين اذ لا خفا في تعيين احدهما بل التشكيك في تعيين انه الامر او العذاب ولما فيه من الدقة امرنا بالتامل

قال العلامة ثم ملا خسرو اتفقوا فيه بحث لا لعدم الموافقة للغرض ... تقرير الحب لا غير ... وكانت مفهوم العشق ... ارادت انه تظهر ... موقعه لانه مما لا يلام عليه في العادة فكانت قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لو كان مما لا يلام عليه في العادة فتدبر فانه في غاية اللطف

بعلي الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له
من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به القوانين
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو
بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ
وعند الشروع في القيام والقعود بسم الله
اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها
الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين اي أعرست فان كون هذا
الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق
تقول رفأت الثوب أرفأه اذا اصلحت ما وهي منه
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام
ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله
النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم
بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل
لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة
والحرمان عنه والشعور بالمجهول بوجه ما الم
الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل
به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت

النفس

مطلب

النفس الى العلم به وتألمت بفقدانه اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى
وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم لا تقل بشرى ولكن بشريان وما
يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب
يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة
ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان أسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب
الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب
المستفظع لمجيئها من حيث ينتظر الغيث
وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد
طلب شرح شيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء والايضاح
وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك
لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت

بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام
باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم
زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد
كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا
وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز
والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي
ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض
الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث اي التوسط صح
لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه نظرا حيث
حذف المبتدا الذي هو صدر الاستئناف وايهام
الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع
بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة
التي يطرب النفس عند وجدانها تأثرا وانفعال
عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة
جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفات يمتنع اجتماعهما على شيء واحد
في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع
وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين

ثانيهما

ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل
ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير
عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة
لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني
بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف
الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز
عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص
عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهي صلاة العصر على قول
الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد

يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا
لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي
للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم
بدينه وسوف تعلمون انذار وتخويف لهم
عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره
توكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ
ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول
واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل
وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان
لكنه قد يجي لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان
الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ
عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم

سبيل

سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع
ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله
فيا قبر معن انت اول حفرة ٭ من الارض خطت للسماحة مضجعا
ويا قبر معن كيف واريت جوده ٭ وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها تكرير ما يبعد بسبب طول في الكلام وهذا
التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله
تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا
ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور
رحيم وكما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون انني ٭ اذا قلت اما بعد اني خطيبها
وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني
واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة
في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم الهداة به اي تقتدي
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار
فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه
بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه

في قوله

تأدية ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق
عطف على زيادة المبالغة التشبيه اي قول امرئ
القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا
وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله
لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع
اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما
كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة
الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا
كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز
حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع
توهم غير المقصود في بيت السقط
تسقيا كالكاس من لم يكن مثل حاتم من الدرهم تبغيه تقبيل خال
فانه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر
وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل
المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه
بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى
هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى

بدونها

بفتح الجيم وسكون الزاي حفيد

بسبب النظر حقيقة ومن الحقيقة لا تخلو عن بياض

قوله موتت حكى السعد عن شرح ديوانه العربي موتت بالبناء للفاعل لازما اي كثر موتها وقال الشيخ يقرأ بضم الميم اي اماتتها ايدينا ولعله لا يصح لعدم السماع تدبر

قوله من قد مذ بيانيه وقوله مثل خاتم ايماء الى الاستعارة ولما كان التشبيه بالكاس في الاستدارة موهما لسعته دفعها بالتشبيه ثانيا بالخاتم

بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول
مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم
شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اي
معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي
التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل تارة في معنى
العاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل
في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا
بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى
الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون

من نكتة الايغال

من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب
اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جا الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله
تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افاين
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افاين مت فهم الخالدون تذييل من الضرب
الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايض
اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظة
ايض تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا
يعني انه قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايض ينقسم قسمة اخرى الى قسمين اخرين
ولولا قوله ايض لتوهم ان هذا تقسيم للضرب
الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم
ينتبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب
ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان
يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق
الباطل منطوق قوله وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه
بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب

في لست

في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا
يعرف بالتامل يعني لا تقدر على ان تبقى مودة
اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث
اي تفرق وذميم خصال يقال لم الله شعثه اي اصلح
ما تفرق من اموره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على
نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير
لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال
واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايض لان
الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشي
وفيه توق عن الايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اي يؤتى بشي يدفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط
الكلام وقد يكون في اخره كقوله اي قول
طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير معتد
للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله
صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع
وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله
تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المومنين اعزة على الكافرين فانه لو

اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله
اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان
ذلك تواضع منهم للمومنين ولهذا عدي الذل بعلي
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم
على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المومنين خافضون لهم اجنحتهم ومن
هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي .
حليم اذا ما الحلم زين اهله . مع الحلم في عين العدو مهيب
فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك
من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت
تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة
والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المص
انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين
اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله
فامن لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين
العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم
لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم
ان من لا يكون حليما حين يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت
الطف وادق مما يشعر به كلام المص وان المصراع

الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه
الحلم يوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما به من البشاشة
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة
فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة
التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن
مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه
وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله
اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا
مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل
المدة وانه اسرى به في بعض الليل واما
بالاعتراض وهو ان يوتى في اثنا الكلام او
بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع
الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند
فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني

بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه
بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم
ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعا
في قوله اي وكالدعا في قول عوف ابن محلم الشيباني
يشكو كبره وضعفه ∴
ان الثمانين وبلغتها ۝ قد احوجت سمعي الى ترجمان
يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله
بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو ∴
الا هل اتاها والحوادث جمة ۝ فائدتها تاكيد وجوب
اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن
لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني
وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل
هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون

ان

ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم
واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض
اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
اي وكالتنبيه في قول الشاعر ∴
واعلم فعلم المرء ينفعه ۝ ان سوف ياتي كلما قدرا
ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدورات البتة وان وقع
فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم
ومفعوله والفا اعتراضية وفيها شائبة
من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي
وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان
الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين فقوله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى
اتصالهما بقوله نساؤكم حرث لكم فان قوله
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث
امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم به هو
مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن
الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة

نساؤكم حرث لكم

في هذه الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما
نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا
الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله
في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي
تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم
مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول
ابي الطيب وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ ، يا جنتي
لرأيتِ فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم والاستعطاف ومنها السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فَلَا هَجْرُهُ يَبْدُو وَفِي اليَأْسِ رَاحَةٌ
وَلَا وَصْلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهُ فان كون هجر الحبيب
مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس
راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون
الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم
وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد
تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز
فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها
بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر
الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا
صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند

هولا

هولا ان يوتى في اثناء الكلام او في اخره او بين
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الا
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان
لا تليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان
لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يوتى
بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وَمَا
مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ ، وَلَا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ
كَانَ قَتِيلُ فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف
قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم
وكلامه هاهنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراض وهذا مما
لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات
محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على
معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا
ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا
ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه
انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الا
وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام

ولين

عراب

ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان
يوتى في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة
فحينئذ تشمل من التتميم ما كان واقعا في احد المو قعين
اي في اثنايه كلام او بين كلامين متصلين ومن
التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل
له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هولاء ان لا يكون له محل من الاعراب اولا
يشترط فان اشتراط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من
الاعراب ولم يتحقق شيا من التتميم اصلا لانه
انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من
الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سوا كان له محل من الاعراب
او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض

اذا

مطول

٢٥٠

اذا كان جملة يشترط عنده وان لا يكون لها محل من الاعراب
واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو
اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه
لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم
فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره
اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا
فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير
داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيهما ومن الامثلة
التي اوردها المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني
وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه
نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة
لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم
ما في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة
كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تاتي
للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى
انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه

اي في الاية

وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله
لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون
في نفس الامر وفيه نظر لانه ايض من قبيل التكميل
او من الاعتراض عند من يجوز كونه لا لنكتة
فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل
المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساوٍ له اي لذلك
الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام
يصد اي تعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد
اي سيادة وتمامه ، ولو برزت في زي عذراء ناهد
الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي
نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغني صحبته اعني الراحة وبالفقر المحنة
يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه
من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل

بالميل

بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى
مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة
اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان
يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل
عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي
ونكر ان شئنا على الناس قولهم ، ولا ينكرون القول حين نقول
اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد
لا يجسر على الاعتراض علينا انقادا لهوانا واقتدا
بحزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع
الناس الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت
مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايض تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه
ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد
واله ونساله التوفيق في اتمام القسمين
الاخيرين بمنه وجوده وافضاله

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه
جزاء من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل
بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع

وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما
حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير
علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما
توهم واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم
ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة
الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ان علم البيان
ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف
من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان
وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد
معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن
ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه
لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفا مثل ان يورده
بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان

ولا

ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان كل واضح او خفي بالنسبة اليهما هو اوضح
منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح واوضح فلا حاجة
الى ذكر الخفا وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى
الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما اباه القوم في الدلالات الوضعية
كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر
ها هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني
لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم تكن كل دلالة
تحتمل الوضوح والخفا وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون
الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول
الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقد والنصب والاشارات مثال الاول
والاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف مثال الثاني
الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع
مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية

جوابه بانا بالتسليم ايضا ان المراد
بالمعنى الواحد اعم من التركيبي والافرادي
يخرج بتقييد الاختلاف في وضوح
الدلالة قريب لان التقييد بالاختلاف
في الوضوح يعتبر في العقلية
دون الوضعية

لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها
اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي
التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان وضع
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمص بالنظر ها هنا هي التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع
والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه
وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير
عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع ولعلهم ارادوا بالوضع وضع
ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل
اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان

من المعنى

من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة
وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة
اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
وانفهام المعنى من اللفظ هو كون ~~معنى اللفظ~~
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية
ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه
صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها الا بروابط
مثلا ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى
الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى
منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم
العلم حصول صورة الشيء في العقل
اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون
للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج
عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى
الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع

ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل
يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول
اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية
بما يقابل الوضعية والطبيعية وتختص
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الكل
المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل
اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد
به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد
به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها
ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه

يصدق

نقض المطابقة بالتضمن

نقض التضمن بالمطابقة

نقض المطابقة بالالتزام

يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها
مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف
الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما
قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع
له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه
جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم
من حيث انه خارج لازم وقد يجاب
بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به احد
المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد
ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون
الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد
بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى
اذا كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة
وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر

نقض الالتزام بالمطابقة

معنى فهم ذلك المعنى فهو دالة عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به صح

لان كون الدلالة وضعية لا تقتضي ان تكون
تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا
اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
نتعقل معناه سوا اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوي هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
علي الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام
حتي ذهب كثير من الناس الي ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة
عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلي ما ذكره
هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين
الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد
اكثر من معني واحد وقد صرحوا بان كلا
من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين
الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر
انها مطابقة او تضمن وايهما اخذت
يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك
بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد
بالحيثية مما لا بد منه **وشرطه** اي شرط
الالتزام **اللزوم الذهني** بين الموضوع
له

له والخارج عنه اي كون المعني الخارجي بحيث يلزم
من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه
اما علي الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت
نسبة الخارج الي الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه
دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح **ولو**
لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق
العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجري
عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله
مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة
الالتزام ان يفهم من اللفظ معني خارج
عن المسمي سوا كان الفهم بسبب اللزوم
بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال
والاظهر ان مراده باللزوم الذهني
ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمي لان معني اللزوم عدم الانفكاك
وظن انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان

بان لم نشترط اللزوم الذهني المذكور ه

كطنين الاذان بلزوم لقا الحبيب ه

اي اللزوم ه

لانه لا يلزم من تعقل الملزوم فيها تعقل اللازم بل يفتقر الي مطلق التامل في القرائن

يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام
ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفا والايراد
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالة
المطابقية لان السامع اذا كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم
يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى
لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلام يودي
هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد
او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها
ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفهومات كان فهمه اياها
من المرادفات كفهمه اياها من تلك
الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك
المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد
منها

منها دالا لان المفهوم والمتصور من قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون
عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء
منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون
بعض فيكون بعضها دالا دون بعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها
دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا قليلا
واياما كان لا يجري فيها الوضوح
فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع
موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت
الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه
من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم
المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال
بل في ذلك الزمان السابق فان قيل
لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ

لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث
يحضر معانيها في العقل بادني التفات
لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد
بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الي التفات
اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط
المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الي معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة
تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل
فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء يكون ذلك بالنظر الي نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث
انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية
كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الي الوسائط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي
واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية
في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة
تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا
تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات

لا لاجل لوازم كما فهم المعترض ه

ويتاني

ويتاني بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى
بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب
اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم
للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز
ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه
من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك
الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا
هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول
المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة
او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان
اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا
مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة
اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل فيمكن تادية ذلك المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء

قوله الشيء اي دالة لان الدال هو اللفظ لا المعنى
ففي كلامه حذف مضاف

قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على اجزاء جزئه لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالته على الجسم لان المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس اه فمعنى قوله بالعكس بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ان يحمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو جزء من جزء اوضح من دلالته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء سواء كان مفهومين من لفظ واحد او من لفظين كذا في عبد الحكيم

الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزا كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفا ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز

قوله ودلالة الجدار على التراب اوضح ... لكونه بلا واسطة

قوله الامر كذلك ... الجزء ... على الكل [illegible]

المفرد

المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزا ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام فان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما يجئ في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما يجئ

الا ... ساوا ...

وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء
معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام
قرينة دالة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه
يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء
مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليها الكل في الوجود
مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه
وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه
به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض
له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد
اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكروا التشبيه في علم
البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لمبحث
الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم
فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام
في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي
وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان
يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث
من غير التفات الى الاجابة التي اوردها في صدد

هذا

هذا الفن التشبيه اي هذا باب التشبيه
الاصطلاحي الذي تنبني عليه الاستعارة وهو
المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو
اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى
اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه
اي مطلق التشبيه بالمعنى سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه تنبني عليه الاستعارة او
غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير
لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه
الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان
المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه عين هو
يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة
هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اخرص
له بهيئتها هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير يتناول مثل
نحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما
اشبه ذلك والمراد هاهنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه
المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه
الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني

منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي
على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي
في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها
بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد
كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما
يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه
اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه
فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني
نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم
فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام

ويجي

[illegible] في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى [illegible] لا يسمى تشبيها [illegible] الاصطلاح [illegible] صاحب المفتاح [illegible] اسد [illegible]

ويجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب
التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه
اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه
به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها
ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة اما
حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان
التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه
والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد
والورد في المبصرات والصوت الضعيف
والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف
الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه
لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد
الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع
تسامح اذ في الصوت الضعيف والهمس والنكهة

وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو كون الخد
والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير وليتهما
لا نفس هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وتنسمت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير **او عقليان** عطف
على قوله اما حسيان **كالعلم والحياة** ووجه
التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما يجي
تحقيقه **او مختلفان** بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول **كالمنية
والسبع** فالمنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة
عما من شانه والسبع حسي **والثاني مثل العطر
وخلق رجل كريم** فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر بها
الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس
بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعله للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور
والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور
والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول

واما

واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول
فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل
لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه
كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميمه تفسير الحسي
والعقلي بقوله **والمراد بالحسي المدرك هو
او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة** وهو السمع
والبصر والشم والذوق واللمس **فدخل فيه** اي بسبب
زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي **الخيالي**
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس **كما** اي كالمشبه به **في قوله
وكان محمر الشقيق** هو من باب جرد قطيفة
اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه
سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا
كثر فيها ذلك **اذا تصوب** اي مال الى السفل من صاب
المطر اذا نزل **او تصعد** اي مال الى العلو **اعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد**
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لانه الحس انما يدرك ما هو موجود هو المركب
رك

اي الاذا منه طرحته الكرة الاخراه

في المادة الحاضر عند المدرك علي هيآت محسوسة
مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة
بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدي الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيال فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو
غير مدرك بها اي باحدي الحواس المذكورة ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد
يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول
امرء القيس ∴ ∴ ∴
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ∴ ∴
∴ ومسنونة زرق كانياب اغوال
يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمي
والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب
الي مشارف اليمن وسهام محدودة النصال تعالى
سن السيف اذا احدده ووصف النصال بالزرقة
للدلالة علي صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت
لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة
في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات

المعاني

المعاني الجزئية المدركة بالوهم علي ما سبق تحقيقها في بحث
الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية
ليست مما تادت الي الخيال من الحس المشترك
اذ لم يقع لها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية
بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان تدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست
ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان من قوي
الادراك ما يسمي متخيلة ومفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان حاث
او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن
نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس
هي التي تستعملها علي اي نظام تريد بواسطة
القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمي متخيلة و
بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمي
مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته
المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها
كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان

اي دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوي الباطنة ويسمى
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من
من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من
الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق
ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك افة وشر
من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها
وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة
والمتوهمة بصورة شي ترجوه وكذلك البواقي فهذه
مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة
العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية
وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية
وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما
اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين
المذكورين والادراك ليس تدركه الحواس الظاهرة
دخلا بالضرورة فيما عد المدرك باحدى الحواس الظاهرة
وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي

وجه

وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد
في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية
والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا
منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي
له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو
من اوصاف الشي في نفسه خاصة كالشجاعة
في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل
ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه
الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين
دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي
او للنجوم والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل
في قوله

رب ليل قطعته بصدود ، وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين ، وتابى حديثه الاسماع
وكان النجوم بين دجاه ، سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه فيه اي في هذا البيت هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشيا مشرقة بيض في جوانب
شي مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان

قوله البواقي كالحيا او المتخيلة والحافظة سرابي

وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير
للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل
تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة
وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة وقوله شبهت جواب لما
ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم
بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان
النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى
تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له
بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء
والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي
بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى
بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه
النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه
في اسوده فيما سواده محقق او بالانوار اي الازهار
مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد
الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر
اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع
في كون كل منهما اشيا ذا ابياض بين شيء ذي سواد على طريق

التاويل

التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان
قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت بين الابتداع فكان اللطيفة فيه
بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع
من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه
التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح
في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه
رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى
الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه
وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا
لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة
عليه بما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه
فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا
والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه
التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام
النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما
لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه

وهي التقدية مالم يصلح بالملح ومن جعل وجه
التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة
والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما
اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما
النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية
اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب
باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا
القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من
القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة
يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة
او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او
غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات
ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال

ان

اوجه

ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه
احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان تكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعمق والعرض وسطح ان قبلها في الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد
حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع
الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند
الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي
القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه
اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر
والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ
والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكا الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحنا والتحدب والتقعر
الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب

سمي به لانهم كانوا يبحثون به في التعليم لكونه ظاهرا لا انه هو المحسوس

بخلاف ما عند الحكما فلا تختص بمكان

احترازا عن الكون والفساد

انما قال اعني لانه ظاهر التعريف ان يكون الحركة عبارة عن الحصول الثاني

المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية
والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة
والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة
المقروع او ملاسته كما في أوتار الاغاني المتدة
او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة النوائب
كما في المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلا او
بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة
الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم
وهي قوة مرتبة في زائدتي معدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها
ولا اسما لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الي محلها
كرائحة المسك او الي ما يقارنها كرائحة الحلاوة او
باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات

اي الملكات الذي هي الحلاوة وهو الحلو

التي

من طبيعية وحيوانية وانسانية

التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها
فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية
من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية
تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال
واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزا اخفض
وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل
عن استوا وضع الاجزا واللين وهي كيفية
تقتضي قبول الغمز الي الباطن ويكون للشي
قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد
كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الي الباطن
من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكما والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الي صوب المركز لو لم
يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة
محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان
من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه
مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق
المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الما قسرا

والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم
المحيط لو لم يعقه عائق
ان يتحرك الي صوب صح صح

فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما
يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة
والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك
مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف
على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر
او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة
بذوات الانفس من الذكا اي حدة الفواد
وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء
وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق
اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر
بحصول صورة الشي عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات
ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة
بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبداوها ارادة الانتقام والحلم
وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير
الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها
ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق
وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية

الا

قوله ذاتية اي اولية بلا واسطة
كالاعطا للكرم والمنع للبخل
ويتبعها افعال اخر كدفع المحوج
للاعطا والهلاك للمنع فقوله ذاتية
احتراز عن مثلها [illegible] وخالفه
عبد الحكيم حيث قال المراد بالذاتية ما لا يكون
للكسب مدخل فيها تامل

[illegible]

الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك
الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا
بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس
ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل
الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار
العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب
للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال
ان الوصف الحقيقي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف شي
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصاف
شي بتصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة
الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه
على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد
القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب
البلغا فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة
انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها وايضا وجه
التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا
من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه

حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا
بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا
يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر نستعرفه وكل منهما
اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما
متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه
التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة
الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور
بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك
المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف
اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب
منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي
او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع
المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه
والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا
لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز
ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان
يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه
التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما
وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون

الا

الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين
وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز
ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله
اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه
الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما
مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك
فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال
ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه فكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي
يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة
فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي
بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة
فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب
قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده
اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه
الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحا صلة
في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم

ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق
في وجه التشبيه يابي ان يكون هو غير عقلي لا انه
قد عدل من التحقيق الي التسامح كما تري قوله الواحد
الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه
ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل واحد
من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف
فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه
حسي والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر منها
ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفا
اي خفا الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء
ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات
فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
والواحد العقلي كالعرا عن الفائدة والجرأة هي
على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد
وانما اختار الجراة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها
الحكما مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراة فانها
اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الي المطلوب واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع
بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم

من

من الامور العقلية سوا كان الوجود عاريا عن الفائدة
او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان
التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل
به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشيا واذا قلت
للرجل القليل الفاني هو معدوم او هو والعدم سوا لم يثبت له
شيئا من شي بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشي
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الي ظاهر
قولهم موجود كالمعدوم وشي كلا شي ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الا انك تعمل علي الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل
الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور
فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الي الحق
ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب
ويفصل بين الاشيا والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه
محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر
وفي عده بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة
التركيب كالعرا عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر
في الايضاح والمفتاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك
ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم
النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان
في كونهما طريقا الي الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد
بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة

الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا **والمركب الحسي** من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار حسية
الطرفين وعقليتهما لما عرفت من انه حسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد
والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص
هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم
ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزا
مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد
الى عدة اشيا مختلفة او الى عدة اوصاف لشي واحد فتنتزع
منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك
ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان
كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجي ان شاء
الله وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة
اشيا لكونها داخلة في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى
المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان
تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد
اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان
وجه التشبيه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح
من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة

واما

واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة اولا
يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي **فيما** اي
في التشبيه الذي **طرفاه مفردان كما في قوله** اي كوجه
التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى ۰ كعنقود ملاحية الملاحية
بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جا تشديد اللام كما
في هذا البيت **حين نورا** اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها **من الهيئة**
بيان لما في قوله كما **الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة**
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية **المخصوصة**
منضمة **الى المقدار المخصوص** والمراد بالكيفية المخصوصة
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي
شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في راي العين بين تلك
الانجم وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعله
الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار
في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية
والمص قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مقدار الثريا
والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه

الي عدة اشيا وقصد الي الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا
ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه
به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجي ان المفرد قد يكون
مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي
في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار
كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق
رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوي كواكبه اي تساقط
بعضها فوق بعض في اثر بعض والاصل تتهاوي فحذف احدي
التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الي الظاهر
فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر
علي ما نطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة
بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الها اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه التشبيه مركب كما
تري وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق
ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال
لان الواو فيها بمعني مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا تري انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة

ولو

ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه علي ذلك
ان قوله تهاوي كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب
مذكورة علي سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها
لقال ليل وكواكب ولم يقتصر علي ان اراك لمعان السيوف
في اثنا العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة
السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب
وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا
لانها لا تقع في النفس الا بان تنظر الي اكثر من جهة واحدة
وذلك لان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف
الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة
ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم
بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقي وتتداخل
ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنبه علي هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله
تهاوي فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي
تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي
علي صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا علي مثار
النقع بل هو مما يتعلق به بمعني الاثارة لكون الواو
بمعني مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا
ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثال بمعني

المصدر علي ما يسبق الي الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه
مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما في تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت نشرن علي رماح من زبرجد
من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة علي رؤس
اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه
به مركب وعكسه كما سيجئ في تشبيه نهار مشمس
شابه زهر الربي بليل مقمر وسيجئ لهذا زيادة تحقيق
في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجئ في الهيئات
التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه التشبيه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجئ في تلك الهيئات
علي وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون وقد غير المص عبارة الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به
التشبيه دقة وسحرا ان يجئ في الهيئات التي تقع
عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
علي وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتي لا يراد غيرها
فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه
الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمراة
في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع
الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق

واضطرابه

واضطرابه بسبب تلك الحركة حتي يري الشعاع كانه يهم بان
ينبسط حتي يفيض من جوانب الدايرة ثم يبدو
له يقال بدا له بدا اي ندم والمعني ظهر له راي غير
الاول فيرجع من الانبساط الذي بداله الي الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الي الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر
اليها ليتبين جرمها وجدها مودية لهذه الهيئة وكذلك المراة
اذا كانت في يد الاشل و الوجه الثاني ان تجرد الحركة
عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول
من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد
من اختلاط حركات كثيرة للجسم الي جهات مختلفة له كان
يتحرك بعضه الي اليمين وبعضه الي الشمال وبعضه الي العلو
وبعضه الي السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحي والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله
اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة
اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا
مرة وينفتح انفتاحا اخري فان فيها تركيبا لان المصحف
يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الي جهتين في كل حالة الي جهة قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الي جهة واحدة
فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات
التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في الهيئة
المتحركة اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياح

Marginal notes:
منه الحركة ... غير ... ه
تمام لما رايتها بدت فوق الجبل سرح ... قد
اسرار البلاغة ه

حفت بسرو كالقيان تلحفت ، خضر الحرير على قوام معتدل
فكأنها والريح جاء يميلها ، تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل
وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب
يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته
جلوس البدوي المصطلي ، باربع مجدولة لم تجدل
اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو
منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه
في الاقعا موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مولفة من تلك
المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلا بالنار
موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته ، يوم الوداع الى توديع مرتحل
او قائم من نعاس فيه لوثته ، مواصل لتمطيه من الكسل
شبهه بالمتمطي المتكاسل المواصل تمطيه مع التعرض لسببه
وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي
فانه قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الراي متصح
للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه التشبيه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه
في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب

فانه

فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل
مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيا مخصوصا هو الاسفار
التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب
المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء
لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة ، يقال
ابرق القوم اذا اصابهم البرق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع
به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى
ابرقت السما اذا صارت ذا برق وفي الاساس ابرقت
لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل
فلما راوها اقشعت وتجلت ، اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت
فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات
السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان
يكون وجه التشبيه والمعنى المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر
للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم
يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالبا في قوله باتصال
ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البا

في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي
ان تكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتدا الاخر
امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر
من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما
بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر
وجدت تشبيهك له بالما في الصفا بحاله وعلى حقيقته
ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب
المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد
نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو
ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرف ان شا الله تعالى ثم قال وقد ظهر
بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه
المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها
ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد
والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو سقط
واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد
مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي

اومختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة
في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر
وكمال الحذر واخفا السفاد اي نزو الذكر على الانثى
في المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر
بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه
عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان
بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع
الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي
تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند
التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه
من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي
في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما
فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح
او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون
مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد
الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو

اي يجعل وسيلة الى وجه الشبه

التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجي في علم البديع
وبين في قولنا هو حاتم اشارة الى شي من قصة
حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي
أتاني من أبي أنس وعيد ۞ فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان قائل هذه الابيات قصد بها الهزو والتمليح
فإن قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم
ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد
باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم
وح لا تمليح ولا تهكم لأننا اذا قلنا الجبان كالشجاع
في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون
هذا من الملاحة والتهكم في شي ح لا حاجة الى قوله
ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت
لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد وللبخيل
هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا
ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود
ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود
وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود
بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية
كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه
في قولنا للجبان هو الاسد انما هو الجرأة لكن باعتبار
التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
وأداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج
كان

او جبن اذ ليس وجه الشبه التضاد ه

كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد
وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو المعنى
هو المشبه والشي لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك
شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت
وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل
كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف
ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه
بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه
به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد
وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه
به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة
الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السما
فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل
ذوي صيب بحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها
من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه

على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي
الكاف لان هذا المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك
من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف
والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى
انما مثل الحياة الدنيا كما ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا
بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه
به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم
للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي
المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصارا
لله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما
مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم
اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصارا له مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح أوقع التشبيه
بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى
للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان
المرادان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان

الصواب المومنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون
الحواريين انصارا بل كون المومنين والشارح العلامة
قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظيرا
لقوله تعالى او كصيب وبان تشبيه المكون بالقول
مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المومنين
انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع
الشبه بين كون المومنين انصار الله وبين كون
الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب
فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله
تع او كصيب من السما بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول
وهو ان معنى كلامه اوقع الشبه ~~كون المومنين~~
~~اي التشبيه كون الحواريين المومنين~~ اي تشبيه
كون المومنين انصار الله على ان اللام للعهد
بين اي دائر بين كون الحواريين انصارا على ما
يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله
وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه
كون المومنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون
المومنين الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل
ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى
وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع الشبه بين كون
الحواريين هم المومنون لانهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام

اذ جوادي الوجل صفيه وخلصائه وقد يليه غيره
اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال
والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا
كماء انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر
يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها
من الهلاك والفنا بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت
فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه
به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله
تعالى او كصيب فان الضمائر في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل
ذوي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف
التشبيه مفرد يتاتي به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى
انما مثل الحياة الدنيا الاية كيف ولي الما الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالما ولا بمفرد اخر يتمحل تقديره ومما هو بين في هذا
قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها ... بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة

زوالهم

زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها
خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل
لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي
ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه
بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي
الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله تعالى كمثل الذي استوقد
نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء
انزلناه كمثل ماء بناء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه
اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
واريد به انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا
اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان
تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن
ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا
بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة
التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل
انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب

والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه
وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان
ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان
يخالف فيه ويدعي امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم ؛ فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق
بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا
في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل
الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد
في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت
يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق
الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة منها مي
بحال المسك ولنسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا
عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي
وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها
مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة كيف
والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه
الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او
تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه
في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل

من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات
اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى
انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله ؛ دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور و
كلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم
القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم ؛ بيوم مثل سالفة الذباب
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل عن ذكره وقصر
خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من ابيات قوله
اذا هم القى بين عينيه عزمه ؛ ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان
يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر
اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر
هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه
الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه
لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبا متساويين
في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار

حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار
المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه
ادخل في القبول السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل
فان المشبه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي
الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي
الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان
السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي
اشهر منه بالسواد ولانه الهيئة المشتركة بين
الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست
في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا
المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان
يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها
واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان
مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره
ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه
التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه

فحم

فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا
لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع
وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع
لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي نقلا لندرة حضور
المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه
لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه
به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة
الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب
بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه
لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه
به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة
ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة
المشتركة فلا وح لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه
لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه
فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه
او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون
المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا

قصد الى المبالغة او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون وجه المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت

كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت

فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف

لمشاهدة

لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه اخر انه ارائك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبني الطبائع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره فيه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف بها اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضيا وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغا اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا النوع اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار

المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها
والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه
التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود
الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما
يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما
ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سوا وجدت
الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك
التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد
من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول
ابي اسحاق الصابي
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي ❊ فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت ❊ جفوني ام من عبرتي كنت اشرب
يقال اسبل الدمع
والمطر اذا هطل واسبلت السما فالبا في بالخمر
للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي
كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع
والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر
ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك
التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين

في امر

في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى
اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس
بالضيا والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو
قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه المراد في ذلك قال الشيخ
في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشي والقصد
الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع
بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده
او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم
في التشبيه ومتى اريد شي من ذلك لم يستقم ومتى ص
فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين
يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه
اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه
التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما
مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان
لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما
فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه

الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
منه واما النظر في اقسامه فمنوان له تقسيما باعتبار
الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار
الاداة واخر باعتبار الغرض فنذكر هذه الاربعة
على الترتيب السابقة واشار الى الاول بقوله
وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه
والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة
باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم
لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند
الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما يصون
صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة
كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس
قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا
اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال
او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل
على سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه
على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه التسوية
بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد
يكون

وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد
يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو
الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد
بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه
المرآة في كف الاشل بالشمس فان المشبه مقيد
والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب
كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع
البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح
واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى
عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء
احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله
وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السما ببساط
ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا

وعجبا من طلوع النجوم موتلفة متفرقة في اديم السما
وهي زرقا زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله ...
فكانما المريخ والمشترى قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة
فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيا
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزا
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد
تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات
المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شي يقدر
تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو
ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه
به مشبه بانطفا النار وفي الثاني شبه
دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع
والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق وأما تشبيه مفرد بمركب كما مر
من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن

على رماح

على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه
به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة
الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت
على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شي الى التامل فالمشبه به في قولنا
هو كالراقم على الما انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه
على الما وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة
الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه
السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله
والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب
وقوله كان مثار النقع وقوله وكان النجوم وقوله
كانما المريخ والمشترى من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان
الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة
الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور
المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف

أي المحل

اجرام

اي دون الهيئة الحاصلة منها
واعتبر في الاول الهيئة سيرامي

ضعيفا لان الهيئة معتبرة
في الثاني ايضا وفي اعتبار
التقييد لا فرق ايضا سيرامي
وفي نسخة بعكس بكر
تامل

واما التشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام
يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما
واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه
كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور
اي تتصور بحذف التا يقال صوره الله صورة
حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا ذا شمس
لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربا
خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو
اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر
شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار
الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس
حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه
مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح
وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو
ان يوتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي قول
امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد
الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها
لدى وكرها العناب والحشف هو اردى التمر
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير
بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة

يعتد

جواب لم لا يكون هذا من تشبيه المركب دون المتعددة

يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ
في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق
وهو ان يوتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله
اي قول المرقش الاكبر يصف نسا النشر الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروي اطراف البنات عنم هو شجر احمر لين
وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني
فتشبيه التسوية كقوله
صدغ الحبيب وحالي ... كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء ... وادمعي كاللآلي
وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون
الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول
البحتري
بات نديما لي حتى الصباح ... اغيد مجدول مكان الوشاح
كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام
او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره
بثلاثة اشيا وفي قول الحريري
يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد ... وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبه بخمسة اشيا وفي كون هذين البيتين من باب
التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور

لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانا في بيت البحتري يدل على انه
تشبيه لا استعارة وسنسمع في هذا كلاما ان شاء الله
تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه
اتتني ابياتك بالامس ابياته ٭ تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب ٭ وظل الامان ونيل الاماني جمع امنية
وعهد الصبا ونسيم الصبا ٭ وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات
الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل
والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله
اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر
في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه
الشمس بالمراة في كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة الاية والتشبيه في قوله
كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك
وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا عن عدة امور خص
باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهودي بمثل الحمار
فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع

اي كونه وهميا او اعتباريا

مع الكد والتعب في التصاقه به فهو وصف مركب من متعدد
وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك كما
في التمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما
صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه
المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال
انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
وان يقال ضرب الاكم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا
للقران والحياة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه
اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا
يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس
بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه
باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر
وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه
او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل
احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا
الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون
في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة

مناسبة الاجزا في الصورة بمتنع تعيين بعضها
طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان
موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا
ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد
زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها
ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان
ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة
المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من
وصف المهلب للحجاج لما ساله عنهم وايضا منه
اي منه المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما
كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل
لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله
منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي
يكون فيه ايما الى وجه التشبيه نحو زيد اسد
فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل
ما يذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني
الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف

الحلقة

الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر
بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
فانك شمس والملوك كواكب ٭ اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن ابن سهل
ستصبح العيس بي والليل عند فتى ٭
كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب ٭
صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه
عني وعاوده ظني فلم يخب ٭ كالغيث ان جئته
وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في روق
شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق
كل شي افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب
وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه
اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك
جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران
بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه
وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما
ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر اياديه
لدي ووصل مواهبه الي طلبت منه او لم اطلب
كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو
ما ذكر فيه وجهه كقوله ٭
وثغره في صفا ٭ وادمعي كاللآلي ٭

وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني ان يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله **وقد يتسامح**
بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له **كقولهم**
للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع
فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه
لازم الحلاوة **وهو ميل الطبع** لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث
يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق
في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي
مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم
هنا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو
امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا
وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح
قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور
المحسوسة قطعا كذا ذكره الشيخ العلامة
وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا
التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه
على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة
التي هي من الامور المحسوسة فكيف يكون حاملا على التسامح

وترك

٢٨٧

وترك التحقيق فهو هذا دون ذاك والذي يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم
وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه
حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسميتهم ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه
الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة
للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه
في مثل هذا حسيا فليتأمل **وايضا** تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه **اما قريب مبتذل**
وهو ما اي التشبيه الذي **ينتقل فيه من المشبه الى المشبه**
به من غير تدقيق نظر لظهوره اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من جر
الامر يجد واي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فمعناه
في اول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون
لوجهين **اما لكونه امرا جمليا جليا** لا تفصيل فيه
فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان
ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل
وشيء آخر فلهذا كان ادراك العام اعرف من الخاص
ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك
ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى
التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقة وقالوا
لم يمعن النظر ولم يتمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات

اي لم يتمه من النظر
معنى زاده

يجمع في بادي الرأي

والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية مما لا يدرك في المرة
الاولى **او قليلا** عطف على امر اجماليا اي او يكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا
يناسبه **كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار**
والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار
والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور
المشبه به في الذهن مطلقا يكون **لتكرره** اي تكرر المشبه
به **على الحس** اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر
غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة
القمر منخسفا **كالشمس** اي كتشبيه الشمس
بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه
الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن
مطلقا **لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل**
اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة
حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس
سببا لظهوره المودي الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل
القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة
الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه

كأنه

كأنه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق
في القسم الاول **واما بعيد غريب** عطف على قوله
اما قريب مبتذل **وهو خلافه** اي هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر **لعدم الظهور** اي لخفاء وجهه في بادي الراي
وعدم الظهور يكون لامرين **اما لكثرة التفصيل**
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها
من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره
متمهلا **او ندور** اي او لندور **حضور المشبه به اما**
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه
البنفسج بنار الكبريت **واما مطلقا** وندور حضور
المشبه به مطلقا **يكون لكونه وهميا** كانياب الاغوال
او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا **كما مر** اشارته
الى ما ذكرنا من الامثلة **او لقلة تكرره** اي تكرر المشبه به
على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس
لانه ربما يقضي الرجل دهره ولم يتفق له ان يرى مرآة
في كف الاشل وانما يكون ندور حضور المشبه به سببا لعدم
ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه
المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب
ما يشتركان فيه **فالغرابة فيه** اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف

اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل **من وجهين**
احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر
المشبه به على الحس **والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر**
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر
في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم
البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة
او اكثر فلهذا قال **ويقع** اي التفصيل **على وجوه** كثيرة
اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف **وتدع بعضا**
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها **كما في قوله** اي قول
امرء القيس

حملت ردينيا كأن سنانه ۝ سنا لهب لم يتصل بدخان

وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ
في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها
واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض
وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة
ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا
كما فعل امرء القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا
وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها
كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا
بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك مثل ذلك في العنقود
الملاحية منه والثالث ان تنظر الى خاصة

في الجنس

في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيها الى نفس
الحمرة بل الى ما فيس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة
في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه
لا تكاد تنضبط **وكلما كان التركيب** خياليا كان او عقليا
من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الاية فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها **والتشبيه**
البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب
دون القريب المبتذل **لغرابته** اي لكون هذا الضرب غريبا
غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى
ان المعاني ~~بين القريبة~~ الغريبة ابلغ واحسن من المعاني
المبتذلة **ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ** وموقعه
من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل
لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما ويعني بعدم الظهور
في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب
بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما
تنفك من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج
الى نظر وتامل وهل شيء احلى من الفكر اذا صادف نهجا
قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود
والخفا المردود في التعقيد هو الخفا الذي سببه
سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور
الى المعنى المقصود **وقد يتصرف في التشبيه القريب**
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال

اي ما سمعته على احد حتى باستورا
اليه سه تراه

كقوله اي قول ابي الطيب

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا، الا بوجه ليس فيه حياء،

فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحيا قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفا ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبي عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبها الا بوجه ليس فيه حيا ومثله قول الاخر

ان السحاب لتستحي اذا نظرت، الى نداك فقاسته بما فيها،

وقوله اي وكقول الوطواط

عزماته مثل النجوم ثواقبا، لو لم يكن للثاقبات افول،

فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروطي وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه الغصن ولكن ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما موكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن الموكد ما اضيف المشبه به الى المشبه

بعد

بعد حذف الاداة نحو

والريح تعبث بالغصون وقد جرى، ذهب الاصيل على لجين الما

اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر

ورب نهار للفراق اصيله، ووجهي كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الما وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي

يا ليه اسحار وفيه هواجر، كما خضلت والشمس تنفض اصال

هكذا يجب ان يعتقد الذهب واللجين المذكورات في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الما او من ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الما وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما موكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة

وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الما

فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما
مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض
كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه
في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه
اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه
معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود
وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع

خاتمة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد
سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه
بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا
وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير
الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية
ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف
المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان
في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد
او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب
وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط

وهذا

وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون
بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته
فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع
حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة بناء على ان ثم للتراخي
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك
اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد
اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار
عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكورة وهما
الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة
والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربع
الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم
وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه
بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو هو صح
في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل

على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا
يبعد ان يفرق بين الاولى المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه
عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث
وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي
ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد
او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه
اذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه
شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا
ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي
رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه
والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا و ح
فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني في باب
علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها
لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه
المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما اجري
عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فمصوغ
الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع ٢
على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات معنى شبه من الاسد
له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به

لافادة

لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل صوغ الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق
ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا
خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه
على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر
اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باثباته له
منه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له
كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى
تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة
وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك
تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ

في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول
اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه
وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد
الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد
كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول
شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير
اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة
موصوفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن
الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر
شَمْسٌ تَأَلَّقُ وَالْفِرَاقُ غُرُوبُهَا • عَنَّا وَبَدْرٌ وَالصُّدُودُ كُسُوفُهُ
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه
الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه
يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله
أَسَدٌ دَمُ الْأَسَدِ الْهِزَبْرِ خِضَابُهُ • مَوْتٌ فَرِيصُ الْمَوْتِ مِنْهُ يَرْعُدُ
فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد
وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه

او

او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابا بيده
دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري
وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا • وموضع رحلي منه اسود مظلم
فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج يعني يكون
المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر
المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان
يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة
التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس
البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو
كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه
رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم
يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات
التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي
تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه
فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر
قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه
يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان
يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة
الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه

مطلب الحقيقة والمجاز

غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول
وايضا هذا المعنى اذا تاملت وتحققت سره
وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من
الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة
لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى
مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة
اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى
لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او
مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا
المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله
تعالى • **الحقيقة والمجاز** •
اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني
من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو
بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم
والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة
كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع
له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض

للاصل

للاصل مناسب **وقد يقيدان بالعقوبتين** ليتميزا
عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما
في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة
الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها
للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء
اجري على موصوفه او لا نحو زيد ظريف وامراة ظريفة
واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة
قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة
على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه
نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر
على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان
ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغني عنه
بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح **الكلمة المستعملة
فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح
التخاطب** اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب

قوله في الاصل فعيل الخ هذا بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الحقيقة واعلم ان فعيلا اذا
كان بمعنى الفاعل تلحقه تاء التانيث في المؤنث لقرب الفعل من الفاعل الذي هو الاصل في لحوق التاء وان كان
بمعنى المفعول فان كان غير جار على موصوف فكذلك تقول مررت بقتيلة بني فلان دفعا للالتباس وان كان
جاريا على موصوف لا تلحقه التاء تقول رجل قتيل وامراة قتيل فلفظ الحقيقة اما فعيل بمعنى فاعل ماخوذ
من حق الشيء اذا ثبت واما بمعنى مفعول من حققت الشيء اثبته بالتخفيف لان حق من باب ضرب يجيء لازما
بمعنى ثبت ومتعديا بمعنى اثبت
او من حققت الشيء اثبته بالتثقيل
من باب التفعيل مبالغة كما في الصحاح
فيكون معناها على تقدير كونها
بمعنى الفاعل هي الكلمة الثابتة وعلى
تقدير كونها بمعنى المفعول هي الكلمة
المثبتة في موضعها الاصلي وتاؤها
على تقدير كونها بمعنى المفعول للنقل
من الوصفية الى الاسمية عند الجمهور لا
للتانيث لعدم الحاجة الى التاء لاستواء
التذكير والتانيث ولما كان الاصل في التاء
هو التانيث ذهب صاحب المفتاح الى ان
تاءها سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى
المفعول للتانيث لان لفظ الحقيقة غير
جار على موصوفه فلا بد فيه من التاء
مطلقا والتذكير والتانيث انما يستوي
في فعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا
على موصوفه وههنا غير جار هذا
حاصل ما في الشرح بقطع النظر عن توركه
على السكاكي بدعوى انه ارتكب التكلف

المقيد

بين المذكر والمؤنث

المراد به ما يشمل العرفي والشرعي

قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
الخ اذ لا دليل على ان لفظ
الحقيقة قبل التسمية
والنقل عن الوصفية
الى الاسمية يستعمل بدون
موصوفه مع الاستغناء
عنه بالوجه الذي ذكره

اي الوجه الثاني ووجه التكلفات تقديره قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها خلاف الظاهر اذ الظاهر ان التاء للتانيث ...

لما ذكرها على قضية اصل التاء خلافا لما ذهب اليه الجمهور

فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
إذ لا معني له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن	حقيقة كما لا نسمى مجـ
الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمي مجازا وبقوله فيما
وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير
ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الي
كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح
التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن
الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر
غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعا فانها تكون مجازا لكون الدعا غير
ما وضعت له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح
الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعا في اصطلاح اخر اعني اللغة
فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة
علي المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير
مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني
الحقيقة في المفرد **والوضع** اي وضع اللفظ **تعيين**
اللفظ

اللفظ للدلالة علي معني بنفسه اي ليدل بنفسه	اي فخرج عبارة العرضا مختصا بان الخارج ... تعيين المجاز لا بنفس المجاز بل بعض ...
لا بقرينة تنضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الي معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ
المجازي للدلالة علي المعني المجازي لا يكون وضعا **لان**
دلالته انما تكون **بقرينة** فان قلت فعلي هذا
يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل
علي المعني بغيره لا بنفسه فان معني قولهم الحرف ما دل
علي معني في غيره انه مشروط في دلالته علي معناه
الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معني	متعلقه
الدلالة علي معني في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض
المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل علي معني ثابت
في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه
علي التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه علي الاستفهام الذي هو في
جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معني الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم **دون المشترك**
اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر
وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة علي كل
من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة علي احد المعنيين
علي التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم
صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني
ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه

مادام منتسبا الى الوصفين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر
الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد
الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض
فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع
مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة ان صح
بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على
معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض قرينة
لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطته وحصل
من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة
على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما منه صح
وكان الواضع وضعه للدلالة بنفسه على هذا او اخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فهو مهم
احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وبه
هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه
عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
اولا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو
ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها
موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسد اي في قولك رايت
اسدا

اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس
وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي
هو معنى الكناية ففساده اوضح لظهور ان دلالته على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله
بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور
حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت القرينة
معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى
كلامه [illegible] انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون
الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث
قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما
حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا
ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز
ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون
اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في باب الكناية ان شاء الله تعالى **والقول بدلالة**
اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجايب في هذا
المقام ما وقع لبعض مشاهير الايمة وحذاق العصر وهو
انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة
بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف

حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان
السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية ولا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى
قائله بري منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال
كلام المصنف بحمله على معنى هو بري منه والعجب انه
ثم بينه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب
وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت
شيا وغابت عنك اشيا فنقول هذا البحث
يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه
لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في
جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من
الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني
ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق
الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب

اذلا

ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل
احد معنى كل لفظ سمعه لامتناع انفكاك الدليل
عن المدلول كلا ان كل احد يفهم من كل لفظ انه لافظ
ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على
المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في
الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات المتنافيين
كما لنا هل المطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من
قولنا هونا هل او جون التصادف بالمتنافيين او المتضاد
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
بالذات النقيضين والمتضادين لانه ممنوع **وقد**
تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته **السكاكي** اي
صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف
في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص
تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شي
مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر
الشي من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو
شديد لكسر الشي حتى يبين وان لهيات تركيب

الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بينه صح صح

الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدي لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس
على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا
تعداه نقل الي الكلمة الجايزة اي المتعدية مكانها الاصلي
بجوزه كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف
ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الي حاجتي اي
طريقا لها على ان معني جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الي تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شي
باسم يغاير اعتبار المعني في وصف شي بشي كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية ترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعني
وبيان انه اولي بذلك من غيره وفي الوصف لصحة
اطلاقه ولهذا اشترط بقا المعني في الوصف دون
التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة
ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعني في الحقيقة
والمجاز ليس لصحة تسميتها بها بل لاولية ذلك
وترجيحه على تسميتها بغيرها من الاسما فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك
المعني في غير المسمي فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة
كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف
واحد اما المفرد منهما الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة

او الكلمة المجوزة بالمعنى انهم جاوزوا بها مكانها الاصلي صح

متن

عدم

عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة
عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما
لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب
وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما
وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلاة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل في ما وضع
له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معني قوله على وجه يصح وهذا متعلق
بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول
خذ هذا الفرس مشيرا الي كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة
في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا او كناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول هو ما غلب
في معني مجازي للموضوع له الاول حتي هجر الاول فهو
في اللغة حقيقة في المعني الاول مجاز في الثاني وفي
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول
من الدعا الي الاركان المخصوصة المشتملة على الدعا

وقد يكون صح

فانه في اللغة حقيقة في الدعا مجاز في الاركان المخصوصة
وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من
حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتدا
ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية
بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب
وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى
حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه
الدبيب ولا يصح اطلاق الصلاة في الشرع على كل دعا
وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي
خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي
والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة
فهو لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة
او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي
والا

والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع
يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في
السبع المخصوص يكون لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلاة للعبادة والدعا يعني اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة في العبادة المخصوصة
يكون حقيقة وفي الدعا يكون مجازا وفعل للفظ والحدث
يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز
في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما
ذكر بعده كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه
بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا
ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه فهي تكون بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ
المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه
والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما
اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ
اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب
عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان

حقيقة

العلاقة فيه غير المشابهة **كاليد في النعمة** وهي موضوعة
للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها
وتصل الي المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة
العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الي المنعم
مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو
ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد **والقدرة** اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه الصلاة
والسلام المومنون تتكافو دماوهم ويسعى بذمتهم ادناهم
وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم
في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
ان يخذل بعض اجزا اليد بعضا وان تختلف بها الجهة
في التصرف كذلك سبيل المومنين في تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة من ان اليد ها هنا استعارة فهو
مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا
يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم **والراوية في المزادة** اي في المزود
الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية
في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزاد فهو العلاقة كون
البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير

فهي بمنزلة العلة [illegible]

الي عدة

الي عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا
يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب
كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولا يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على
المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه
الي خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة
غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة
بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة
بعلاقة المجاورة فقال **ومنه** اي ومن المجاز المرسل
تسمية الشي باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية
مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشي عند
اطلاقه على ذلك الشي لان نفس التسمية مجاز
ففي العبارة تسامح **كالعين** وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه
وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل
ربيئة لان غيرها من الاعضا مما لا يغني شيا بدونها
صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق
على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي
قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على

الربئة وان كان كل منهما جزا منه **وعكسه** اي ومن عكس
المذكور يعني تسمية الشي باسم كله **كالاصابع في الانامل**
في قوله تعالي يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
حذر الموت والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة
كانه جعل جميع الاصبع في الاذن ليلا يسمع شيا من
الصاعقة **وتسميته** اي ومنه تسمية الشي باسم
سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسميته الشي باسم **مسببه نحو امطرت السما نباتا**
اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان
اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم
السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره
اي الدية المسببة عن الدم **او ما كان عليه** اي تسمية
الشي باسم الشي الذي كان هو عليه في الزمان الماضي
نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل
ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ **او** تسمية الشي باسم
ما يوول ذلك الشي **اليه** في الزمان المستقبل **نحو اني
اراني اعصر خمرا** اي عصيرا يوول الي الخمر **او** تسمية الشي
باسم **محله نحو فليدع ناديه** اي اهل ناديه الحال فيه
والنادي المجلس **او** تسمية الشي باسم **حاله** اي
باسم ما يحل في ذلك الشي **نحو واما الذين ابيضت
وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة** التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشي باسم **آلته نحو واجعل لي لسان صدق**

في

في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لالة الذكر
ولما كان في الآخرين نوع خفا صرح به في الكتاب فان
قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبني المجاز
علي الانتقال من الملزوم الي اللازم وبعض انواع العلاقة
بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر
في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل
الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما
يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو علي الخصوص ولا شك
في انتقال الذهن من الاسد الي الشجاعة واما في
غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ
اذا اطلق علي غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير
مما يتصف بالفعل بالمعني الموضوع له في زمان
سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار
ما يوول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعني الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعني الحقيقي اليه في الجملة وان
لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ
معني لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معني ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان
يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق
البصير علي الاعمي او منضم الي لزوم خارجي بحسب العادة
او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للاخر

كالقران للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه وللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل علي لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء علي الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد به ونها بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها علي الانسان واما اطلاق العين علي الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعني مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الي الاخر في الجملة وهذا معني اللزوم في هذا المقام **والاستعارة** وهي ما كانت علاقته المشابهة اي تقصد ان اطلاقها علي المعني المجازي بسبب تشبيهه بالمعني الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر علي شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد علي المطلق كاطلاق المرسن علي الانف من غير قصد الي التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الي المعني الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين **قد تقيد بالتحقيقية** وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكني عنها وانما تسمي تحقيقية **لتحقق معناها** اي ما عني بها واستعملت هي فيه **حسا او عقلا** بان يكون ذلك المعني امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة

حسية

حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعني علي سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعني الموضوع له فالحسي **كقوله** اي قول زهير بن ابي سلمي **لدي اسد شاكي السلاح** اي تام السلاح وكذا شايك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف **مقذف** اي قذف به كثيرا الي الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره علي منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا **وقوله** اي والعقلي كقوله تعالي **اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق** وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالي فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل علي التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل علي التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله علي اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية

لان قولهم عند اصحابنا شامل لصاحب الكشاف فيمنع انه كلام مشعر بكلام متعقب عندي لا اعرفه لانه كلام الكشاف ايضا

كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر
الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال
المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى
هذا الاشتاول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي به
نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه
اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه
معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشي
بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز
اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها
واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا
فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة
حمله على زيد كالاسد فان قلت ―― قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد
اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان
لا يكون اسدا اوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته
قصدا الى المبالغة قلت ―― لا نسلم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في
معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع
فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا

في

ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد صح

في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني
انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة
له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع
كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في
معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه
به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي
صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
عليه الصلاة والسلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا
ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما
نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا
اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية
لكن اتي بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة
ونحو قوله لاحت من بروج البدر بعدا بدور مهما
تبرجها اكتنان فقيه اشكال لان ترك المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون
تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فيهما نساء
كالبدور ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر
ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد من كون المشبه
متروكا اعم من ان يكون محذوفا وفاجر كلام كما في قوله تعالى

جمع مهاة بقر الوحش والاختفاء بيانه سيرامي

قوله لان المراد الخ الظاهر ان هذا تحقيق للمقام على مقتضى كلام القوم والا فالمختار عنده انه صح بكم عمي استعارة بناء على ما حققه سابقا وان المختار عنده بناء على هذا ان الخيط الابيض والخيط الاسود استعارة بان اريد بهما ... الخيط الابيض ... الخيط الاسود ... من الفجر ... الخيط الابيض ... الفاق

صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا
رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود
في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على
ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل ولا بعد من
ذلك ما اشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله ضرب
الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سالما لرجل
وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه
وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه
كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور
ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته
اي الاستعمال اسم ان يصح وقوع المشبه موقعها ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال
رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما نظهر بالنا
وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها ينبي عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة
لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس
الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف

اوردهما

قوله ضرب الله الاية معناه جعل الله
عبدا يملكه شركاء متشاكسون اي
مختلفون مثلا للعابد الاصنام
وجعل عبدا مالكه واحد
مثلا للموحد فذكر المشبه مطوي
واسم المشبه به مستعمل في معناه
الحقيقي وعين في قوله تعالى لا يستوي
البحران الاية لا يستويه الكلام
والكفر اللذين هما البحرين الموصوفين

اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من
يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز
لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم
منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور على انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك
ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي
موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه
اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة
كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن
ايمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام
صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في
شي كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع
له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال
قايل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا
الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث
يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه

مجازا باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه
لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاوه عدم
التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي
دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل
الشجاع فردا من افراد الاسد ادعاء كان جواب لما
استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له
وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور
لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا
مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح
ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان
جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد
اثبات صفة للشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت
له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد

مستعملا

مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد
وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي
ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد
ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه
يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن
عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي
انسان كالشمس في الحسن والبها تظللني من الشمس
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله
شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا
تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول
زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب
ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي ورد هذا
الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة

فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص
وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني
علي انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما
المتعارف وهو الذي له غاية الجراة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيبة وتلك الانياب
والمخالب الي غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي
له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع
له والقرينة مانعة عن ارادة المعني المتعارف ليتعين
المعني الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار
علي دعوي الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص **واما التعجب
والنهي عنه** في البيتين المذكورين وغيرهما **فللبنا
علي تناسي التشبيه قضا لحق المبالغة** ودلالة
علي ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا
حتي ان كل ما يترتب علي المشبه به من التعجب
والنهي عنه يترتب علي المشبه ايضا **والاستعارة
تفارق الكذب** بوجهين **بالبنا علي التاويل
ونصب القرينة علي ارادة خلاف الظاهر** يعني
ان في الاستعارة دعوي دخول اسم المشبه في
جنس المشبه به مبنية علي تاويل وهو جعل

افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب
وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعني الحقيقي الموضوع له دالة علي ان المراد خلاف
الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة علي
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوي
الباطلة لبنا الدعوي فيها اي في الاستعارة علي
التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطلة
بما يكون علي خلاف الواقع والكذب بما يكون علي خلاف
ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف
ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا
جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة
بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة
عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل
والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل
الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس
الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الي الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد **ولا تكون** الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في
جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف
وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم **لمنافاته الجنسية**

لانه يقتضي التشخص ووضع الاشتراك والجنس يقتضي
العموم وتناول للافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية
بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن
الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم
في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء
كان ذلك الرجل المعهود من طي او اخر غيره كما جعل اسد
كانه موضوع للشجاع سواكان متعارفا وغيره فبهذا
التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير
المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون
استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة
الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد له من قرينة
مانعة من ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد
كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور
يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي
تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا
تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته
على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لا يخفى صحة
كونه قسيما لقوله او اكثر لقوله اي قول البحتري وصاعقة

روي

روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف
بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره
قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباقي قوله بها للتعدية
والمعنى رب نار من حد سيفه نقلبها على ارؤس
الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في
الجود وعموم العطايا سحايب اي يصبها على اكفائه [margin: اي اقرانه]
في الحرب فتهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار
للاخر ثم استعار السحايب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على
ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو
عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار اخر
غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي
اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه
في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه
استعار الاحيا من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على الطريق
الموصل الى المطلوب والاحيا والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة
الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن

[margin: يب الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر صح]

اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او
من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي
يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين
من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن ٢٢
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنايه
هو بالفتح النفع اي لانتفا النفع في ذلك الموجود كما في
المعدوم ولاشك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء
ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا
بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس (اسم صح)
اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او
للعاجز وللنايم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما
في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة
والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولي
فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولي بان يستعار
له اسم الميت لكن الاقل علما اولي بذلك من الاقل
قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة
للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات
الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد
تبعيدا له من الحياة وتقريبا الي ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف كان
اولي بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن
اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف

هما

هما العلم والجهل والقدرة والعجز ثم يستعار اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين
علي الاخر باعتبار معني قابل للشدة والضعف فكل
من كان ذلك المعني فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولي والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه
الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية (في ضده صح)
لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل اي الاستعارة
التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب
بواسطة تمليح او تهكم علي ما سبق تحقيقه في باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار
الذي هو ضده بادخاله في جنسها علي سبيل
التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا
علي سبيل التمليح والظرافة والاستهزا او الاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين
فيه وهو الذي يسمي في التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه
الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه
كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة
في غنيمة حتي ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة

التي تفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه
واستعد للجهاد في سبيل الله ورجل اعتزل الناس
وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها
ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما وادم
فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ بينه
في اسرار البلاغة والفرق بين نحو رايت اسدا
ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما
جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف
بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك
لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان
ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف هوم
ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن
في طائر فرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص
الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور
بخلافه ثم وهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ
المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا
اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف

ونحو

ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم
في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير
مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك
تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف
والمجانسة والمشابهة من واحد وهذا بخلاف نحو
اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة
عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب
ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة
وقد تقرر في غير هذا الفن (الحكمة) ان جزء الماهية لا يختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في
مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء
من مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه
بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية وقد يكون
امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف
فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد
المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران
الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة
فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة للاسد والاولى
ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة

للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية صح

الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالي وقطعناهم
في الارض امما ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة
لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول
واما غير داخل عطف علي قوله اما داخل كما مر
من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس
للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد
نص الشيخ في اسرار البلاغة علي ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا الشجاعة
وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل
وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلي
هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه
تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع
المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع علي انه لو
كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في
مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تنقسم
اخرى للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا
يرمي

والجامع صح

في اللغة تهلل البرق تلالا

[illegible]

يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها
الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة
العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان
يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
ابن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه بانه مؤدب
وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الي ان يعود اليه واذا احتبي قربوس
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج
بعنانه علك الشكيم الي انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله
عَوَّدْتُهُ فيما أَزُورُ حبائبي إِهْمالَهُ وكذاكَ كلُّ مُخاطِرِ
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس
السرج ممتدا الي جانبي فم الفرس بهيئة وقوع
الثوب موقعه في ركبتي المحتبي ممتدا الي جانبي ظهره
فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الي جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الي جانبي الساقين
حتي يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه

اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب
في الركبتين مايل الي الملوم يحتد مستعلا الي الظهر كما
ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلي من الذي
يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية
كما في قوله

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ... ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا ... وسالت باعناق المطي الاباطح

الدهم جمع الدهما وهي السودا والمهاري جمع مهرية
وهي الناقة المنسوبة الي مهرة بن حيدان بطن من
قضاعة والاباطح جمع ابطح وهي مسيل الما فيه دقاق
الحصى اي لما فرغنا من ادا مناسك الحج ومسحنا اركان
البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السايرون في الغداة السايرين في
الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا
في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة
في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة
المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي
لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند (افاده صح)
الفعل يعني قوله سالت الي الاباطح دون المطي
او اعناقها حتى افاد انها امتلات الاباطح من الابل
كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل
الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل

بظهر ان

جمع هادية مقدم العنق ه

يظهر ان غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير
الاجزا تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس

فقلت له لما تمطى بصلبه ... واردف اعجازا وناء بكلكل

تتمته الا فاصبح ه الصدر

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى
به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند
تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد
ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة
والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما ليد للشمال
والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه
اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا
عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول
ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او
عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي
فالمجموع ستة اقسام والي هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي
نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة
والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي

القبط التي سكبتها نار السامري عند القابد في تلك الحلي
التربة التي اخذها من موطي فرس جبريل عليه السلام
والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس
بجامع الشكل والحسي اي المستعار منه والمستعار له والجا مع
حسي بل ركن بالبصر وعلى هذا السكاكي من هذا القسم
قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في
النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو
من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم
من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف
فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي
واما عقلي عطف على اما حسي يعني اذا الاستعارة
التي طرفاها حسان والجامع فيها عقلي نحو واية لهم الليل
نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد
عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل وموضع القا ظله وهما حسيان والجامع لما يعقل ٢ ما
من ترتب امر عقلي على امر اي حصول امر عقيب امر دائما

او

غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة
على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان
ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوءه
فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط
وازيل عنه كما ينكشف عن الشي الشي الطاري عليه الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة
الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع
عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل من النهار وبان المراد من ظهور النهار تميزه
عن ظلمة الليل وبان الظهور هاهنا بمعنى الزوال كما في
قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام
المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زايل قال ابو ذويب
وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك
عارها واعني ان المستعار له زوال ضوء النهار عن
ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى
النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى
الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة
فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى

الاول واستعمال انما في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول
غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله
يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في
هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام
بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في
اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل
كانه يفاجيهم عقب اخراج النهار من الليل بلا مهلة
ثم لا يخفى ان المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ
بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه
دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع
فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء
ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه
الانكسار لان دخولهم في الظلام يعني حصول الظلام فيكون
نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشي انما
يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث ينتقل الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة
الظلام عقب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار
فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي

كقولك

كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي
عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه
ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احداهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر
فتامل ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى
خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب
التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار
منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت
لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا عنده فالاستعارة تبعية والتشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور
في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد المقبر والمكان
الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا
له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع
يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان
عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى

فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم
اقوي واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتي مع قوله هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث
لا اختصاص له بالموتي لانه يقال بعثه من نومه اذا
ايقظه وبعث الموتي اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون
لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف علي
اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي
والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار
له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان اي الامر
ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله
تعالي ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما تضرب القبة والخيمة علي من فيها او جعلت
الذلة ملصقة بهم حتي لزمتهم ضربة لازب كما يضرب
الطين علي الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
علي الشخص او ضرب الطين علي الحائط وهو حسي
والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون
القرينة اسناد الضرب المتعدي اليها فتكون استعارة
بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان

والمعني

والحسي

والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغي الما حملناكم في الجارية
فان المستعار له كثرة الما وهو حسي والمستعار التكبر
والجامع الاستعلا المفرط وهما عقليان والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل علي نفس الذات
الصالحة لان تصدق علي كثيرين من غير اعتبار وصف
من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس
فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون
المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه
به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق
اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل
وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع

منه صح

بمجين العواد عبد الحكيم وسيد

بالسلب كما ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل
بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة
لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح
ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا
قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح غير مانع
لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل
مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يعتبر التشبيه
في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا
مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس
الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم
مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات فالتشبيه في الاوليين اي الفعل وما
يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها

عند

عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها الحروف ما يعبر
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي
متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني
رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف
في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة
غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر
تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى
وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق
بالتاويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق
منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
ان تكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه
فيكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ

ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا
اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على
احد الاعتبارين فاستحسنه **ونحو التشبيه في**
لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى **ال فرعون**
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي تقدير تشبيه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط **الغائية** — الحاصلين صح
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف
ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب
المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في
الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم
اللفظ ثم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه
بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من

الاستعارة

الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني
العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة
لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك
انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب الغائية الذي هو المشبه به فجرت
الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في
اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد
حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان
قدر التشبيه قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في
نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون
نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى
الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة
تبعية **ومدار قرينتها** اي قرينة الاستعارة التبعية
في الاولى اي الفعل وما يشتق منه **على الفاعل**
نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند
الى الحال **او المفعول نحو** جمع الحق لنا في امام **قتل**
البخل واحيى السماحا فان القتل والاحيا
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود **ونحو** قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد باللهذميات

اي اذا عرفت ان الكلام المصنف غير مستقيم فتحقيق

من الوكيد وهو الصنافية

طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس
الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد تكون المفعولات
حيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري
واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا
فان تعلق كل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة
او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول
والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان
فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى
لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى
استعارة لان السرى الحقيقة السير بالليل فليس
بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة القرينة غير
ذلك كهي الى الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء
يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول
مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع
كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي

اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي
على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي
كثير العطا استعار الرداء للعطا لانه يصون عرض صاحبه
كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم
العطا دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في
الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال ثم قال
غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني
اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار
بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه فات لا يلائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس
من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم
اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من الطرو انتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر
والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف تكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف
والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في
البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر

واذاقة العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية
ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تحقيقية وهو انه
شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير
له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبهها بما يدرك من اثر
الضرر والالم بما يدرك من الطعم المر والبشع حتى اوقع
عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة
بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة
وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم
فانه استعار الاشترا للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها
ما يلائم الاشترا من الربح والتجارة ونظيره في الترشيح
بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج
وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم
هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني
الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح
على تناسي التشبيه وادعا ان المستعار له نفس
المستعار

المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبني على علو
القدر الذي استعار له علو المكان ما يبني على علو
المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد
ابن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح
ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له
حاجة في السما استعار الصعود لعلو القدر والارتقا
في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان
والارتقا الى السما فلولا ان قصده ان تناسي التشبيه
والاصرار على انكاره فجعله صاعدا الى السما من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي
نحو البنا على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي
التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني
ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي
عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب
التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البنا على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي بالمشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه

المشبه به لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض
يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم
من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا
فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة
وهو غلط لانه لا معنى للبنا على الاستعارة مع الاعتراف
بالتشبيه وما ذكرنا صرح في الايضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يسوغون ذلك فما ظنك بهم اذا بنوا الا على الفرع كما في قوله اي
قول العباس الى الاحنف هي الشمس مسكنها
في السما فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو
الصبر الفؤاد عزا جميلا فلن تستطيع اي انت
اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس
اليك النزولا وحق تقديم الظرف على المصدر
قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولا هذا
جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبنا على الفرع
مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه
قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه وجا الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز
بنا الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه
بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة

ليسوغون صح

في

في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية
في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه
احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة
المشبهة بها فتطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه
بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة
له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت
شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من
قام ليذهب الى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو
الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة
امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل
لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة
لانه قد ذكر المشبه به واريد به المشبه وترك
المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى
التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له
تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وهاهنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير

استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قايم موضوعة للاخبار بالاثبات واذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر تحضر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب **ومتى فشي استعماله** اي استعمال المجاز المركب او التمثيل **كذلك** اي علي سبيل الاستعارة لا علي سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي **سمي مثلا ولهذا** اي ولكون المثل تمثيلا فشي استعماله علي سبيل الاستعارة **لا تغير الامثال** لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الي المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الي مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الي مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تا الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما

الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب صح

ما يقع

ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف علي لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالي مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالي ولله المثل الاعلي اي الصفة العجيبة وكقوله تعالي مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معني الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فقد اتفقت الارا علي ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الي ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدما والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المص وما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال **قد يضمر التشبيه في النفس** اي نفس المتكلم **فلا يصرح بشي من اركانه سوي المشبه** فان قلت قد سبق في التشبيه انه اذا ذكر المشبه به وجب التقدير وان اقسامه لا تخرج عن

ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو
في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة
بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في
النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه
به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا
يجري عليه اسم ذلك الامر ويسمى التشبيه المضمر في
النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما
الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن
المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه
به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون
كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه
به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به بدونه والثاني
ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار
الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا
المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق
الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل
روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس
بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله
أودى بنيّ واعقبوني حسرة، عند الرقاد وعبرة لا تقلع

مكنيا

حكي

٢٢١

حكي ان الحسن بن علي دخل على معاوية يعوده فلما راه
معاوية قام وتجلد وانشد
وتجلدي للشامتين اريهم، اني لريب الدهر لا اتضعضع
فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت
شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين ضرار
ونفاع ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت
لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال
فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات
الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني
بقوله وكما في قول الاخر
ولئن نطقت بشكرك مفصحا، فلسان حالي بالشكاية انطق
شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في
الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة
في الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز
هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون

بوم

النطق

الاصول ان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي
يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت
فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة
هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله
عليه الصلاة والسلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت
ماذكره المصنف في تفسير الاستعارة بالكناية شي لا مستند ٢ من صح
له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكانه
استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر ٢
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة
الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل
منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس
والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله وينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شي

من

من روادفه فينبهوا بتلك الرمز على مكانه نحو شجاع
يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة
تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال
العهد وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ
عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت
للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو
السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية
وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على
قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر
متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا
اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يبين فيه شي يشار اليه فيقال هذا
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت
وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد
ولهذا لا يصح ان يقال اذا صحت بشي مثل اليد
للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت
الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك

قوله وغداة واو رب واضافة غداة
للريح لادنى ملابسة وكشفت ازلت
وتنوينه بعد ذلك والقرة بالكسر البرد
عطف على غداة او ريح وضمير
اصبحت راجع لقرة والشمال
الريح التي تقابل الجنوب مشهور
بشدة البرد واذا صحت متعلق
بكشفت وزمامها بدل من الضمير
في اصبحت [illegible] على اصبحت
والمعنى كم من غداة كثر فيها هبوب
الريح والبرد [illegible] تصرف
[illegible] الناس [illegible] كشفتها
وابعدتها [illegible] بالاطعام والاكرام

في تعريف الشي بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلتاك من
المستعار نفسه بل مما يضاف اليد لانك تجعل الشمال مثل
ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا
ذا شي وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشي
وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم
ينقل عن شي اذ ليس المعنى على انه شبه شيا باليد
وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا
قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف
السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن
الشي اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه وقيل هو على
القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة
ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس
الصبي ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية
والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل
ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية
تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان
التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن
معاودته فبطلت آلاته اي الات ما كان يرتكبه
وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه
الصبي بجهة من الجهات جهات المسير كالحج والتجارة
قضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها

ووجه

ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة
فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد
ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص
بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام
جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل
استعارة تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى
الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح
لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع
سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية
بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في
استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ
في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل
المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة
اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق
معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد
بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والتخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع
اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها ووضع لذلك
فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة
مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا
بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد
اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز
بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت
له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل وهذا هو
المعنى الصحيح الذي يجب ان يعتقده السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت
هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له وليس بصحيح لما سبق من ان
الاختلاف بقوله مستعملة فيما وضعت له وليس
بصحيح انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في
كونها

كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق
فهو في اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير ليس صح
تاويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن
الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد
اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون
تلك الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون
مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح
وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال
في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة
معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد
التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت
له بقوله بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز الاستعارة
التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما
وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع

بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها
مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في
هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان
لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج
الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة
مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع
حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ
الصلاة في الدعا مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل
ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد هاهنا من
حذف المضاف اي احتراز عن خروج كما اذا اتفق او نحو
ذلك ورد ماذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر
الوضع بتعيين اللفظ بازا المعنى بنفسه وقال قولي
بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازا معناه بقرينة
ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه
بازايه انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد
الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم
الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا

في بعض النسخ اسقط لفظ من بعد احتراز وعبارة المفتاح كما في وعليها شرحنا بعد هذا الحكيم

مبني

مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل
والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل
لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازا
المعنى بنفسه بحسب الادعا ونصب القرينة انما هو
بتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان
المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير
متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين
المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لم يستقيم
الادعا المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام ورد ايضا ماذكره السكاكي صح بان التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز
ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعا مجازا فكذا لا بد منه في تعريف
الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل
فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا
الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى
التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا
القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا
في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة
الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول

فظاهر واما علي الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف
المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة
لكنه اكتفي عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت
اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك
الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتي يقيد الموضوعة في قوله
فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع فيه التخاطب
ولا نعني بفساد التعريف سوي هذا بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد فالمعني هاهنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما
ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعني
مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه
جواد وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلاة اذا
استعملها الشارع في الدعا لان استعماله اياها في
الدعا ليس من حيث انها موضوعة للدعا والا لما
احتيج الي القرينة بل من حيث ان الدعا لازم للموضوع
له لا يقال فعلي هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف
المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما

ذكرنا

موضوعة له من حيث هي موضوعة له لذاتي
مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى
مثل ما يقال ان الجواد لا ...

ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف
المجاز لفسد المعني اذ الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من
حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف
الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه
للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا علي
وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة
علي عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته
الي الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الي
كتاب بين يديه قرينة قاطعة علي انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس
وقسم السكاكي **المجاز اللغوي** الراجع الي معني الكلمة
المتضمن للفائدة **الي الاستعارة وغيرها** بانه
ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير
استعارة **وعرف الاستعارة بان تذكر احد
طرفي التشبيه وتريد به** اي بالطرف المذكور **الاخر**
اي الطرف المتروك **مدعيا دخول المشبه في جنس
المشبه به** كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به
الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت
له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول

انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعا
السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع
وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسي اسم الاسد كما اكتساه
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض
السبع معها في اذكذلك ينبغي كما هو شان العارية فان
المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لاتفاوت
الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس كذلك ويسمي
المشبه به سوا كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمي اسم المشبه به مستعارا ويسمي المشبه بالمشبه
به مستعارا له هذا كلامه وهو دال علي ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة
التسمية كان نسوا بان المستعار هو الاظفار مثلا ويجي
من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه علي زعم
القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية **وقسمها**
اي السكاكي الاستعارة **الي المصرح بها والمكني عنها وعني**
بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر
الي الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون علي القطع وهو
قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكرنا في بيت زهير **وفسر التحقيقية بما مر** اي بما يكون
المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا **وعد التمثيل**

علي

اي التسمية بالاستعارة المستتم قريبا ه

جواز المستعار اسم المنية للسبع ه

علي سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخري **منها** اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدي صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخري **ورد ذلك بانه** اي التمثيل **مستلزم للتركيب**
المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم
من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل علي تنافي
الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم
عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من
مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا
يلزم من قسمة المجاز المفرد الي الاستعارة وغيرها ان
يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان
او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا
علي انه يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي
قسمان راجع الي معني الكلمة وراجع الي حكم الكلمة والراجع
الي المعني قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان
المجاز العقلي والمجاز الراجع الي حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه
ليس مورد القسمة واجيب بوجوه الاول
ان الكلمة قد تطلق علي ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله

فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم
الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا
نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد
بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع
بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم
الاصول الثاني انا لا ان التمثيل يستلزم التركيب نسلم صح
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت
ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا
انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية
مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه من جه
ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد لانه
بل هو في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
والحاصل انه اذا لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث اذ اضافة الكلمة
الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها
عن ان تكون كلمة فالاستعارة ها هنا لتقديم المضاف

الي

الى الرجل المتردد بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية صاحب التنقيح صدر الشريعة
السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتها
للقطع بان لفظة تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير
معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان **وفسر**
السكاكي الاستعارة **التخييلية بما لا تحقق لمعناه**
حسا ولا عقلا بل هو اي معناه **صورة وهمية محضة**
لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي **كلفظ**
الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع لها اي للمنية صورة **مثل صورة الاظفار**
المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على
الصورة التي هي مثل صورة الاظفار **لفظ الاظفار**
فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه
به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة
اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون

تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
المشبهة بالسبع ولسان الحال المشبهة بالمتكلم وزمام
الحكمة المشبهة بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف
انه بعيد جدا اذ لم يوجد له مثال في الكلام واما قول الحي
تمام لا تسقني ما الملام فانني صب قد استعذبت ما
بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى
عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالما فاستعار له
لفظ الما لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه
لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الما اليه استعارة تخييلية
او يكون قد شبه الملام بالما المكروه فاضاف المشبه به
الي المشبه كما في لجين الما فلا يكون من الاستعارة في شي
وعلي التقدير الي يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان
يشبه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلالة
للفظ علي هذا **وفيه** اي في تفسير التخييلية بما ذكر
تعسف اي اخذ علي غير الطريق بما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد
يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان
نسمي هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في
غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي
في الشفا ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة
في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم

يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب
والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة
ويخالف تفسيره التخييلية **تفسير غيره لها** اي غير
السكاكي للتخييلية **بجعل الشي للشي** كجعل اليد
للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلي تفسير السكاكي يجب
ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون
اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا
للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو
اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة
في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان
تزعم ان لفظ اليد قد نقل من شي الي شي اذ ليس
المعنى على انه شبه شيا باليد بل المعنى علي انه اراد
ان يثبت للشمال يد الانتقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية علي تفسير السكاكي دون المصنف لان
الاستعارة في شي يقتضي تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى
بمجرد جعل الشي للشي من غير توهم تشبيه بمعناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص
التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا
ويكون مخالفا لما اجتمع عليه السلف من ان الاستعارة
التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول لما

ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان
لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية
او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي
ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي
غلط محض بل لا يبعد ان يدعي اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره
السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه
اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية
اثبات بعض ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي
من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر هاهنا امر وهمي
شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح ليكون استعمال
التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص
المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع
له

له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشترا
المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه
مع ان لفظ الاشترا ليس بموضوع له وهذا معنى قوله
في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به
المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية
بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بلفظ غيره فالمشبه
في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له
بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم
ان المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس
بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة
للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا
الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون
الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل
الله جميعا الاية انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف
مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان
الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن

بلفظ المشبه به لم يحتج الي ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا
المعني مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت
بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالا
فتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضا فهما
الي المنية فان قيل فعلي هذا لا يكون الترشيح خارجا
عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب منهما وانما معني زيادته ان الاستعارة تامة
بدونه **وعني بالمكني عنها** اي اراد السكاكي بالاستعارة
المكني عنها **ان يكون الطرف المذكور** من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد به المشبه به **علي ان المراد بالمنية**
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها **هو السبع بادعا**
السبعية لها وانكار ان تكون شيا غير السبع **بقرينة**
اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع **اليها** اي الي
المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد المشبه به
اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الي المشبه لا يكون الا علي
سبيل الاستعارة **ورد ما ذكره** من تفسير الاستعارة
المكني عنها **بان لفظ المشبه فيها** اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا **مستعمل فيما وضع له تحقيقا**
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير **والاستعارة**
ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد

وتريد الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر
بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق **واضافة**
نحو الاظفار التي جعلها قرينة للاستعارة انما هي **قرينة**
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معني اضافة الاظفار اليها والا فلا
دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في
كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث
اورد سوالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعا ان المستعار
له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيا غيره
ومبني الاستعارة بالكناية علي ذكر المشبه باسم
جنسه ولا اعترافا بحقيقة لشي اكمل من التصريح باسم
جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل
في الاستعارة المصرح بها بمسمي المشبه فكما يدعي
هناك ان الشجاع مسمي للفظ الاسد بارتكاب تاويل
كما مر حتي تهيا لنا التفصي عن التناقض بين ادعا الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع
للمبالغة في التشبيه بجعل افراد الاسد قسمين متعار فا
وغير متعارف ثم نذهب علي سبيل التخييل الي ان
الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيا

لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي
كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق
من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف
الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس
مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد
فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا لا
وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا
البتة وعلى هذا اندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد
ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما
وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا
ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن
انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه
الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان
قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا ان استعمال لفظ المنية نسلم صح
في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل

بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ
المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان
استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل
قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
للسبع المرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف
كما في اظفار المنية فاستعماله فيه بالاعتبار الاول على سبيل
الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فاذا استعماله فيه ليس من
حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف
للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان
الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر
رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية
مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه
وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم به صح
المشبه المتروك وعلى هذا الاشكال عليه لانه صرح
في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة
بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من
الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه
ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية

استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعا على ان
المراد بالاستعارة معناها المصدري يعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعا فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال عنه فيه واختار
السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة
المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار
اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها
قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل
اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس في ساير الامثلة ففي قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغايية للالتقاط ويجعل نسبة لام
التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك
وبالجملة

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد
ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية
كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية
لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه
جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام
المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه
فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية
فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه
بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال
وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل
بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها
قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون
التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني
بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره
اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها

لانه اضطر اخر الامر الي القول بالاستعارة التبعية حيث لم
يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل
لا يكون الا تبعية ومايقال انه مجرد كون العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية
مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذا في الامر في
ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة
في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقيا لم توجد الاستعارة
التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان تجعل
لها لسان وايضا معني قوله في المفتاح لا تنفك المكني
عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني
عنها لا علي العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق
لسان الحال واردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التي
هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم
للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا
قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في
نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر
فيه ادني نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق
علي استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي
فهو لا يقوم دليلا علي ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم

معهم علي انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالي
ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية
وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا
امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق
السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب
السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية
بدونها كما ذكره في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي
توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي
حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او
امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم
في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا
لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح
بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر
امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول
بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن
رد التركيب المشتمل علي التبعية الي التركيب المشتمل
علي المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية
تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة

في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف
ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال
واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة **برعاية جهات حسن التشبيه** كان تكون
وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة
ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح
وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا
بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه
به اقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر ،، ،،
ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ،، ،،
،، فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي
ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون *(اي كل واحد)*
مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد
الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع
الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى
المرشحة كما مر **ولذلك** اي ولان شرط حسنه

ان

الاولى للمطلع له

ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا **يوصى ان يكون الشبه**
اي ما به المشابهة **بين الطرفين جليا** بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص **لئلا يصير** كل منهما **الغازا**
اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع
كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت
الحسن **كما لو قيل** في التحقيقية **رايت اسدا واريد**
انسان ابخر وفي التمثيل **رايت ابلا مائة لا تجد**
فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه الصلاة
والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي *(رواية اخرى للحديث)*
الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده *(في الحديث)* *(الذاهل عن الدنيا)*
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف
مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في *(قوله وليست اي لفظ ليس الواقع في الحديث)*
محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير
موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة **وبهذا**
ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه التشبيه
يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز
ان تكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا
وتكلفا بالايطاق كالمثالين المذكورين **وتتصل**
به اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين

(اي الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كلما يتاتى فيه صح)

لا تحسن الاستعارة وينبغي التشبيه **انه اذا قوي الشبه**
بين الطرفين حتي اتحدا كالعلم والنور والشبهة
والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة
تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا
وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا
تقول كاني في ظلمة **والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية**
في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمر **والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن**
المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند
المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة
كلامه فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها
قال ان حسنها حسن المكني عنها متي كانت تابعة
لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
استهجن ما الملام ولتعاديل اذ تقول على كائنة التخييلية
برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية
والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف
به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز
هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية
والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف

واما

واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه
وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله شي مجاز والمقصود
في فن البيان هو المجاز بالمعني الاول ولكنه حاول التتبع
علي الثاني اقتداء بالسلف واحتذاء بالصنو السامع
عن لزلت عنه اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال **وقد يطلق المجاز علي كلمة تغير حكم اعرابها**
الظاهر اي اضافة الحكم الي الاعراب للبيان وبه يشعر
لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الي اخر **بحذف**
لفظ او زيادة لفظ فالاول **كقوله تعالي وجاء ربك**
واسئل القرية والثاني مثل **قوله تعالي ليس**
كمثله شي اي جاء **امر ربك** لاستحالة مجي الرب
تعالي **واسئل اهل القرية** للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله تعالي قادرا علي
انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
الحكم بالحذف فههنا الامر يرجع الي غرض هو المتكلم
حتي لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف فلجواز
ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه
متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجني ثمارك فالحكم الاصلي لربك
والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الي الرفع وفي الثاني
الي النصب بسبب حذف المضاف **وليس مثله**

اي عضوه

شي فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الي الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيي مثله تعالي لا نفي ان يكون شيي مثل مثله والاحسن
ان لا تجعل الكاف زايدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان
لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالي
مثل والمراد نفي مثله تعالي اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية
قصدا الي المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون
علي اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت ارتفعت
لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق اي اترابه
بين قوله ليس كالله شي وقوله ليس كمثله شي الا
ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان
علي معني واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله
تعالي بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من
غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود
لا يقصدون شيا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له
وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له وان
كان

كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما في
قوله تعالي او كصيب من السما اي كمثل ذوي صيب وقوله
فبما رحمة اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول
يسمي مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في
غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب
والمعني الي ما يخالفه راسا كنقصان الاهل في الاهل فيما
مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو
ونقصان مثل ذوي من قوله تعالي او كصيب لبقا الاعراب
ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه علي
معناه وفيه نظر لان تغيير المعني واستعمال اللفظ في غير
ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية
مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب
اصول الفقه فهو لا يكون في شي من هذا النوع من
المجاز ولا يحتاج الي تقدير المضاف كما قيل بكونها مشتركة
بين الجدران والاهل والثاني يسمي مجازا بالزيادة ويعرف
بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة
عليه تغير الاعراب والمعني الي ما يخالفه بالكلية فخرج
ما لا يغير شيا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو
سرت في يوم الجمعة وما يغير المعني فقط نحو الرجل بزيادة
اللام للعهد وما يغير المعني لا الي ما يخالفه بالكلية مثل
ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغيير المعني والاستعمال
في غير ما وضع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا اعتراض كما في السيد
ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف فلا يدخل

فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قايم وانه قايم وما اشبه
ذلك قال صاحب المفتاح ورأي في هذا النوع ان يعد ملحقا
بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير
الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن
العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده
من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سوا
كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه
من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير
يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب
كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واحد على حفظة
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من
المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف
السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يعتد به والله اعلم الكناية فلا يصح عده وراي
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت
اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على
معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم
اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا
فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ
وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد
به

به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني
طول القامة مع جواز ان يراد به حقيقة طول النجاد ايضا
فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ
مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا
لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا النفي لانتفا الملزوم بانتفا اللازم
وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشي معاند لذلك الشي والا
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم
من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة
المعنى جايزة لا واجبة وبهذا اشعر قوله في المفتاح ان
الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان
طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا
هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جايزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وانه لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفصيل وانه لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع
اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى
ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها

المجاز دالثالثة

هما والاول الحقيقة والثاني الكناية والحقيقة والكناية يشتركان
في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا
يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعني مع
ارادة لازمه وان كان مشيرا الي ان ارادة اللازم اصل وارادة
المعني تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء
فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق
بين كلامي المصنف ان معني قوله من جهة ارادة المعني
من جهة جواز ارادة المعني بقرينة ما سبق من التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا
الوجه اي من جهة ارادة المعني مع جواز ارادة لازمه فليس
بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعني ما عني باللفظ وهو لازم
المعني الموضوع له وبلازم المعني معناه الموضوع له وفيه
ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز
بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الي الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الي اللازم كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبت الي النبت ومن الاسد
الذي هو ملزوم الشجاع الي الشجاع ورد هذا الفرق
بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الي الملزوم
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام علي الخاص بل انما يكون ذلك علي تقدير
تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا ح لا يبقي اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان

يكون

يكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الي اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم
يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لان انتقال مبني الكناية علي
الانتقال من اللازم الي الملزوم وهذا يتوقف علي مساواة
اللازم للملزوم وح يكونان متلازمان فيصير الانتقال
من اللازم الي الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم
الي اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما
الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
علي سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة
ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالنسبة
للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث
في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلاثة اقسام الاولي اي القسم الاول والثانية
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولي من الكناية
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة منها اي من الاولي
ما هي معني واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الي ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل
ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع

اى والرجل معنى واحد

والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن
القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة
فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة
مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية
اعني ما هي مجموع معاني بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل
وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني ما يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور انه ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه
الى الانسان والجواب ان القرب هاهنا باعتبار آخر وهو
سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب
بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول
القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن
الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها
بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده

وطويل

٣٤٠

٣٦

وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني
قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية
تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد
طويل نجاده وهند طويل نجاده والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها
مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الا نجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب
مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه
لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا
او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سوا
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه
يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد
ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف
نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة
ولذا يقبح هذه قاعدة الكلام فان قلت اذا
اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية
مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر

وبخوذلك مما يشتمل علي اشارة الي ذكر احد الطرفين حمل
تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت المقطع بانها
في المعني صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العايد الي
المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع بها اوخفية عطف علي واضحة وخفاوها
بان يتوقف الانتقال منها علي تامل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم
الراس بالافراط مما يستدل به علي بلاهة الرجل وهو
ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الي البلاهة
نوع خفا لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منها الي امر اخر
ومن ذلك الامر الي المقصود بل انما ينتقل منه الي المقصود
لكن لا في بادي النظر وبهذا تمتاز عن البعيدة وجعل
صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال
المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله
لانه ينتقل منه الي عريض القفا ومنه الي الابله والجواب
انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الي المطلوب
وقريبة بالنسبة الي الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الي المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح
علي ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح به وقد يكون ما هو كناية عنه هذه الكلمات ثم
يكني الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية
الي المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد

كناية

كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الي
كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة
احراق الحطب وكذا كل ضمير في منها عايد الي الكثرة
التي قبله الي كثرة الطبائخ ومنها الي كثرة الاكلة
جمع اكل ومنها الي كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الي المقصود وهو المضياف وبحسب قلة
الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة علي المقصود وضوحا
وخفا وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصي
الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات
امر لامر او نفيه عنه وهذا معني قول صاحب المفتاح
ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد
بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هاهنا كقوله اي قول
زياد الاعجم ان السماحة والمروة والندي في قبة ضربت علي ابن الحشرج فانه اراد
ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اي ثبوتها له سوا كان علي طريق الحصر ام لا فترك
التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها
او نحوه مجرور معطوف علي ان يقول اي بمثل القول او
منصوب معطوف علي مفعول ان كان يقول اي ان يقول
نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة علي هذا
المعني كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل
ان تقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن
الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او
اسناد

اسناد قول حصل لمن الايضاح لكلا سناد
الي اورد للاسناد مثالين اسنادة
الي انا اسناد السماحة بنفس لفظه
او بما يودي معناه

اي بثبوت

الى الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح
به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد
مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره
في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في
المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد بالاختصاص ههنا هو
الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان
جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان
محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الروسا
مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا
لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد
اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح
بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو
طويل نجاده بناء على ان نحو اضافة الثوب والبرد الى ضمير
الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد
وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد
الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان

اي الكبرا منهم

كان

كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه
دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك
حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذه القسم
ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع
وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا
يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت هذه ليس بكناية واحدة بل كنايتان
احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد
والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها
في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا
كما مر وقد يكون غير مذكور كما تقول في عرض من
يوذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن
الموذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا
لا اعتقد حل الخمر وهذه كناية عن اثبات صفة الكفر له
مع انه كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى
عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان

القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض
الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جيئته يقال نظرت اليه
عن عُرض وعَرض اي من جانب وناحية قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايما واشارة
وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل
تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية
فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض لانه يكون مجازا ايضا
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير
مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال
عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب
الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما
يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما يدل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة لتختص باللفظ
المركب كما يقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه
تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما

فهم

فهم المعنى من عرض اللفظ اي من جانبه ولغيرها اي
والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم
والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب — نسب
لغيرها ان قلت الوسائط مع خفا في اللزوم كعريض
القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة
والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا
خفا كما في قوله وما رايت المجد القى رحله في ال طلحة
ثم لم يتحول اي المجد الايما والاشارة ثم قال السكاكي
والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذ يتني فستعرف — اذيتني صح
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد
المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه
جميعا كان كناية لانك لم ترد باللفظ المعنى الاصلي
وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد
فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في
الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده
ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان
التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد
يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية
قال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون
مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من جهة استعمال تا الخطاب فيما هي غير موضوعة له
وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الي لازم
وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها
تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور
فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الي الاخر وفيه نظر
لانه لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه (مذهبهم صح)
يودي الي ان يكون كلام يدل علي معني دلالة صحيحة
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعني ولا مجازا ولا
كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به
المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا
اذ نتني فستعرف كلام دال علي معني نقصد به تهديد
المخاطب بسبب الايذا ويلزم منه التهديد الي كل من
صدر منه الايذا فان استعملته واردت به تهديد
المخاطب وغيره من الموذين كان كناية وان اردت به تهديد
غير المخاطب بسبب الايذا بعلاقة اشتراكه للمخاطب
في الايذا اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا (اي مرسلا)

**فصل اطبق البلغا علي ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من
الملزوم الي اللازم فهو كدعوي الشي ببينة** فان (الملزوم) (اللازم)
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك
الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان
اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا علي **ان الاستعارة**

التحقيقية

التحقيقية والتمثيلية **ابلغ من التشبيه لانها نوع من
المجاز** وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد الاستعارة
بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا
من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في
كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه
بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه
فليست مزية قولنا رايت اسدا علي قولنا رايت رجلا هو
والاسد سوا في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في
مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني
بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك
المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد علي قولنا كثير القري ان الاول افاد زيادة
لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القري لم يفدها الثاني واعترض المص بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون
في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا
يفيد للمري شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني
يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول
بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس
المعني لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان
السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك

التمثيل علي سبيل الاستعارة ابلغ منه لا علي
وابلغ انواع الاستعارة التمثيلية كما يوخذ
من الكشاف ويليها المكنية فهي ابلغ
من التصريحية والاستعارة ابلغ
من الكناية وابلغ انواع الكناية
ما طلب به نسبة ثم صفة ثم ما لم يكن
فيه واسطة سيوطي

ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا
رايت اسدا بالنسبة لقولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة
لقولنا رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة
ولا يتحقق ايض في قولنا كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك
وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى
مثلا اذا قلت رايت اسدا لا يوجب ان يحصل لزيد في
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى
او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا
الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت
اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة طريقه م
ان المساواة في الاول تعلم من المعنى وفي الثاني من اللفظ
قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه
بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا
لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات
الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم الفن الثالث

مبحث الفن الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه

المذكورة

المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق
بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين مفهومها الاعم الشامل لمطابقة مقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام
حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون
قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما
يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان
واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس
من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر
مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين
الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب
الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين
اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
ظ لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ
توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه
في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى
الطباق والتضاد ايض والتطبيق والتكافؤ ايضا
وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين

في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هاهنا الامرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتضاد
في الجملة ولو في بعض الاحوال سوا كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسوا كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او
تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه
شيئا من ذلك على ما يجي من الامثلة ويكون ذلك الجمع
بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من
خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا
تتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله
واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة
تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم
مع حرف وفعل مع حرف ولكن الموجود هو الاول فقط نحو او من
كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحيا مما يتنافيان في
الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو
اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق
السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما
مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول

نحو

نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس
واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من
دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد
بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من
اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج
الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا
فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس
خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض
يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة
والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت
من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني
عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر
العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي
الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو
الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب
الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب

وهو المراد ها هنا فيكون تورية **ويلحق به** اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم **نحو اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة** وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها **مسببة عن اللين** الذي هو ضد الشدة ونحو
قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار
ولتبتغوا من فضله فان ابتغا الفضل وان لم يكن مقابلا
للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق
المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان **نحو قوله**
اي قول دعبل **لا تعجبي يا سلم من رجل** يعني نفسه
ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما **فبكى**
ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكا وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضاد المعنى البكا **ويسمى الثاني ايهام التضاد**
لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان
التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة **ودخل
فيه** اي في الطباق بالتفسير المذكور الذي سبق **ما يخص
باسم المقابلة** التي جعلها السكاكي وغيره قسما براسه
من المحسنات المعنوية **وهي ان يوتى بمعنيين متوافقين
او اكثر** اي بمعان متوافقة **ثم بما يقابل ذلك** اي ثم يوتى

بما

بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة **على
الترتيب** فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين
متقابلين في الجملة **والمراد بالمتوافقين خلاف المتقابلين**
لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير
مشروط كما في الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة
الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين
بالاثنين ومقابلة الاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين **نحو** قوله تعالى **فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا** اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم البكا
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
نحو قول ابي دلامة **ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل** قابل الحسن والدين والغنى
والقبح بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة
الاربعة بالاربعة **نحو فاما من اعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى** ولما كان التقابل هو الرابع
في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقا والاستغنا بينه
بقوله **والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه
مستغن عنه** اي عما عند الله **فلم يتق او استغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون
الاستغنا مستلزما لعدم الاتقا المقابل** للاتقا
ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب
من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما

ومن ان مثل مقابلة الاتقا والاستغنا من قبيل الملحق
بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي
في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان يجمع بين
شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا
اي فيما بين الصورتين المتوافقتين او المتوافقات
امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين والاضداد ضده
اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطا والاتقا والتصديق
جعل ضده اي التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله
فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي
اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغنا والتكذ يب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه
اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر
والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة
النظير ويسمى التناسب والتوافق والائتلاف والتو فيق
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد
والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين
امرين نحو الشمس والقمر بحسبان
وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول
البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي
المحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم
مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين

القوس

القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم
للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد
شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون
بين اكثر كقول ابي رشيق اصح واقوى ما سمعناه في
الندا من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها
السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب
فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحا ديث
والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف
ايضا
تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة
اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاد يث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر
ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم
تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا
نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك
بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشيا لان المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو
العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من

ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من
عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل
الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من
يضع الشي في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير
متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين هاهنا نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن
مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب
كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت
السقط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن
بدال يؤم الرسم غيره النقط
فالحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط
في البيت السابق بخبر عن الرهط الاماني غادة والنون
هو الحرف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة
والانحنا وليس المراد بها الحوت على ما وهم والراء اسم
فاعل من راءه اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم
فاعل من دال الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط

ما تناثر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم
صفة دال والمعنى رب ناقة هذه الحبيبة عن ان تركب من
النوق ما هي في القصر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي
لزيارة طلال فيضرب رئتها اذ لا حراك بها من شدة
الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات
سنمة ففي ذكر الحرف والراء والنون والدال والنقط
ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه
بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه
وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى في الكلام
بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد
ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش
والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف
جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز
جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر
وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب
للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا
للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاينك خشنا لمن يخاشن
ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بر

جواب اما يسميه بعضهم

القلم اذا غنته اي افسد حال المتسلي وانتدب اي اجب
للمعالي واجمها بتال نه به لا هو فانتدب اي دعاه له
فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين
الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه
جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد
وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته
والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم
الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع
والمونث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه
خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله
وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ
على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه
اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف
الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في
الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره
في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان
الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم
يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا

فيما فيه

فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَّمَتْ
بِلَا سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَلَامِي
فَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتَهُ بِمُحَلَّلٍ
وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتَهُ بِحَرَامِ
فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم
ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت
نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك
الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا
اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم
لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجا له
فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه
جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة
طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله والثاني

وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله
تعالي قولوا امنا بالله وما انزل الينا الي قوله صبغة
الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ
كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ
موكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر
النفوس فيكون امنا مشتملا علي تطهير الله لنفوس
المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعني تطهير
الله موكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان
الايمان تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار الي
بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر
عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا
المعني وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصاري
كانوا يغمسون اولادهم في ما اصفر يسمونه المعمودية
ويقولون انه اي الغمس في ذلك الما تطهير لهم فاذا
فعل ذلك الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار
نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا
بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان
الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعني ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا
الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصاري
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة

لوقوعه

لوقوعه في صحبة صبغة النصاري تقديرا بهذه
القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصاري
اولادهم في الما الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما
يقول لمن لم يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان
تريد رجلا يصطنع الي الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن
الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان
لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة
وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة علي ان الفعل مسند
الي ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزا اي يجعل معنيان
واقعان في الشرط والجزا مزدوجين في ان يرتب
علي كل منهما معني رتب علي الاخر كقوله اي قول
البحتري اذا ما نهي الناهي ومنعني عن حبها
فلج بي الهوي ولزمني اصاخت الي الواشي
اي استمعت الي النمام الذي يشي حديثه
ويزينه فصدقته فيما افتري علي فلج بها الهجر
زاوج بين نهي الناهي واصاختها الي الواشي
الواقعين في الشرط والجزا في ان يرتب عليهما
لجاج شي ومثله قوله ايضا
إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربي ففاضت دموعها
زاوج بين الاحتراب وتذكر القربي الواقعين في
الشرط والجزا في ترتب فيضان شي عليهما ومن

بلفظ البيت كما في صحة الترجمي
أهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان
اي حيل بيني وبين الحيلولة

اي نزوه علي الانثي والعير الحمار

تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا
ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين
في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي
الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد منهم يقول بالمزاوجة في مثل
قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه
ومنه اي ومن المعنوي العكس (اي القلب) والتبديل وهو ان
يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم
عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث
قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت
وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على
مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول
الشاعر

سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع

ولا عكس فيه ويقع اي العكس على وجوه منها
ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك
الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي
الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات (ثم عكس فقدم السادات)
على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين
متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت

ويخرج

البدهو — دهش بابه طرب تحيّر

ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر
الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي
ومن الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين
نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت

طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها
تبين لي ان الفنون جنون

قوله وحظها من الاحاطة اي احطت بها

ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله
لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام
السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف
الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح
والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة
والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع
اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه
قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي

من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان
يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد
اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان الاولى مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد
باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به
شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار
وموشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا
مما يلايم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسما بنيناها بايد
فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد
قرن بما يلايم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي
ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا والغزالة عطف على
من طول المدا خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اول
الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني
الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي
ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرف وكذا ذكر
الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا
للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم
للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد

الحظ

٢٥٢

الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستوا على العرش
وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية
الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك وعا
امتنع هاهنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى
وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه
مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا
غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية
من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله والسما بنيناها بايد تمثيل وتصوير
لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب
بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب
الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان
يتمحل بمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير
على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة و
الاستوا بالاستيلا واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين
القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى
نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات
تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق
التمثيل قلت قد جرى العلم في جعل الايتين
مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر

من المعنوي ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الي ذلك اللفظ معناه
الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير
الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السما بارض
قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسما
الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت
والثاني كقوله اي قول البحتري فسقي الغضا و
الساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي
اراد باحد الضميرين الراجعين الي الغضا وهو المجرور
في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه
النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا ومنه
اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
علي التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد
هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده
اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الي ما هو
له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد علي سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما علي ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
علي الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار علي التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون

فيه

فيه وما للنهار وهو الابتغا من فضل الله علي الترتيب
واما علي غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف
والثاني لما قبله وهكذا علي الترتيب وليسم معكوس
الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو
وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو
النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة
ولا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك
هو شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد علي سبيل
الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصاري فان الضمير في قالوا لليهود
والنصاري فذكر الفريقان علي طريق الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد
المذكور اجمالا هو الفريقان ولكن انما يحمله قول
الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت
اليهود وقالت النصاري وهذا معني قوله في
الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في
هذا الباب هو المتعدد المذكور او لا علي ما صرح
به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين
الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا علي
متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين

قوله حيوس بفتح الحا المهملة وتشديد اليا التحتية وبعدها سين مهملة كما في شرح الشواهد فالاخرها كما هو مشهور بالسين المهملة

بالتقديم الكثيب من الرمل ... النظائر ... سراجي

اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصاري فلف بين
الفريقين وبين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة
بان السامع يرد الي كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا
صاحبه وقالت النصاري ليست اليهود علي شي
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وهاهنا
نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد
علي التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتي بعده بذكر ذلك المتعدد
علي الاجمال ملحوظا ومقدرا فيقع النشر بين لفين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معني لطيف مسلكه
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت
ذلك وعليه قوله تعالي فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا او علي سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله علي ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب
الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق
تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله علي ما هداكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلكم يعني جملة ما ذكر من
امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر
فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة

علة ما علم الله من كيفية القضا والخروج عن عهدة
الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الي تبيينه الا النقاب المحدث من علما البيان هذا كلامه
وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية
القضا وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره
في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير
الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر
الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس
لانه باستقلاله معلل بشي من العلل المذكورة
بل هو توطية وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة
العدة وكيفية القضا عليه وتشبيهه بذلك انه لم
يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر قال ومن
الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق في الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضا
والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع علي الامر
بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الي واحدة من
هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر
بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر
بنا علي ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة

ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجده اي الاستغناء بالمال وجد في المال وجدا او وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي مائية عظيمة داعية الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين وهي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين و بهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه

دقيق

دقيق كقوله اي قول المتلمس المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم نحو اللفظ وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يحتاج الى تنبيه ما فلكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فهو اجعلت هذه الاشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط

فوجهك كالنار في ضوئها، وقلبي كالنار في حرها

ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه وبالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معني التسليط عداها بعلى فقال على اراباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهو متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشيا فقد جمع في هذا البيت شقا الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا اي لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما

فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب صح

بضم الخاء وفتحها

كأنهم

فيها

فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هاهنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح الى ضر الاعدا ونفع الاوليا ثم جمعها في الثاني في كونها سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي اي يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد

وسعيد وجبت له الجنة لمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها مادامت السموات
والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول
العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ما شاء
ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد
الي غير النهاية فان قلت ما معني الاستثناء
في قوله الا ما شاء قلت هو استثناء من الخلود
في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعني ان اهل
النار لا يخلدون في عذابها وحده بل يعذبون بالزمهرير
ونحوه من انواع العذاب سوي عذاب النار وكذا اهل
الجنة لهم سوي الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان
الله عليهم وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه
الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما
عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار
وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل
في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم
والتابيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذا

قوله اخراج النفس الخ ليس المراد ان اخراج النفس مطلقا بل اخراجه مع صوت ممدود واصله من الزفر وهو الحمل الثقيل كان صاحبه يعلو نفسه غالبا اطلق عليه اه شهاب

قوله او هي عبارة الخ اي فيشبه طول المكث بالدوام في مطلق الامتداد ه
وقيل انه كناية كان ما ذكروا شائعه كناية عن الدوام وفيه نظر لانه لا سموات ولا ارضين في ذلك اليوم فضلا عن دوامهما فكيف يكون كناية على القول المشهور اه شهاب
ثم جبل بمكة

قوله واما عندنا فمعناه الخ النار وهو استثناء متصل من قوله خالدين يعني انه بعض من تكونها للوصف كقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء يعني الخ وان عصاة المسلمين داخلون في المستثنى منه والاستثناء لاخراجهم وزوال الحكم وهو الخلود يكفي فيه زواله عن البعض وانهم المرادون بالاستثناء الثاني فان مدة مكثهم في النار نقصت من مدة خلودهم في الجنة فلا وجه لمن تمسك بها لخروج الكفار من النار ولا وجه لذكره هنا ه

قوله كما ينتقض دفع لما يقال ان الاستثناء ما يكون من اوله ومن آخره باعتبار الآخر لا الاول بانه يصح في البستان الا ثلاث منه من اوله ومن آخره فانك اذا قلت اذا مكثت يوم الخميس في البستان عدم المكث ينتقض باستثناء ساعة جاز ان يكون ذلك وزمان الواقع فيه الدخول فكيف وقد تقدم قوله في الجنة على الدخول وا ورد عليه ان الخلود انما هو بعد الدخول كيف وقد تقدم منه مبدأ معين ابتداء المعين اعني رضا وقول اهل النار وقول اهل الجنة فكيف يكون ابتداء معلوم منها العياد الجنة والمقام فلا يرد انه ليس معينا وهو منها الخ

فكذا ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان
شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم
بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم
فرق باذا وقع التنافي بينها بان بعضها شقي وبعضها
سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الي السعداء ما لهم من
نعيم الجنة والي الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين شقوا الي الاخر وقد يطلق التقسيم
علي امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء
مضافا الي كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي قول ابي الطيب
سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ
كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوا مُرْدُ
ثِقَالٍ لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على
المقاتلة اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين
الي الاجابة اذا دعوا الي كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم
مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ
واضاف الي كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما

قوله واطلاق الخ اشارة الي انهم داخلون في الفريقين باعتبار الصفتين فصح ارادتهما بالاستثناء فلا يقال الثاني في السعداء وهم ليسوا منهم ولا يخفى ما فيه من مخالفة الظاهر اه شهاب على البيضاوي

ان يكون له ولد ولا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او
انثي وقد استوفي جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث
~~الانسان~~ لان سياق الاية علي انه تعالي يفعل ما يشا
لا ما يشاوه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة
ما لا يشاوه الانسان اهم لكنه لجبر الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها
تنويهما بالتذكر فكانه قال ويهب لمن يشا الفرسان الذين
لا يخفي عليكم ثم اعطي كلا الجنسين حقهما من التقديم
فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها علي ان تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضي اخر **ومنه** اي ومن المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر
مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في
تلك الصفة **مبالغة لكمالها فيه** اي لاجل المبالغة
في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتي
كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الي حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة **وهو** اي
التجريد **اقسام منها** ان يكون بمن التجريدية **نحو قولهم**
لي من فلان صديق حميم وفي الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره **اي بلغ** فلان **من الصداقة**
حدا صح معه اي مع ذلك الحد **ان يستخلص منه**
اي من فلان صديق **اخر مثله فيها** اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالبا التجريدية الداخلة علي المنتزع
منه **نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر**
بالغ في اتصافه بالسماحة حتي انتزع منه بحرا في

اي يعطي

اي شرفهم

السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والبا التجريدية
علي حذف المضاف فمعني قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت من لقايه اسدا او الفرض تشبيهه بالاسد وكذا
معني لقيت به اسدا لقيت بلقايه اسدا ولا يخفي ضعف
هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم
لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق
فليتامل **ومنها** ما يكون بدخول با المعية والمصاحبة
في المنتزع **نحو قوله وشوها** من شاهت الوجوه قبحت
وفرس شوها صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد به فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدايد
الحرب **تعدو** اي تسرع **بي الي صارخ الوغا** اي
مستغيث في الوغا وهو الحرب **بمستلئم** اي لابس
لامة وهي الدرع والبا للملابسة والمصاحبة **مثل**
الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله **المرحل** من رحل
البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي
ومعي من نفسي لابس درع لكمال ~~[illegible]~~ للحرب بالغ
في اتصافه بالاستعداد للحرب حتي انتزع منه
مستعدا اخر لابس درع **ومنها** ما يكون بدخول في
في المنتزع منه **نحو قوله تعالي لهم فيها دار الخلد**
اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا
اخري وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة **ومنها** ما يكون
به وبدون توسط حرف **نحو قوله** اي قول قتادة بن مسلمة

بالغاو المعز

استعدادي صح

لا ارحلن

المعني فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنايم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنايم فالظرف منصوب بارحلن أو يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالي انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معني للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون هذا من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الي هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظر الانه من باب الالتفات الي الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله

اقول لها اذا جشأت وجاشت ... مكانك تحمدي او تستريحي

ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه علي طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم

وقد خفي

من المتكلم

٣٦٠

كـ
٣٨

وقد خفي هذا علي بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنا فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشي

ودع هريرة ان الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعا ايها الرجل

ومنها اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الي الرد علي من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج من مخرج الحق وجا علي منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

وانما الشعر لب المرء يعرضه ... علي المجالس ان كيسا وان حمقا
فان اشعر بيت انت قائله ... بيت يقال اذا انشدته صدقا

وعلي من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ

قوله ودع هريرة اسم امراة عبد الحكيم

فيه ولهذا استدرك النابغة قول حسان في قوله

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى … وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث استعمل جمع القلة أعني الجفنات والأسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف أشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتنفي المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي بل قال **والمبالغة أن تدعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا** مفعول بلوغه **مستحيلا أو مستبعدا** وانما يدعي ذلك **لئلا يظن أنه** أي ذلك الوصف **غير متناه فيه** أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى أحد الأمرين **وتنحصر** المبالغة **في التبليغ والإغراق والغلو لأن المدعي إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله** أي قول امرئ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق وإن أكثر العدو **فعادى عداء** في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد **بين ثور ونعجة** أراد بالثور الذكر من البقر الوحشي وبالنعجة الأنثى منها **دراكا** متتابعا **فلم ينضح بماء فيغسل** مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى أن هذا الفرس أدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم

يعرق

يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة **وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا** ادعى أن جاره لا يميل عنه الى جانب إلا وهو يرسل الكرامة والعطاء على أثره وهذا ممكن عقلا لا عادة **وهما** أي التبليغ والإغراق **مقبولان وإلا** أي وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا **فغلو كقوله** أي قول أبي نواس **وأخفت أهل الشرك حتى إنه** الضمير للشأن **لتخافك النطف التي لم تخلق** ادعى أنه تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة **والمقبول منه** أي من الغلو **أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار** ومثله بيت السقط

تكاد قسيه من غير رام … تمكن في قلوب النابلات

وفرسا وإبلا وزاد فكاد أن يسجو الرحالا **ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله** أي أبي الطيب **عقدت سنابكها عليها** الضمير للجياد أي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها **عثيرا** أي غبارا **لو تبتغي** تلك الجياد **عنقا** هو نوع من السير **عليه** أي على ذلك العثير **لأمكنا** أي أمكن العنق ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليها الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنها تخييل حسن **وقد اجتمعا** أي إدخال ما يقرب

خطاب لهارون الرشيد

علي بحذف أي ويوجد كوا لو للقسم الثاني أو علة لكل قسم على تفسير وإلا بما ذكره كما في حواشي المختصر

أي أجزاء البرق كما الخ

أي امرئ القيس

بيان للعداء

قوله في طلق أي شوط

مضمار

الي الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل
لي ان سمر الشهب في الدجي وشدت باهدابي
اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد
شدت باهدابها الي الشهب لطول سهري في ذلك
الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن مح ولفظ يخيل
مما يقربه الي الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت علي
الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي
المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب علي
طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات
مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان
المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا
الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد علي
الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران
فكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المولف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل
النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد
الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من
المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة

من

من قصيدة يعتذر فيها الي النعمان بن المنذر
وقد كان مدح ال جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك
حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان
ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب
اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلي الاحلاف لئن
كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش
من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت
موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني
كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك
الجانب اراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه
لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلا وارتاده و
مذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان
اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك
اي يجعلونني حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع
المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا
يعني لا تلمني ولا تعاتبني علي مدح ال جفنة وقد
احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت
اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك
مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة علي صورة التمثيل
الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الي صورة
قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لال جفنة
ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم

باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة التباس الاقترا[ني]
قوله تعالى وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو
اهون فهو داخل في الامكان فالاعادة داخل في الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر
افل وربي ليس بافل فالقمر ليس بربي **ومنه** اي ومن
المعنوي **حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة
مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي** اي بان
تنظر بنظر اشتمل على لطف ودقة ولا تكون موافقا
لما في نفس الامر يعني ان لا تكون ما اعتبر علة
لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات
الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع
ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشا
هذا الوهم انه سمع من ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو ادبعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة
مناسبة **اما ثابتة فقصد بيان علتها او غير ثابتة
اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة
علة** وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة **كقوله** اي
قول ابي الطيب **لم يحك** اي لم يشابه **نائلك** اي عطاك
السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب

نائلك

قوله ما يتوهم الخ حاصله ان بعض الشراح
اعترض على المص فقال الاولى اسقاط
قوله غير حقيقي لان قوله باعتبار لطيف
يغني عنه لان الامر الاعتباري لا يكون
الا غير حقيقي اذ الاعتباري ما لا وجود
له في الخارج والحقيقي ما له وجود في الخارج
وحينئذ فالاعتباري لا يكون الا غير حقيقي
قال الش وهذا الاعتراض غلط نشأ
مما سمعه من ارباب المعقول حيث يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي مريدين
بالاعتباري ما لا وجود له في الخارج وبالحقيقي
ما له وجود في الخارج ففهم ان المراد بالاعتبار
الامر الاعتباري وان المراد بقوله غير حقيقي
اي غير موجود في الخارج فاعترض ونحن
نقول المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون
الشيء اعتباريا اي لا وجود له والمراد بالحقيقي
ما طابق الواقع لا كون الشيء موجودا في الخارج

قوله عليها اي على السحاب اي على عطائها وانما قدرنا ذلك لان المناسب ان يشبه عطا السحاب بنيل الممدوح
ويتهم من عدم مشابهة النائلين ان السحاب لا يشابهه في عطائه فكانه قيل لا يشابه نائلك السحاب
في عطائك اه دسوقي

٣٦٢

نائلك وتفوقت عليها **فصبيبها الرحضاء** اي فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة
ثابتة له لا تظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح **او يظهر لها** اي لتلك
الصفة في العادة **علة غير العلة المذكورة** اذ لو كانت
علتها هي المذكورة لكانت علة حقيقية فلا يكون من
حسن التعليل **كقوله** اي قول ابي الطيب **ما به قتل
اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب** فان قتل
الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون **في العادة
لدفع مضرتهم** حتى تصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته
ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم
انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها
الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه
تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات
العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب
ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه
بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق
اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
ويتضمن ايضا عفوه عن اعاديه وفرط امنه منهم
وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم **والثانية**
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها **اما ممكنة**

قوله وقد علله اي علل ذلك النزول اي وتلك العلة غير مطابقة للواقع
قوله بسبب عطاء الخ اي بسبب الغيرة من عدم مشابهته عطائها لعطاء الممدوح اه دسوقي

قوله اذ لو كانت الخ ظاهره الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية وليس كذلك لجواز كونها الظاهرة غير مطابقة لصحة ان تكون من المشهورات الكاذبة كما لو قيل هذا متلصص لدورانه في الليل بالسلاح وتمامه في ابن يعقوب ونقله الدسوقي وهو اعتراض السيد ورد بعضه الحكيم بتعسف لا يلتفت اليه كما لا يخفى

كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا
اساءته نجّى حذارك اي حذاري اياك انساني اي
إنسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي
ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن
الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي عقب
الشاعر استحسانه اساءة الواشي بان حذاره اي
حذار الشاعر منه اي من الواشي نجّى انسانه اي
انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك
البكا خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله
هذا البيت الموصوف وجدناه فارسيا في هذا المعنى
فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها
عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول
الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه
نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع
الجزاء لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة
لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق
عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة
ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك
السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها
بنية خدمة الممدوح فقد اخطا مرتين لان حديث

قوله منتطق بفتح الطاء اسم مفعول اي لما رأيت عليها عقدا منتطقا به اي مشدودا في وسطها كالنطاق اي الحزام ١ه وسوقي نطاق

فتنتة الجوزاء صح

قوله وفيه نظر حاصله ان اصل لو ان يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها وظاهر المصنف ان المعلول مضمون الشرط والعلة فيه مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور المعروف في لو ولو اجرى على المعروف فيها بان جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الاول وهو ما اذا كانت الصفة ثابتة ولم تظهر لها علة في العادة وهذا لان المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت لان المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهي محسوسة ثابتة ... التي ... عليها غير مطابقة وح فالبيت ... علة ... صفة ثابتة ... به للقسم الرابع ١ه

نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد
به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح
في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان تكون
لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة
لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده
كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد
كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل
الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة
للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع
فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من
قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل
ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من
حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله
اي ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب
الماطرة الغزيرة الماء غيّبن تحتها حبيبا فما ترقا اي
ما تسكن لهن مدامع والضمير
في تحتها للزبى في البيت الذي قبله وهو قوله

قوله صح

نخففها صح

زنبي شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل
ان كون نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت
تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى
قول محمد بن وهيب

طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد
لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد

وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت
وجه هذا التفسير انه قصد به الملايمة لمطلع القصيدة
وهو قوله

الا ان صدري من عزاي بلقع عشية شاقتني الديار البلاقع

بلقع

وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله
كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته
السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي ال
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته
اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر له على وجه

يشعر

يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت
من قصيدة يمدح بها اهل البيت

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض
الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فياخذه
في ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء
له انجع من شرب دم ملك والمعنى انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك اشراف وفي طريقته قول الحماسي

بناة مكارم واساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء

جمع اس

فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل
وصفهم بشفاء دمايهم من داء الكلب ومنه اي من
المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه
التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في
غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد
سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه
فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة
في تحريمه وليس تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم
منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء
بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح



في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح
وهو ان سيوفهم ذات فلول اي ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيا منه اي من العيب علي تقدير كونه منه
اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح
للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه علي
الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون
الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اي اثبات الشي من العيب في المعني تعليق بالمحال
كما يقال حتي يبيض القار وحتي يلج الجمل في سم
الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة
الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوي الشي
ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات
شي من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثنا هو
الاتصال اي كون المستثني منه بحيث يدخل فيه المستثني
علي تقدير السكوت عن الاستثنا لكون ذكر المستثني
اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثني منه وذلك لان
الاستثنا المنقطع مجاز علي ما تقرر في اصول الفقه
واذا كان الاصل في الاستثنا الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها وهو المستثني يوهم اخراج شي

وهو

وهو المستثني مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثني
منه بعض يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته
حتي يحصل فيهم شي من العيب يقال توهمت الشي
اي ظننته او وهمته غيري فاذا وليها ان الاداة صفة
مدح وتحول الاستثنا من الاتصال الي الانقطاع
جا التاكيد لما فيه من المدح علي المدح والاشعار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتي ينفيها فاضطر الي
استثنا صفة مدح ما فيه من نوع خلابة وتلخيص نخ
للمطلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه
الذم ان يثبت لشي صفة مدح ويعقب باداة
الاستثنا اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشي اداة استثنا يليها صفة مدح
اخري له اي لذلك الشي نحو انا افصح العرب
بيد اني من قريش وبيد بمعني غير وهو اداة
استثنا واصل الاستثنا فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثنا في الضرب
الاول منقطع لكون المستثني غير داخل في المستثني
منه وهذا الاينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثنا
هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثنا المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب
الاول بل بقي علي حاله من الانقطاع فانه ليس
في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير

دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثنا في هذا
الضرب متصلا **فلا يفيد التاكيد الا من الوجه**
الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو
ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شي مما قبلها من حيث
انه استثنا فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخري
جا التاكيد ولا يتاتي فيه التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوي الشي ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني علي تقدير الاستثنا متصلا **ولهذا**
ان يكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط
كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
اما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل
ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا
في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من
الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا من
اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثنا
متصلا حقيقة لان معني السلام الدعا بالسلامة
واهل الجنة اغنيا عن ذلك فكان ظاهره من قبيل
اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام
فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع
من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله علي كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله علي
الوجه

الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثنا المتصل
لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو
لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الي
الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددا ثم تاتي
بالاستثنا المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني
رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان
الواجب ان تؤخر ذكر الرجل **ومنه** اي من تاكيد
المدح بما يشبه الذم **ضرب اخر** وهو ان يوتي بالاستثنا
مفرغا ويكون العامل مما فيه معني الذم والمستثني
مما فيه معني المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات
ربنا اي ما تعيب شيئا منا الا الاصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بايات الله تعالي يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالي قل يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل
الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعني
النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين
والاستدراك الدال عليه لفظ لكن **في هذا**
الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم **كالاستثنا**
في افادة المراد **كما في قوله** اي قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف ابن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوي انه الضرغام لكنه
الوبل استدراك يفيد من ما يفيده هذا الضرب
من الاستثنا لانه استثنا منقطع والا فيه بمعني

[illegible]

لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح
وهو ضربان احدهما ان يستثني من صفة مدح منفية
عن الشي صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لاخير فيه
الا انه يسيء الي من احسن اليه وثانيهما ان يثبت
لشي صفة ذم ويعقب باداة استثنا يليها صفة
ذم اخري له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل
فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتحقيقهما علي قياس ما مر ويأتي
منه الضرب الاخر اعني الاستثنا المفرغ نحو لا يستحسن
منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثنا
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي
الاستتباع وهو المدح بشي علي وجه يستتبع المدح
بشي اخر كقوله اي قول ابي الطيب ، نهبت من
الاعمار مالو حويته اي جمعته لهنيت الدنيا بانك
خالد ، مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا علي وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث
جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معني لتهنية احد
بشي لا فايدة له فيه قال علي بن عيسي الربعي
وفيه اي في هذا البيت وجهان اخران من المدح
احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا انما
ينبي عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم
اي

اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هي تهنية
لاهلها فلو كان ظالما في قتلهم من قتل لما كان لاهل
الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج
يقال ادمج الشي في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن
كلام سيق لمعني مدحا كان او غيره معني اخر
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الي المفعول
الاول وهذا المعني الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو
قال في قول الشاعر ،
أَبَى دَهْرُنَا إِسْعَافَنَا فِي نُفُوسِنَا ، وَأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ
فَقُلْتُ لَهُ نُعْمَاكَ فِيهِمْ أَتِمَّهَا ، وَدَعْ أَمْرَنَا إِنَّ الْمُهِمَّ الْمُقَدَّمُ
انه ادمج شكوي الزمان في التهنية فقد سهي
لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو
جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كاني أعدّ بها علي الدهر الذنوبا
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
يعني بكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك كاني اعد
علي الدهر ذنوبه وقوله معني اخر اراد به الجنس

يعني كثرة تغلبي لاحبابي في ذلك الليل كالي اعد
علي الدهر ذنوبه وقوله معني امر اراد به الحسن اعم من
ان تكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في
قول ابي نباته

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وِصَالِهِ
فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُوْدِعُ الْحِلْمَ عِنْدَهُ

فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كني
بذلك الاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه
حلمه وضمن الفخر بذلك شكوي الزمان لتغير الاخوان
حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها علي
انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان
وقد نبه بذلك علي انه لم يعزم علي مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف
علي الجهل المنافي للحلم عزم علي انه ان وجد من
يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع
تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه
ويسمي محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمي عمرا
خاط لي عمرو قباً ليت عينيه سواء فانه يحتمل
تمني ان يصير العين العورا صحيحة فتكون مدحا
وتمني خيرا وبالعكس فتكون ذما قال السكاكي
ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار
وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار

اخر

اخر وهو انه يجب في التوجيه استوا الاحتمالين وفي
المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا
قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية
والابهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به
الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد
عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي
تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق
المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالي كالتوبيخ في
قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار
بكر مالك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك
لم تجزع علي ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع
علي ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان
الدال علي الشك وبهذا يعلم انه لا يجب في كان
ان يكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم
والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول
البحتري المع برق سري ام ضوء مصباح ام
ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالضحي
مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة بالذم في قوله اي في قول زهير

وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن
ام نساء وفيه دلالة ان القوم للرجال خاصة والتدلّه

بالوجوه [illegible]

[illegible]

اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين
ابن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من
الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلي من البشر في
اضافة ليلي الي نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر
ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والمنازل
والرسوم والاستفهام عنها كقوله

أمنزلتي مي سلام عليكما
هل الازمن اللائي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا
ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وكالتحقير كقوله تعالي حكاية عن الكفار هل ندلكم
علي رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد يعنون محمدا صلي الله عليه وسلم كانهم
لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر
من الشمس وكالتعريض في قوله تعالي وانا واياكم
لعلي هدي او في ضلال مبين وكغير ذلك من
الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب
وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير
كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم
فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك
الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو

يقولون

يقولون لئن رجعنا الي المدينة ليخرجن الاعز منها
الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافق كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز
الاخراج فاثبت الله تعالي بالرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
تتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه
عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على
خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف
مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر
متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت
اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن
والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت
وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم
والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا
من هذا القبيل ومنه قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا

فكانوها ولكن للأعادي
وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان
قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر يقع في
كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف
ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان
تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان
تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده
وسهولة انسجامه كقوله

ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم
اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم
اي ان يفتخروا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت
في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم
عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
ابن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة
للكلام

للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي التلفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد
عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو
ضرب وقتل ووجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه
ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف
والباء والتاء الى الآخر نوع من انواع الحروف وبهذا يخرج
نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق ج
والمساق وهيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح
احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية
تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو
ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني
للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو
الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني
التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر
من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في
النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية
بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي
القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من

ساعات الايام او جمعي نحو قول الشاعر

حدق الآجال آجالُ ، والهوى للمرء قتّالُ

الاول جمع الاجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش
والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان
نحو قول الحريري فلان طويل النجاد وطلاع النجاد
والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض
ونحو قول الحريري

وذي ذمامٍ وفت بالعهد ذمته
ولا ذمام له في مذهب العرب

الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة وهي البير
القليلة الماء وان كان اي اللفظان المتفقان فيما
ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
سمي مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من
كرم الزمان فانه ، يحيى لدى يحيى ابن عبد الله
لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تجنيس آخر للتام
وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب
وبعد ان يكون الجناس جناس التركيب فان اتفقا
اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مفرد والاخر
مركب في الخط خص اي هذا النوع من جناس
التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط
ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملكٌ لم
يكن ذا هبةٍ اي صاحب هبة فدعه فدولته

لتد

ذاهبة

ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلا

مطايا مطايا وجدكن منازل
متى زال عنها ليس عني بمقلع

مطا فعل ماض ويا حرف ندا ومطايا منادى والا
اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد
والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط
كقوله اي قول ابي الفتح ، كلكم قد اخذ الجام ولا
جام لنا ، ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله
والاخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة كقوله اي قول الحريري

ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يحاكي الوبل حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه

فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب
عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل
من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط
فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق
ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من
كلمتين والتقسيم اذ المركب اذا كان مركبا من كلمة
وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فهو ما

متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة
الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع
الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا
متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في
اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع
والعدد مثلا او في الهيئة او في العدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر
المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان
ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان
اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس
محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر
والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جُبّة البُرد جُنّة
البَرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا
الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم
جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف لكون
الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مُفرِط او
مُفرّط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفا ن
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد
الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما

الصباح لانها تشبه الحرفة

دفعة

دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار
بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف
فعلى هذا الراء من مفرط الاخير مكسورة والراء من مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من
الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من
الاختلاف غير الاول ونحو قولهم البدعة شرك
الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون
كقولهم البدعة شَرَك الشِرك فان الشين من الاول
مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح
ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي
وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف
بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف
الزايد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة
اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين
فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا
اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في
الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك
يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي
او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد
عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد

من ابتدا او زايدة علي مذهب الاخفش او للتبعيض
مثلها في قولهم هزمن عطفه جانبه وبالجملة هو الواقع موقع
مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى
عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعدا حاميات للاوليا
صايلات علي الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف من الاخر
مطرفا ووجه حسنه انه توهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم
من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا
للاول حتي اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد
اليأس منها واما باكثر عطف علي قوله اما بحرف ولم يذكر
منه الا قسما واحدا وهو ما تكون الزيادة في الاخر
كقولها اي قول الخنسا ، ان البكا هو الشفا من الجوى
اي حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمي هذا
الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في
انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف
فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق للفظي ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في المخرج يسمي هذا الجناس

مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما
في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق
طامس او في الوسط نحو قوله هم ينهون عنه وينأون
عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا
يخفى ما في الدال والطا وما بين الها والهمزة وما
بين اللام والرا من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن
الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما
في الاول او في نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر
واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من
اعراض الناس والطعن فيها وبنا فعلة يدل علي
الاعتياد لا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود
او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير
الحق وبما كنتم تمرحون والاولي ان يمثل بقوله تعالي
انه علي ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
في عدم تقارب الفا والميم الشفوية نظرا او في
الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في
ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب
الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ
الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو
ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولي
اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا علي
الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض

واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليايه حتف لاعدايه
قال الاحنف
حسامك فيه للاحباب فتح
ورمحك عنه للاعدا احتف
ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن
روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما
اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول
البيت والمجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب
مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدي من كفه في كل
حال واذا ولي احد المتجانسين سوا كان جناس
القلب او غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر
المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومرددا
ومكررا نحو وجيتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم
من طلب شيا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير
النغم غم وبغير الدسم سم ومثله غواص عواصم
وقواص قواضب وكقولك حسامه للاوليا وللاعدا
فتح وحتف وقد يطلق التجنيس علي توافق اللفظين
في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله والذي
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه الصلاة والسلام بالابكار فانهن
اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار
ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى

بهذا

بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال
الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى تعود
او في المستنصرية جنة المستنصرية تزيد حيثيه وقيل
لفاضل استنصح نعته ايش تصحيفه فقال اثبت
تصحيفه ويلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع
اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف
الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعني نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما من قام يقوم والثاني
ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهو ما يشبه
الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك ان يوجد
من كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف
او الاكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلا ونحو قوله تعالي اثاقلتم الي
الارض ارضيتم بالحياة الدنيا ولهذا يعرف ان
ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الكبير وذلك لان
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظ ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله
حلقت لحية موسي باسمه وبهرون اذا ما قلبا

ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر
ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في
اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ
دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد
بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها والاخر
واللفظ الاخر في اخرها اي اخر الفقرة فيكون اربعة
اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين
نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال
والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق
نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما
شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو
في النظم ان يكون احدهما اي اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر
المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني
واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ
الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده
وعهده مشتهر مشتهر ورأي المص تركه اولى
اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول
فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الاخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر

المصراع

المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او
متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنا عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان
لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة
في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا
مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة
الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فهاهنا الا
اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررا
مما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر
في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم
يلطم وجهه ۝ وليس الى داعي الندى بسريع
وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل
قوله صمة ابن عبد الله القشيري تمتع من شميم
عرار نجد ۝ فما بعد العشية من عرار هي وردة
صفراء ناعمة طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على
انه اسم ما ومن زائدة وتمتع معمول اقول في قوله
اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار
يعني اجاري رفيقي وابائه قصتنا والرواحل تسرع
بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك مقولها
تمتع بشم عرار نجد فانا نعدم هذا اذا امسينا لخروجنا
من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر

عتبار

ابي تمور صح

مصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حتى تبدو ثديها
للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف
القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله

وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا
فاني نافع لي قليلها

وقفتما علي الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها

الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة
عليه فانتصب معرج علي انه خبر لم يكن واسمه
ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة
تفهم من اضافة التعريج الي الساعة ويجوز ان يراد
الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة
وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره
مقدم عليه والجملة في محل رفع خبر ان والضمير
في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة
يعني قفا علي الدار التي لو وجدتها ما هو لنا ما كان
موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها
وان لم يكن الا المكث بها الا تعريج ساعة فان قليلها
ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان
متجانسين فان يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني

دعاني اي تركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة
العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعا وما
يكون احد المتجانسين في الاخر حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل وهو الطاير
المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال
وهو الحزن باحتسا بلابل جمع بلبلة بالضم وهو
ابريق فيها الخمر والاحتسا الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الي الاول واما بالنسبة الي
الثاني فهو من هذا الباب علي مذهب السكاكي دون
المص وما يكون احد المتجانسين الاخر في اخر مصراع الاول
مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني
اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل
من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانه تثنى
في كل صلاة ويسمى جميع القران مثاني ايض لاقتران
اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني
اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق
الواحد مثنى معدول من الثني وما يكون من احد
المتجانسين الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح
اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما
اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فان يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول البحتري

غرايب ابدعتها في السماح
فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالغرايب جمع غريبه وهي الطبيعه والسجيه التي
ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله
المثل في ضرب القداح فهما راجعان الي اصل واحد في
الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرء القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس علي شيء سواه بخزان
اي اذا لم يخزن المرء لسانه علي نفسه ولم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يخزنه علي غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه
له فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اي قول ابي العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم
والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البروده
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا
مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في
حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق
اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيدك ضايري أطنين اجنحة الذباب
يضير ضاير ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد حين استشهد
ثوى

ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر
نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف
القواطع في الوغى بواتر قواطع بحسن استعماله
فيها فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق من
بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة
التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين
يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر
في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحي علي جري العنان الي ملهى
فسحقا له من لائح لاح
فالاول ماض يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه
ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول
قوله
ومضطلع بتلخيص المعاني
ومطلع الي تلخيص عاني
فالاول من عني يعني والثاني من عنى يعنو ومثال
ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
قول الاخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه
ثراه فاضحى الان مثواه في الثرى
فالثرى واوي من الثروة والثرى يائي ومنه
اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق علي نفس

الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة
للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد
يطلق علي توافقهما والي هذا اشار بقوله قيل هو
تواطؤ الفاصلتين من النثر علي حرف واحد في
الاخر وهو معني قول السكاكي وهو اي السجع
في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية
هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك علي ما سيجي علي تفصيل
المذاهب ولا تطلق القافية علي تواطؤ الكلمتين
من اواخر الابيات علي حرف واحد وانما اراد السكاكي
بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في
الشعر الالفاظ المتواطي عليها في اواخر الفقر وهي
التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل
انه لم يرد بالاسجاع معني المصدر كما اراده المصنف
فقوله وهو معني قول السكاكي معناه ان هذا مقصود
كلام السكاكي وحصوله تعيين كما ان القوافي هي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي
الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية
عن توافقها فكذلك السجع بمعني المصدر ههنا توافقها
وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا
اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار مختلفان
وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان وزنا فان

كان

٢٧٩

كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي
يقابل ما في احدي القرينتين من الاخرى في
الوزن والتقفية اي التوافق علي حرف الاخر
فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية فلو قيل بدل الاسماع الاذان
لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولي
والا فمتوازي اي وان لم يكن ما في احدي القرينتين
ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع
المتوازي وذلك بان يكون ما في احدي القرينتين
او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن
والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط
كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدي القرينتين
مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الي اربع
شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون
اللفظ تابعا للمعني لا عكسه وكون كل
واحد من القرينتين دالا علي معني اخر والا كان
تطويلا كقول الصابي * لا تدركه الاعين بالحاظها
ولا تحده الالسن بالفاظها * ولا تخلقه العصور بمرورها

يوافق ما يقابله
من الاولي
في الوزن
والتقفية
اما لفظ جميع
فلا يقابله شي
من القرينة
الثانية

اصل وصح

اي تناهي

ولا تهدمه الدهور بكرورها، والصلاة على من لم
يزل تكفر آثار الاطمسه ومحاه، ولا رسما الا ازاله
وعفاه. اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محو الاثر وعفا الرسم قيل واحسن السجع
ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه
فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة
نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن
ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون اية الفقرات
الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول طولا لا يخرج عن الاعتدال كثيرا
والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول
ثمان لفظات والثاني تسع وله في القران نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلاثة فقر فان الاولى
يجيئان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث
تزيد عليها طولا ويجوز ان تجي مساوية لهما كقوله
تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه
الثلاثة كل منها من لفظين ولو جعلنا الثلاثة منها
خمس

خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون
الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش
لان السمع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء
الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد
الانتهاء الى غايته فيعثر دونها ثم السجع اما قصير
واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا
لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصر ما كان من لفظين ومنه
ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من
الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه
من احد عشرة الى اثني عشرة واكثره خمس عشرة
لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة
الاية فالاول احد عشرة والثانية ثلاثة عشرة
والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر
فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صوره الا بالوقف
والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما
اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع
لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون
وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني
تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوقفنا عنها
للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي



بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي امراني واخذ
ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع انه فيه ارتكابا
لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال
في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير
الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع
هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل (بل صح)
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر يجري في النظم (غير صح)
ايضا ومثاله في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي
واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل
واصله في الما واورى به زندي اي صار ذا وري (به صح)
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم
الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في
به يعود الى النصر المذكور في البيت وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت وانني
لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

(يعني القول صح) ومن السجع على هذا القول اعني الاول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل
كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها
اي السجعة التي في الشطر الاخر وهو قوله سجعة
ينبغي ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري
البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في
الشطر الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر
ليس

ليس سجعة نعم يجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين
سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري
لما اقتعدت غارب الاغتراب، وانأتني المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء
اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم
بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم
لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوان
الله مرتقب اي منتظر ثوابه وخائف عقابه
فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على البا
وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد
الا تقدمه جيش من الرعب

ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى
التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب
والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر
المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع
مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في
فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس (كقول صح) (هذا صح)

افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وان كنت ازمعت هجري فاجملي

الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء
الثاني جاء مرتبطا به كقوله ايضا

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل واحد
منهما موضع الآخر كقول ابي الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع
الناقص كقول ابي الطيب
مغاني الشعب طيبا في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمان
الخامسة ان يكون التصريع بلفظ واحد في المصراعين
ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما
متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن
الابرص
وكل ذي غيبة يؤوب
وغايب الموت لا يؤوب
وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا
كقول ابي تمام
فتى كان شربا للعفاة ومرتعا
فاصبح للهندية البيض مرتعا
السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح

بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة
ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى
التصريع المشطور كقول ابي نواس
اقلني قد ندمت من الذنوب
وبالاقرار عذت من الجحود
فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان
السابقة خارجة عما نحن فيه ومنه اي ومن السجع اللفظي
الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون
التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن
لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء
اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي
ومثال قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب
هو البحر جودا والكرام جداول
والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح
يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب
موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس
في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا

لعدم المطابقة

تباين ويحتمل انه يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع صح

انه

واما ماذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي
تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس
كل موازنة سجعا مبني على انه يشترط في السجع
تساوي الفاصلتين في الوزن والحرف الاخير ولا
يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا كان تساوي
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان
ما في احدي القرينتين او اكثر اي اكثر ما في احدي
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة
الاخري في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم
يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة
فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان
في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المعبرة بما قربه
المماثلة مما يختص بالشعر اورد لهما مثالا من النثر
ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر
والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق
الي الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو
وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش
اي نعم الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه
النساء تأنس بك وجديتك ومها الوحش نوافر

فنا

موضع بالبيانية

فنا الخط الا ان تلك ذوابل اي النساء نواضر لا ذبول
فيها والظاهر ان الاية والبيت مثالان لان مما يكون اكثر
في احدي القرينتين مثل ما يقابله من الاخري لا
جميعه اذ لا تتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما
وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا
واقدم لما لم يجد عنك مهربا
ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام
بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الي الحرف
الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد
يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد
يكون بحيث يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
اي قول الارجاني
مودته تدوم لكل هول، وهل كل مودته تدوم
واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل
في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا
الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة
ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمي التوشيح
وذا القافيتين وهو بناء البيت علي قافيتين يصح
المعنى عند الوقوف علي كل منهما اي من القافيتين
~~وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعني عند الوقوف~~
~~علي كل منهما اي من القافيتين~~ وكان عليه ان
يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف علي كل منهما

لانه يجب في الشعر ان يكون الشعر مستقيما على اي
القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر
ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين او على
ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت
كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك كقوله اي قول الحريري يا خاطب فليتأمل
الدنيا من خطب امراة الدنية الخسيسة انها شرك
الردي اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر
الكدورات دار متي ما اضحكت في يومها ابكت غدا
تبا لها من دار غاداتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى
بجلايل الاخطار وبعد سائر الابيات فهذه الابيات
كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه
الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن ~~والقافية~~ المقطوع وصوابه الثامن
~~الاولى من ضربه الثامن~~ والقافية عند الخليل من
اخر حرف في البيت الي اول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا انه المتحرك
الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف
من شرك الردي الي الاخر ومجموع قوله كالردي
والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الي
الاخر او لفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في
علم القوافي ولو قال هو بنا البيت على قافيتين او
اكثر لكان احسن ليشمل نحو تحريري

جودي

جودي على المستهتر الصب الجوي ... وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ... ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

فان قيل اذا وجد البنا على اكثر من قافيتين فقد
وجد البنا على قافيتين قلنا الظاهر من قوله اي او جد
البنا هو بنا البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما
فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم وهو
الحرف الذي يبني عليه القصيدة وتنسب فيقال
قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه
يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان
الفتل يجمع بين قوي الحبل او من رويت على البعير
اذا شددت عليه الروا وهو الحبل الذي يجمع بين
الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
كما ان عند الارتوا ينقطع الشرب او ما في معناه
اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من
الفاصلة يعني والحرف الذي وقع في فواصل
الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس
بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل
السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال عما في
معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجي والمراد ان
يجي ذلك في البيتين او اكثر وفي سجعتين او اكثر والا
ففي كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم في

[illegible]
٢ اليه صح

السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في
السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت
الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع
معناه ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت
او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم
الاتيان به في مذهب السجع يعني لو هاتان القافيتان
او الفاصلتان سجعتين لم تحتج الى
الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبظهر
فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو
في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف
الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو
ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك
مثل فلا تنهر ولا تفخر ولا تبصر كما ذكر في قوله تعالى
اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا
ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي كما
نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط
بمن وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته

واشكر

واشكر له وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته
فكانه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي
بدل اشتمال من عمرا فتى اي هو فتى غير محجوب
الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل
زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء
زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية
اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على
ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر
اذا افتقر المرء لم ير فقره
وان ايسر المرء ايسر صاحبه
رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني
كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه
حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها
باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر اللازم
له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد
جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو
ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك
ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
احدهما التزام حرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر بالكسر
كقول ابي الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها

يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه فيها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص
في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا
كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه
قد التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين
التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار اي جاء
واختار التا التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل
ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من
ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في
غيرها لان جميع ما ذكر في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفا صلة
فيصدق على التا في اشتار واختار انه قبل اللام التي
هي بمنزلة حرف الروي ولكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم
ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة
لانهم ~~[illegible]~~ بان يلتزم المتكلم في السجع او التقفية فسروه
قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجي حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في
معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان
المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في
الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه
ان

ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجي
~~يجي~~ في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من
المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس اي لا تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان
المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفا ظا تليق بها
يليقها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة
مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان تجتنب
عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد
شي من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية
الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفا الدلالات
وركاكة المعاني قال المص رحمه الله هذا ما تيسر
باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشيا يذكرها في علم البديع بعض المصنفين
وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله وجب تركه
التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احد هما
منه ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع
ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط
كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى بكلام

يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
فَتَنَتْنِي فَجَنَّنَتْنِي تَجَنِّي
بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنِّ
ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط
وَأَدْرَكَ إِنْ زُرْتُ دَارَ وَدُودِ
دُرًّا وَوَرْدًا وَوِرْدًا وَوُدًّا
ومثل الخيفا وهي الرسالة او القصيدة التي تكون
حروف احدي كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخري غير منقوطة باجمعها كقول الحريري
الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الي اخر الرسالة
ومثل الرقطا وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب
والشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد
فيها بعض حروف المعجم و الثاني ما لا اثر له في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او
في الفقرة بمعني ثم تعلقها بعينها بمعني اخر كقوله تعالي
حتي نؤتي مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول
زهير
مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا
يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا
وقول ابي نواس
صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا
لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ
ومثل

ومثل التعديد ويسمي سياقة الاعداد وهو ايقاع اسما
مفردة علي سياق واحد ومثل ما يسمي تنسيق الصفات
وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفايدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين
الايضاح وان تري في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام
يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل
التوشيع بالمعني المذكور في باب الاطناب وقد اورده
في المحسنات او لكونه مشتملا علي تخليط مثل ما سماه البعض
حسن البيان وهو كشف المعني وايصاله الي النفس
فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع
المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله
علي فايدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول
في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول
في الابتدا والتخلص والانتها والمص رحمة الله عليه
قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشيا وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون
الثلاثة كالمقدمة علي ما توهمه بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي
بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل
والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتدا والتخلص
والانتها **اتفاق القائلين ان كان في الغرض علي
العموم كالوصف بالشجاعة والسخا** وحسن الوجه

والبها ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا و
نحو ذلك مما يودي هذا المعني لتقرره اي لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات تشترك فيه الفصيح والاعجم العاجز عن الشعر
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القايلين في وجه
الدلالة علي الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به علي اثبات
وصف من الشجاعة والسخا وغير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيات تدل علي الصفة
الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك
الهيات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة اي السايلين وكوصف
البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة علي الغرض
لاستقراره فيها اي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي
فالاتفاق القايلين في هذا النوع من وجه الدلالة
علي الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله كالاول جزا لقوله فان اشترك
الناس وهذه الجملة الشرطية جزا لقوله وان كان في
وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان
يدعي فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بان يحكم بين القايلين فيه بالتفاضل
وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد علي الاول

او

٣٨٨

او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته
من وجه الدلالة علي الغرض ضربان احدهما خاصي بفكر صح
في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه
بما اخرجه من الابتذال الي الغرابة كما مر في باب
التشبيه والاستعارة من تقسيمها الي الغريب الخاصي
والمبتذل العامي اما مع البقاء علي الابتذال او مع التصرف
فيه بما يخرجه من الابتذال الي الغرابة كما في الامثلة
المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي
ما يسمي بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر
اما الظاهر فهو ان يوخذ المعني كله اما مع اللفظ
كله او بعضه او وحده عطف علي قوله اما مع
اللفظ اي يوخذ المعني وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان
احدهما ان يوخذ المعني مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يوخذ المعني وحده والضرب الاول قسمان
لان الماخوذ مع المعني اما كل اللفظ او بعضه اما مع
تغيير النظم او بدونه فههنا عدة اقسام اشار
اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من تغيير النظم غير صح
اي كيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمي نسخا
وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك
بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك
اي اذا لم تعطه صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه

متوخيا المعد لذوم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه **وجدته على طرف الهجران كان يعتر** اي وجدته هاجرا لك مستبدلا بك وبعواخاتك اذ كان به مسكة وله عقل ومعرفة **ويركب حد السيف** اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف ويؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت **من ان تضيمه** اي بدلا من ان تضيمه **اذا لم يكن عن شفرة السيف** اي عن ركوب حد السيف **مزحل** اي مبعد يعني لايبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها

لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول

حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله ابن الزبير فقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره **وفي معناه** اي في معنى ما لم يغير فيه النظم **ان يبدل فيه بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها**

يعني

يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

ذر الماثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك انت الآكل اللابس

وكقول امرئ القيس

وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك اسى وتجمل

اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب

وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

فاورده الفرزدق في شعره ~~الا انه اقام تعرف~~ ~~وقريب من هذا~~ الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان تبدل بالالفاظ ما تضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال من قول حسان

بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول

سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاخر

وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي لنظم

اي من تبديل الالفاظ باضدادها

اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ
من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه
وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه
لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي
الشجاع القتال الذي له ولوع في القتل وقول
سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه
في تجارته في الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع
مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من
راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول
له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراة
فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي
معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم
فقال ذهب والله ببيتي فهو احق منه واعذب
والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر
خلقنا لهم في كل عين وحاجب
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا
وقول ابن نباتة بعده
خلقنا لهم باطراف القنا في ظهورهم

عيونا

كـ ٤١

عيونا لها وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى
وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب
على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي
الثاني مذموم اي مردود كقول ابي تمام في مرثية
محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او
بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله
انسى ابا نصر نسيت اذا يدي
من حيث ينتصر الغني وينيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ ابو علي الفارسي صح
في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا النحو
نفي المثل وان يقال انه يفرط انه لا يكون فاذا جعل
سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو هو بل من
حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب
اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون
به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع
الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان
قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب
محزه اذ المعنى على المضي والمراد لقد كان فان

قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على
معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه
لعلمه انه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم وقلت
السخا بالشي هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به
فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او
يبخل به كذا ذكره المص في الايضاح واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه وافناه فباق بعد في تصرفه
فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك
والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه
سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى
يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن
تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على
ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من شراح البيت
قال ابن جني اي يعلم الزمان من سخائه فسخا به
واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاه الذي
استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه
قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد
لان سخاه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما
المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعدمه
سخاه اسعدني بضمي اليه وهداني له وعلى التقادير
الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي
تمام

تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او
بانهائه الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل
بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان
ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة
ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فاجمد اي
فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي
تمام

لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا

الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان
اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى
اهلاكها لم يمكنها التوصل اليها لم يكن دليلا عليها
الا الفراق وقول ابي الطيب

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا

الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل
انها جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى
المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع
بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجد انه يدل

بالنفوس الارواح وكذا قول الارجاني

لم يبكني الاحاديث فراقكم

لما اسر به الي مودعي

هو ذلك الدر الذي اودعتم

في مسمعي القيته من مدمعي

وقول جار الله في مرثية استاذه

وقائلة ما هذه الدرر التي — ما هذه صح

تساقطها عيناك سمطين سمطين

فقلت هي الدر التي قد حشا بها

ابو مضر اذني تساقط من عيني

وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون

في الثاني دلالة على السرقة باتفاق والغا فيه — الورنامجي

والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام

مقيم الظن عندك والاماني

وان قلقت ركابي في البلاد

ولا سافرت في الافاق الا

ومن جدواك راحلتي وزادي

وقول ابي الطيب

واني عنك بعد غد لغاد

وقلبي من فنائك غير غاد

محبك حيث ما اتجهت ركابي

وضيفك حيث كنت من البلاد

ومما فرع من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ

والسرقة

والسرقة نوع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده ٢
عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى
وحده الماما من ام اذا قصد واصله من ام بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا
والبسه جلدا اخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي
مثل ما سمي اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما
ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا
خبره الجملة الشرطية اعني قوله

ان يعجل فخير وان يرث اي يبطو — من راث يريث وضبطه الصفدي بضم اليا وفتح الراي

فللريث في بعض المواضع انفع

وقول ابي الطيب ومن الخير بطو سيبك اي تاخر
عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام
اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان
جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي
فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة البيان
للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي
ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول
البحتري واذا تالق اي لمع في الندي في المجلس

اي

اي الملوك

الغاص باشراف الناس كلامه على المصقول المنقح خلقت لسانه من عضبه اي عن سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب

كان السنهم في النطق قد جعلت
على رماحهم في الطعن خرصانا

خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصادفة الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول وهو من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد

ولم يك اكثر الفتيان مالا
وروي وما ان كان اكثرهم سواما

السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا وفي الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى والضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله

يروم

يروم الملوك مدى جعفر
ولا يصنعون كما يصنع

ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له

والصبر يحمد في المواطن كلها
الا عليك فانه مذموم

وقول ابي تمام بعده

وقد كان يدعى لابس الصبر حازما
فاصبح يدعى حازما حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان تتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي من حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هولا على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة • كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك

والمصقول وهو

فان الشاعر الحاذق اذا قصد الي المعني المختلس
لينظمه احتال في اخفايه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعني الي
محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت
الدما عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدما المشرقة
صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس
النجيع عليه اي علي السيف وهو مجرد عن غمده
فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له
فنقل المعني عن القتلي والجرحي الي السيف ومنه
اي من غير الظاهر ان يكون معني الثاني اشمل
من معني الاول كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس
ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
فالاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا
يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هارون الرشيد
كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في
زمانه غار عليه غيرة افضت به الي التنكر له
والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه
الابيات
قولا لهارون امام الهدي
عند

الدم البنادي للسواده

عند احتفال المجلس الحاشد
انت علي ما بك من قدرة
فلست مثل الفضل بالواجد
ليس من الله بمستنكر البيت فامر هارون باطلاقه
ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معني
الثاني نقيض معني الاول كقول ابي الشيص
اجد الملامة في هواك لذيذة
حبا لذكرك فليلمني اللوم
وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار
راجع الي القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه
ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت
الواو للحال اما علي تجويز تصدير المضارع المثبت
بالواو كما هو راي البعض او علي تقدير المبتدا اي وانا
احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الي الجمع بين
الامرين اعني محبته ومحبة الملامة يعني لا يكون
الا واحدا ان الملامة فيه من اعدايه وما يكون من
عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض
معني بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع
ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلي
علي اذنيه من نغم السماع
وقول ابي الطيب

يكون صح

المعتفي السائل وجدواه عطاه

والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سيبه بسوال
اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السايلين لما فيه
من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان
سبقت نغمة من ساير عطاء الممدوح بلغ ذلك منه
مبلغ الجراحة لان عادته ان يعطي من غير سوال ومنه
اي ومن غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف
اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا
راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان
المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل
الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كاينة على اثارنا
لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم
من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت
اي القى عليها الظل عقبان اعلامهم ضحى بعقبان
طير في الدما نواهل من نهل اذا روي تقتض عطشى
اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام
اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من
الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي
هي العقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دما القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير
العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها
عليها فان ابا تمام لم يلم بشي من معنى قول الافوه راي
عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني

تمار اي تطعم الميرة

ان

ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان
الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها
انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى
المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير
واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشي منهما افاده
قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال
ان قول ابي تمام ظللت يلم بمعنى قوله راي عين
لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش
لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية
وهو في جو السما بحيث لا يرى اصلا لكن ابو تمام
عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى
الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على
اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدما
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها
من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها
لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان
الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثنا المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها
من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش

الفريسة صح

زاد صح

فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من
الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل
ان يكون معنى قوله وبهاتم حسن الاول ان بهذه
الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعني تساير
الطير على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح ح
وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع
ما اخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز
الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من
الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب
الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل
في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكره في الظاهر
وغيره من ادعا سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة
وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا ترتب
عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القايلين في اللفظ والمعنى جميعا او في
المعنى وحده من ٢توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل ٢قبيل
الاتفاق ~~اي اتفاق القايلين في اللفظ والمعنى~~

من جميعا

٣٩٦

~~جميعا او في المعنى وحده~~ من غير قصد الى الاخذ
كما يحكى عن ابي ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف
اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان
علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه
وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان
بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد
اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال
الفرزدق

بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع

يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف نفسه
الاظام وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق
ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال
الفرزدق

ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش
عن الاسير ولكن اخر القدر
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر

ثم اغمد سيفه وهو يقول

ما ان يعاب سيد اذا صبا

منه الفرزدق

ولا بياب صارم اذا نبا
ولا يعاب شاعر اذا كبا
ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا وقد
هجاني فقال
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
وقام وانصرف في خفر جرير فخبر الخبر ولم ينشد
الشعر فقال
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير
المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد
اجابني فقال
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا
كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها
وتقطع احيانا مناط التمايم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم
ابا عن كليب او اخا مثل دارم
واذا لم يعلم ان الثاني ماخوذ من الاول قيل قال فلان

كذا

كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك
فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب
ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي
بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام
على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول
فيها بالقول بالسرقات الشعرية ان في كل منها ما
اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن
الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران والحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء
من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في
اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال عليه السلام
كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او
منظوم ~~لان الاقتباس اما من القران او من الحديث~~
فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو
اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر
ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير
ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري شعر
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه
فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي

انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله
عليه وسلم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين
وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح
نقيض الحسن وقول الحريري قبح اللكع عن اي لعن
اللئيم وقيل أُبعِدَ من قبحه الله بفتح العين اي ابعده
من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب
لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي
المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت
دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من
قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت
النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته
محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من
تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق
التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم
ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم
من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي نقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول
ابن الرومي، لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت
في منعي، لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي
زرع، فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من
قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي
بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في
القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي

عن

عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن
لطيف هذا الضرب قول بعضهم
في صبيح الوجه دخل الحمام وحلق راسه
تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ
والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين راسه
فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير
يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من
شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن
ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا
احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسر قة
ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان
احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا
من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه
على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر
التميمي
اذا ضاق صدري وخفت العدا

تمثلت بيتا حالي يليقه
فبالله أبلغ ما أرجي
وبالله أدفع ما لا أطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم
كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفنا كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل
البيت الثاني لمسلم ابن الوليد الانصاري وما نبه
فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لاحاجة
اليه قول ابن العميد
كانه كان مطويا على إحن
ولم يكن في قديم الدهر انشدني
أن الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا
من كان يألفهم في المنزل الخشن
البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي
ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع
واني سأنشد عند بيعي
اضاعوني واي فتى اضاعوا
المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله ابن عبد الله
ابن عمرو بن عثمان ابن عفان نسب الي العرج وهو
منزل بطريق مكة وقيل ~~هو لامية ابن ا~~
هو

قوله بلهنية اي سعة عيش
ابدت
اي التنبيه
جمع احنة وهي الحقد
فيه التنبيه
قوله اسهلوا اي صادفوا
ذا سهلا عيش اي اغنياء

هو لامية بن ابي الصلت وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام في لك اليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سداد الثغر
ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا
من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه
فكقول الآخر
قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفقا
ما في وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون
البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون
تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه
كقول الشاعر
كنا معا امس في بؤس نكابده
والعين والقلب منا في قذى واذى
والآن اقبلت الدنيا عليك بما
تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا
اشار الي بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه
لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن

التضمين ما زاد على الاصل لنكتة اي يشتمل البيت
او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهي ان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه
في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي اي
اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت
ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار
من قدها ومدامعي ، مجر عوالينا ومجرى السوابق
انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير
يعود الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق
موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر
والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند
مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا
الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما
البعيد اي لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى
به شفة الحبيبة وببارق ثغرها المشبه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح

وجريان

وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد
على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر
في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به
داء الثعلب

اقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوه

فالبيت لسحيم بن وثيل واصله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني

فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله
غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه
وحطوه من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم
ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق
التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على
البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا
لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر
الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو
ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير
ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان

طريق الاقتباس ان يضمن الكلام شيئا من القران والحديث
لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير
القران والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان منه
اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة ٭ وجيفة اخره يفخر اي ما باله
مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما
لابن ادم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة
وان كان قرانا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير
تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يتغير
تغيرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القران او الحديث
وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر

انلني بالذي استقرضت خطا ... واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا ... عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين ... الى اجل مسمى فاكتبوه

وقول الامام الشافعي رضي الله عنه

عمدة الخير عندنا كلمات ... اربع قالهن خير البرية
اتق المشبهات وازهد ودع ما ... ليس يعنيك واعملن بنية

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين

وبينهما

وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا
يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان
ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه
مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن
الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته ٭ وحنظلت نخلاته
اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل
سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة وصدق توهمه الذي يعتاده
اي الذي يعاوده ويراجعه فيحمل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ... وصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه
اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء
ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم
على اصاغره واما التلميح بتقديم اللام على الميم
من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم
يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح
الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى
غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم
على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء

مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض
نشأ من قبيل الشارح العلامة حيث سوى بين التمليح
والتلميح وفسرهما بأن يشار الى قصة او شعر ثم صار
الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو أن
يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر
من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل
فالضمير لواحد من القصة او الشعر واقسام التلميح
ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى
التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر
او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله
اي قول ابي تمام

لَحِقْنَا بِأُخْرَاهُمْ وَقَدْ حَوَّمَ الْهَوَى
قُلُوبًا عَهِدْنَا طَيْرَهَا وَهْيَ وُقَّعُ
فَرُدَّتْ عَلَيْنَا الشَّمْسُ وَاللَّيْلُ رَاغِمٌ
بِشَمْسٍ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ الْخِدْرِ تَطْلُعُ
نَضَا ضَوْؤُهَا صِبْغَ الدُّجُنَّةِ وَانْطَوَى
لِبَهْجَتِهَا ثَوْبُ السَّمَاءِ الْمُجَزَّعُ
فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ
أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وانه لم يجر
لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه
غيره نضا ذهب به وازال والضمير في ضوؤها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة

النطوي

٤٠٢

النطوي انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم
استعظام لما رأى واستغراب اشارة الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه
الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه
قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل
لهم قتالهم فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ
من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضا
ارض رمضا اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق
والنار تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى
من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة
الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق
ومع الرمضا حال من الضمير في ارق والنار عطف
على الرمضا وتلتظي حال من النار اشار الى
البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو
عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضا بالنار
وعمرو وجساس ابني مرة وفي هذا البيت قصة وهي
ان البسوس زارت اختها ~~الهاس~~
~~وهي ام جساس~~ الهيلة وهي ام جساس
جار لها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا
من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت من ابل جساس ناقة الجرمي ترعى

فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس هو صاحب الضيعة وليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه ~~حتى طعن كليبا~~ حتى طعن كليبا فوق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اه فنري

من حمي كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتي بركت بفنا صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها المراة اهدءاي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز علي
اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتي
خرج وتباعد من الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج علي
فرسه واتبعه فرمحه صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو
اغثني بشربة ما فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو
البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها لتغلب علي بكر ولهذا قيل اشام من البسوس
والتلميح الي المثل كقول عمرو ابن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الي المثل السائر
دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد
يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس
لاعقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان
والخرط ان تمر يدك علي القتادة من اعلاها الي
اسفلها حتي تنتثر شوكها واما في النثر فالتلميح
الي القصة والشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية
اشار الي قول النابغة
فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع
والي قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الي المثل كقول

العتبي

العتبي فيا لها من هرة تقت اولادها اشار الي المثل
اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه
اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان
يصيد القطا اشار التميمي الي قول جرير انا البازي
المطل علي نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك بالقطا الي قول الطرماح
تميم بطرق اللوم اهدي من القطا
ولو سلكت طرق المكارم ضلت
وروي ان رجلا من بني محارب دخل علي عبد الله
ابن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا
البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد
قول الاخطل
تنق بلا شيء شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت
فدل عليها صوتها حية البحر
فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا
في طلبه اراد قول القائل
لكل هلالي من اللوم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص
والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان

ان ينافق اي ان يفعل فعل المنافق في الرياض من تتبع
الأنُف والاحسن يقال تانّق في روضة اذا وقع فيها
متتبعاً لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان
تكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن
سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم
والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة
والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى
السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة
تناسب وتلايم واصح معنى بان يسلم من التناقض
والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك
ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة
في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
احدها الابتدا لانه اول ما يقرع السمع فان كان
عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع
على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه
وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدا الحسن في
تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل

معوج

معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى
بين اجزا الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والام نصح الفا وقدح بعضهم في هذا البيت لما فيه
من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت
عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ
غريبة فاين الاول واحسن من هذا بيت النابغة
كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب
وكقوله اي حسن الابتدا في وصف الديار كقول
اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه
وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم
وأمّ ومن يممت خير ميمم
وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما يسليه المدام وعمر
مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
اريقك ام ماء الغمامة ام خمر
بفيّ برود وهو في كبدي جمر
وينبغي ان يجتنب في المدح مما يتطير به
كقوله اي قول ابي المقاتل الضرير في مطلع قصيدة

انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غدٌ
فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروي ايضاً انه دخل على الداعي في المهرجان
وانشده ، لا تقل بشرى ولكن بشريان ، غرة الداعي
ويوم المهرجان ، فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا
يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه
خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه
واحسنه اي احسن الابتداء اما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله فيكون
المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء
ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة
الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه
في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي قول ابي محمد
الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته
بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد في افق العلى صعدا
وقوله في المرثية لفخر الدولة هي الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي
اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول
ابي تمام يهنئ المعتصم بالله من فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب

يبيض

يوم / يوم نزول الشمس الى الميزان

اي يوم السرور واللعب

اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية

كتب التنجيم

اي الفاصل والفارق

بيض الصفائح لا سود الصحائف في
متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية عظيم
لعمري ان يلم عظيم ، بآل علي والانام سليم
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم
وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما سار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف
فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل
القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزل المنصرف الله احمد
على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني
المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها
التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ
وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر
ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء
قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم
يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف للجمال
او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك
الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي
بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا
القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به
المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح
به الكلام المقصود مع رعاية المناسبة وقوله

قوله من نسيب بيان لما وقوله كالادب اي الاوصاف الادبية
وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص
وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما
هو محط الفائدة

قوله المعنى اللغوي وهو مطلق
الخروج والانتقال اي وليس المراد به
معناه العرفي لان التخلص في العرف
هو الانتقال الخ فلو كان مراد
المص بالتخلص التخلص الاصطلاحي
لزم التكرار في كلامه لان قوله مما شبب
الكلام به الى المقصود مع رعاية الملاءمة
من جملة مدلوله

قوله بهذا اي بقوله مع رعاية الملاءمة
بينهما عن الاقتضاب اي وهو
الخروج والانتقال الخ من شيء
الى آخر من غير مراعاة ملاءمة
بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة
اليه من المتكلم وتوقع من المخاطب

خوله كان ينبغى ان يقول لفظ المصنف مما شبب به الكلام من تشبيب او غيره وفى بعض النسخ من نسيب او غيره ١٥

مما شبب الكلام به كان ينبغي ان يقول مما ابتدء به الكلام
او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان
يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو
شبب بفلانة اي نسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب
او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان
اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا
ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان
التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان
السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الي المقصود
كيف يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين حرك من
نشاط السامع واعان علي اصغاء ما بعده والا فبالعكس
ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم
من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به
لما فيه من الحسن والدلالة علي براعة الشاعر كقوله
اي قول ابي تمام في عبد الله ابن طاهر يقول في قومس
اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ
منه اي اثرت فيه ونقصته والسرى مصدر سريت
اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة
والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يونث اى الفعل
السرى والهدي وهم ابو اسد توهما انهما جمع سرية
وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في
المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود
الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية

قوله لان السامع اى السامع لانه يكون اهلا للاستماع لما كان من العلا رفين بمحاسن الكلام يكون مترقبا الخ قوله كيف يكون الانتقال اى على اى حال يكون ذلك الانتقال

قوله فان كان حسنا اى فان كان ذلك الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين اى متناسب الطرفين اعنى المنتقل منه وهو ما افتتح به الكلام والمنتقل اليه وهو المقصود وهذا بيان لكونه حسنا قوله حرك من نشاطه من زائدة قوله المتقدمين المراد بهم شعراء الجاهلية والمخضرمين والمراد بالمتاخرين الشعراء الاسلاميون الذين لم يدركوا الجاهلية

المنسوبة

المنسوبة الي مهرة ابن حيدان ابى قبيلة تنسب اليها
الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومساير
المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
وخطى المهرية عطف علي السرى لا علي قوله منا
بمعني ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل
علي ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس
تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه
ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في
بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا
كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد
ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الي ما لا يلايمه
ويسمي ذلك الانتقال الاقتضاب وهو
الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب
مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام مثل لبيد في الاساس ناقة مخضرمة
جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك
الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا
قد يتبعونهم في ذلك ويجرون علي مذهبهم وان
كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام

قوله والبين اى الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق فنرى

وهو من الشعرا الاسلامية في الدولة العباسية

لو رأى الله ان في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا

جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلايمه فقال

كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا

ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب الى التخلص في انه يشوبه شي من الملايمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثنا على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يوت بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى الارتباط وتعليقه بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شي فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ارتباط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علما البيان ان فصل الخطاب اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وبتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون

بلفظ

407

بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبيا واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدي الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتها فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك

في

كان على العكس حتى رعاه اناه المحاسن الموردة
فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب
ابي عبد الحميد واني جدير اي حليق اذا بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت
منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل
فاهله اي فانت اهل لاعطائك الجميل والا
فاني عاذر اياك عما صدر عني من الابرام من جهة
المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغا الى المدح
او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتها
ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق
الى ما وراه كقوله اي قول المعري

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله
وهذا دعاء للبرية شامل

لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأ
خرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع
وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها
واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة
فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها
رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر
عن كنهه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها
في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية
ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى
الى غير

قوله وقد قلت عناية المتقدمين اي بالسهولة وعدم التكلف لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك ه وعبارة المختصر وهذه المواضع الثلاثة اي الابتداء والتخلص والانتهاء مما يبالغ المتأخرون في التأنق فيها واما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك انتهت فتدبر

الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها
تطلع ولا تشوف الى شيء اخر وكلام الله عز وجل
في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من
الفصاحة وقد اعجز الله مصاقع البلغا واخرس
شقاشق الفصحا ولما كان في هذا النوع خفا بالنسبة
الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور
بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك
كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو
ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل
والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه لغيره ولا يقوم
مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل
مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في
الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها
الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام
الغيوب ٥ هذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد
ونظمه من الفرائد ٥ مع توزع البال ٥ وتشتت
الاحوال ٥ وتفاقم الاحزان والمحن ٥ وتكاثر
الافزاع والفتن ٥ وتوارد حوادث اورثت
الطبع ملالا والخاطر كلالا ٥ ولكن الله تعالى جلت

جمع مصقع وهو الذي يجهر بخطبته

قوله واحوال الكفار اي كما في اول براءة

مثل سأل سائل بعذاب واقع للكافرين

٩٤٠٩ ق

حققه

حمدته قد وفقنا للاتمام ٥ ورزقنا الفوز بنهاية المرام
وتهيّأ الفراغ من نقله الي البياض في يوم الاربعا
الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة
بمحروسة هراة صانها الله عن الافات وكان الافتتاح
يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في اثنين
واربعين وسبعماية بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالي عن البليات
والحمد لله علي التوفيق
ومنه الهداية الي سواء
الطريق والصلاة
علي نبيه خير البريه
واله واصحابه
ذوي النفوس
الزكيه
والحمد
لله
رب
العا
لمين
تمت



والحمد لله ولي الانعام والصلاة على نبيه محمد واله الكرام وعليه وعليهم السلام